

حوارات نماء (١)



حوارات ما بعد الثورة

حوارات فكرية متخصصة ... وأخرى قصيرة

حوارات متخصصة: د.سمير أبوزيد، د.نصر عارف، د.مصطفى محسن،
د.محمود الذواذي، د.يحيى اليحياوي، د.حسن مكي.

حوارات قصيرة: أبوزيد المقرئ الأديسي، أحمد الصويان، أوميرو ماركوني
بيير، باتريك هاني، د.جاسم سلطان، د.جعفر شيخ إدريس، راشد الغنوشي،
د.ساري حنفي، د.سعد الدين العثماني، د.سمير بودينار، د.عبد السلام
العبادي، د.عمار الطالبي، د.محسن صالح.



حوارات نماء (أ)

حوارات ما بعد الثورة

حوارات فكرية متخصصة ... وأخرى قصيرة

حوارات متخصصة: د. سمير أبوزيد (مصر)، د. نصر عارف (مصر)،
د. مصطفى محسن (المغرب)، د. محمود الذواوي (تونس)، د. يحيى اليحيائي (المغرب)،
د. حسن مكّي (السودان).

حوارات قصيرة: أبوزيد المقرئ الأديسي (المغرب)، أحمد الصويان (السعودية)،
أوميرو ماركوني بيبير (إيطاليا)، باتريك هاني (سويسرا)، د. جاسم سلطان (قطر)،
د. جعفر شيخ إدريس (السودان)، راشد القنوشي (تونس)، د. ساري حنّفي (فلسطين)،
د. سعد الدين العثماني (المغرب)، د. سمير بودينار (المغرب)،
د. عبد السلام العبادي (الأردن)، د. عمار الطالبي (الجزائر)،
د. محسن صالح (فلسطين).



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namas for Research and Studies Center

حوارات ما بعد الثورة
حوارات فكرية متخصصة ... وأخرى قصيرة
إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر مركز نماء»



مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama Center for Research and Studies

بيروت - لبنان

هاتف: ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)

المملكة العربية السعودية - الرياض

هاتف: ٢١٠٥٨٨ (١-٩٦٦) - ٠٦٦٦٥٩٩ (٥٦-٩٦٦)

فاكس: ٤٧٠٩١٨٩ (١-٩٦٦)

ص ب: ٢٣٠٨٢٥ الرياض ١١٣٢١

E-mail: info@nama-center.com

تصميم الغلاف والإشراف الفني:



دار وجوه للنشر والتوزيع
Wajoo Publishing & Distribution House

www.wojoooh.com

المملكة العربية السعودية - الرياض

للتواصل:

wojoooh@hotmail.com

الفهرسة إنشاء النشر - إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
مركز نماء للبحوث والدراسات
حوارات نماء، حوارات علمية متخصصة وأخرى قصيرة/ مركز نماء للبحوث والدراسات.
٢٢٢ ص. (حوارات نماء ١٥)
١. الثورات العربية. ٣. الأحوال الفكرية أ. العنوان. ب. السلسلة.
٣٢٠

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١١
القسم الأول	
حوارات ما بعد الثورة	١٥
(١)	
الثورات العربية... وسؤال النهضة	
حوار مع الدكتور والمفكر الفلسفي سمير أبو زيد	١٧
- بين يدي الحوار	١٧
- الثورات العربية وإعادة التفكير في مشروع النهضة	٢١
- الثورات العربية وإعادة بناء عالم الأفكار	٢٨
- العلاقة بين التحولات العالم العربي ووسائل الاتصال الحديثة	٢٩
- مفهوم الثورات... خارج إطار التخطيط الاستراتيجي	
والنموذج الغربي	٣١
- الثورات العربية... تجاوز الأيديولوجيا	٣٦

- الثورات العربية... تجاوز تفسير الفكر الفلسفي الغربي ٣٩
- هل تنجح الثورات في صناعة حالة نهضوية جديدة؟ ٤٠

(٢)

الثورات العربية من منظور حضاري

- حوار مع المتخصص في العلوم السياسية الدكتور نصر عارف ٤٥
- بين يدي الحوار ٤٥
- في فهم سياقات الثورات... الاجتماعي والسياسي ٤٩
- الثورات العربية... ومفهوم الدولة الحديثة ٦٠
- مسارات الثورات ومستقبلها ٦٥
- الثورات العربية... خذلان النخب وجدلية السلطة والمجتمع ٦٨
- مكتسبات الثورة في مواجهة التحديات ٧٣
- السيناريوهات المحتملة لمرحلة ما بعد الثورة ٧٧

(٣)

مداخل للفهم والاستشراف «تأملات سوسيولوجية في ثورات الربيع العربي»

- حوار مع السوسيولوجي المغربي: مصطفى محسن ٧٩
- بين يدي الحوار ٧٩
- بيان إلى السوسيولوجيين العرب ٨٢
- المداخل النظرية في العلوم الاجتماعية لفهم الربيع العربي ٨٤
- أسباب الثورات العربية من منظور العلوم الاجتماعية ٨٨
- الثورات العربية... والتجربة الثورية الغربية ٩٤

- الثورات العربية... فشل مشاريع التنمية	٩٦
- الثورة... وواقع المنظومة التربوية	١٠٠
- الثورات العربية... والانتقال الديمقراطي	١٠٦
- العلوم الاجتماعية والثورات العربية: الأهمية والدور والمداخل الممكنة	١٠٨
- مآل الثورات العربية... صعود الحركات الإسلامية	١١١
- سيناريوهات المستقبل وانعكاسات الثورة على مشروع النهوض العربي	١١٥

(٤)

الثورة التونسية في مفهوم علم الاجتماع الثقافي

حوار مع عالم الاجتماع التونسي الدكتور محمود النواوي	١١٩
- بين يدي الحوار	١١٩
- في سبيل التقديم	١٢١
- موقع خبراء الإعلام في استشراف الثورات	١٢٣
- الإعلام الجديد... جدل الدور الحقيقي في الثورات	١٢٥
- الإعلام الجديد... وإمكانية المحاصرة	١٣٠
- الإعلام الجديد... تحولات القيم والمفاهيم	١٣٢

(٥)

الثورات والإعلام الجديد

حوار مع المتخصص في مجال علوم الإعلام الدكتور يحيى اليحياوي	١٣٥
- بين يدي الحوار	١٣٥

- في سبيل التقديم ١٣٧
- الثورة... في مفهوم علم الاجتماع الثقافي ١٣٨
- صراع الهوية واللغة في مجتمع ما بعد الثورة ١٤٠
- الثورة... الحاجة إلى ثورة الثقافية ١٤٣

(٦)

الثورات العربية في وعي قيادات الحركة الإسلامية

- ١٤٧ حوار مع الدكتور حسن مكي
- بين يدي الحوار ١٤٧
- الثورات العربية ودور الحركات الإسلامية ١٤٨
- دور التقنيات الحديثة في صناعة الثورة ١٥٣
- سوريا والحراك العربي... سؤال الواقع والممكن ١٥٥
- الثورات العربية وهاجس التدخل الأجنبي ١٥٦

القسم الثاني

حوارات قصيرة

- الثورات: ما الأسباب؟ ما المُثير؟ ما المُقلق؟ ما المستقبل؟ ١٦١
- ١ - أبو زيد المقرئ الأدرسي ١٦٣
- ٢ - أحمد الصويان ١٦٧
- ٣ - أوميرو ماركوني بيير ١٦٩
- ٤ - باتريك هاني ١٧٣
- ٥ - جاسم السلطان ١٧٩
- ٦ - جعفر شيخ إدريس ١٨٣

الموضوع	الصفحة
٧ - راشد الغنوشي	١٨٧
٨ - ساري حنفي	١٩١
٩ - سعد الدين العثماني	١٩٧
١٠ - سمير بودينار	٢٠١
١١ - عبد السلام العبادي	٢٠٥
١٢ - عمار الطالبي	٢١١
١٣ - محسن صالح	٢١٥
١٤ - نصر عارف	٢١٩

مقدمة المركز

الحوارات المتخصصة تُشكل طريقاً معرفياً يختصر مسافات طويلة لتقريب الحقيقة والوصول إليها بعيداً عن تعقيدات المقدمات والنتائج في التفاصيل، وهي تُعتبر - كذلك - طريقاً يُساعد في كثير من الأحيان على فض مواطن الاشتباك والاشتباه في عدد من الموضوعات المعقدة.

الملاحظ على غالب المعالجات للموضوعات الفكرية المركزية إنها إنما تتم عن طريق البحث والدراسة أو الندوة وحلقة النقاش، وقليلاً ما يتم تفعيل آلية الحوار في مناقشة تلك الموضوعات، من خلال إخضاعها لمجموعة من الأسئلة المتعمقة التي تتناول الموضوع الواحد من زوايا مختلفة وشخصيات متعددة كل بحسب اختصاصه، حوارات كهذه لا يتحكم فيها طرف واحد، وإنما هي عملية مشتركة يمكن أن يُعتبر كل طرف فيها يقوم بمهمة الإرسال والاستقبال في آن واحد، وهذا ما يجعل لها قيمة علمية إضافية.

في التاريخ الفكري القديم أو المعاصر ثمة حوارات لا تزال تحتفظ بأهميتها بالرغم من تقادم الزمن، اكتسبت تلك الحوارات أهميتها من محورية الأشخاص التي أجريت معهم، أو نوعية الموضوعات وجدية التناول الذي تضمنته، ومن أجل ذلك تحولت كثير منها إلى وثيقة علمية بالغة الأهمية، لا يتجاوزها الباحث إذا ما أراد تناولاً علمياً يتعلق بتلك الشخصيات أو الموضوعات.

إذا انتقلنا إلى واقعنا الفكري فإننا سنلاحظ أن كثيراً من الحوارات تفقد أهميتها بمجرد مطالعتها أول مرة، ربما لأنها تفقد لكثير من عوامل البقاء والامتداد.

في مركز نماء نقوم بمحاولة تتناول عدداً من الموضوعات الأكثر أهمية في المجال الشرعي والفكري، من خلال إخضاعها لحوارات مباشرة مع عدد من المتخصصين في تلك المجالات، نحرص فيها على كل ما يُساعد على الاحتفاظ بقيمتها العلمية، من خلال طبيعة اختيار الضيوف، أو الموضوعات، أو نوعية الأسئلة المطروحة.

تبدأ خطواتنا الأولى من هذه السلسلة (حوارات نماء) من الحدث الأبرز في عالمنا العربي، والذي من الصعب أن نتجاوزه أو نتشاغل عنه، وهو (الربيع العربي)، نتناول هذا الربيع في القسم الأول من هذا الكتاب من زوايا فكرية متخصصة ومتعددة (اجتماعية/سياسية/نهضوية/إعلامية) نرجو أن تُساهم في تطوير نظرة القارئ العربي أثناء تفكيره في هذا الربيع.

أما القسم الثاني من الكتاب فقد خصصناه لحوارات قصيرة تم عرضها بطريقة حوارية تحمل بعداً فكرياً آخر يعتمد على توحيد الأسئلة وعرضها على عدد من الشخصيات المختلفة في الأوطان والتخصصات والخلفيات الفكرية، ويمكن للقارئ بعد ذلك عقد مقارنة بين أنماط تفكير المجيبين على تلك الأجوبة التي اتفقت حيناً وتغايرت حيناً آخر، مما قد يكشف عن مساحات في تلك الموضوعات لا زالت بحاجة إلى مزيد من الحوار والنقاش والنظر.

ولأن موضوع هذا العدد من الحوارات هو (الربيع العربي) فقد كانت الأسئلة الأربعة من هذه الحوارات القصيرة في ذات الموضوع ومجملها كالتالي: «ما السبب الذي أدى لهذه الثورات؟ وما المثير الذي يلفت الانتباه؟ وما المخاوف؟ وما المقترح أو الرؤية المستقبلية؟».

وقبل أن نغادر هذه المقدمة نحب أن نشير إلى أن هذه هي الحلقة الأولى من (حوارات نماء) يتلوها بإذن الله حلقات قادمة تستهدف موضوعات محورية (فكرية وشرعية) أخرى.

مدير المركز
ياسر بن ماطر المطرفي

القسم الأول

حوارات ما بعد الثورة

حوارات متخصصة: د. سمير أبو زيد (مصر)، د. نصر عارف
(مصر)، د. مصطفى محسن (المغرب)، د. محمود الذواوي (تونس)،
د. يحيى اليحياوي (المغرب)، د. حسن مكّي (السودان).

(١)

الثورات العربية... وسؤال النهضة

حوار مع الدكتور والمفكر الفلسفي سمير أبو زيد

بين يدي الحوار

قدم رواد النهضة في القرن التاسع عشر مجهودات متنوعة ومتعددة في التعامل مع المشكلة الحضارية والإجابة عليها، وكان ذلك نتيجة وعي بالوضع الكارثي الذي آل إليه العالم الإسلامي، لكنهم اختلفوا في تصوراتهم حول تحقيق صحوة العالم الإسلامي. فرأى جمال الدين الأفغاني أن السبيل إلى ذلك هو في إقامة «الجامعة الإسلامية» قاصداً تلك «الرابطة التي تربط بين المسلمين في مختلف الأقطار من فرس وترك وعرب» وكانت طريقته لذلك قوية عنيفة، إذ كان يريد الثورة على الملوك والأمراء في الداخل، وإشعال نار الشعوب ضد الخارج، أما الشيخ محمد عبده فكان في ذلك هيناً ليناً يريد الجامعة الإسلامية عن طريق التربية والتعليم، في حين كان عبد الرحمن الكواكبي أقرب إلى جمال الدين الأفغاني،

وكان أشد في محاربة الأمراء، وألف في ذلك كتاب «طبائع الاستبداد»، كما «ألف أم القرى لرسم خطة الجامعة الإسلامية».

إن القارئ الفاحص اليوم، يتوقف عند رجوعه إلى نصوص رواد النهضة الأولى على الجهد الفكري المبدول من قبلهم لمواجهة الأوضاع الحضارية السائدة عندئذ، ويتوقف أيضاً عند اتساع أثر ذلك الجهد في التحولات التي أمكن تحقيقها عربياً في وقت وجيز نسبياً. لكن أكثر ما يلفت النظر عند مراجعة تلك النصوص هو احتفاظها براهنية عز نظيرها. فقد وعى الفكر النهضوي الحديث تعقد أسباب تخلف المسلمين وتقاطع مرجعياتها، ونظر إلى عناصر ثلاثة في معالجة هذه الأسباب: قراءة الأصول وتأويل التراث ونقد الحداثة. وكما حاولت بعض الاتجاهات إحياء المناهج التراثية في رؤية هذه المحاور الثلاثة، حاولت أخرى التجديد في منهج بناء الذات الإسلامية المعاصرة من خلال منهج إسلامية المعرفة أو المنهج الحضاري أو المنهج الموضوعي أو السياسي.

وفي وقت مبكر، نبه الكواكبي في كتابه الشهير «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» إلى أنه «يلزم أولاً تنبيه حس الأمة بآلام الاستبداد، ثم يلزم حملها على البحث في القواعد الأساسية للسياسة المناسبة لها بحيث يشغل ذلك أفكار كل طبقاتها». لم ينشغل الكواكبي كثيراً بالمنظومة الثقافية التي تنتج المستبد، بل توجه ناقداً إلى هذه الآلة الاستبدادية، وهي تفعل فعلها العجيب في امتهان المحكومين وتحويلهم إلى قطع، يجب أن يسمع، وأن يمتثل لأوامر المستبد والذي - حسب الكواكبي - «يتحكم في

شؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، ويعلم من نفسه أنه الغاصب المتعدي فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته».

لقد أعادت الثورات العربية ثقة العرب بأنفسهم أفراداً وشعوباً، ونسخت مقولة الخضوع العربي للاستبداد، وأحيت روح الكواكبي ونصائحه في مطلع القرن العشرين، فهذه الثورات المشرقة مرتبطة برؤية معينة للعالم، ولا تنفك عن تجليات ذلك في الاجتماع السياسي، فواقع الناس تصوغه أفكارهم عن الكون الحياة وفلسفة الوجود، حتى وإن لم يفلحوا في التعبير عن ذلك بمصطلحات فلسفية أو خطابات فكرية معقدة.

إن الثورة في بعدها النهضوي تكريس للقيم المثالية التي تعد أفقاً يحرك تاريخ الوعي والفعل البشريين نحوهما. إنها ترسيخ لإنسانية الكائن الإنساني وكرامته، بوصفه كائناً واعياً وحرراً وأخلاقياً، وفاعلاً متحرراً تنغرس فيه قيمة الحرية وما يرتبط بها من عدالة وانعتاق من الجبر الفكري والسياسي. ومن ثمة، فلا نهضة للفرد ولا للاجتماع الإنساني إلا بالتححرر من عائق الاستبداد بمدلوله الشامل، سواء كان استبداداً ثقافياً أو سياسياً أو اقتصادياً. وهذا هو القيد المستحكم لحركة النهضة والتحرر، والذي قامت الثورات العربية بتفكيكه. فليست فكرة الثورة الجديدة في عمقها الحضاري البنائي سوى حركة تحرير لطاقات الإنسان العربي والمسلم الإبداعية حتى يستعيد دورته الإيجابية داخل الحضارة وتنتقل به من إنسان الحقوق فقط إلى كائن يقدس الحقوق والواجبات معاً.

يتجاوز العرب العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، حاملين معهم إخفاقات تمتد أكثر من مائة عام لنهضة لم تتحقق، فيما بقيت طوال قرن فائت أسئلة النهضةيين الأوائل حول رفع الاستبداد وتحقيق الحرية والتقدم معلقة... لماذا تأخرنا وتقدم غيرنا؟!.. ظل هذا على رأس تساؤلات «النهضة» التي اعتمدت على تنظير النخبة منذ أواخر القرن التاسع عشر وإلى انبلاج فجر «الربيع العربي» في تونس ومصر من بعدها.. وشقيقات عرب أخريات في الطريق إلى اكتمال ربيعها. كما لم يعد لهذا السؤال ذات الزخم الذي كان عليه بعد «صدمة نابليون» التي انطلقت من القاهرة ليصيب الشام وشمال غرب إفريقية حظ منها.. بعد أن ثارت الشعوب العربية في أكثر من بلد، ضد «الظلم» وطلباً لـ«العدل».. رغبة فطرية لا تستقيم الحياة إلّا بها ولا تُقام الدول إلّا على دعائمها.. ولعل مسوّغات «التخلّف» التي أصّل لها المثقفون العرب الذين اعتقدوا الكمال في النموذج الغربي على مدى المائة عام الماضية، لم تعد هي ذات المسوّغات؛ إذ بدت الأسباب الحقيقية مطمورة خلف شعارات الثورة، حيث غابت لافتات «المطالب الاجتماعية» وحلّت محلّها «المطالب السياسية»، وعلى رأسها «العدل» وإسقاط «دولة الظلم».. باعتبار أن ذلك هو بداية الفتح العربي الجديد نحو التآلق الحضاري والإنساني واحترام العالم للمواطن العربي.

يستضيف مركز (نماء) في هذا الحوار الدكتور سمير أبو زيد، أحد أبرز الفلاسفة العرب المتميزين بخطابهم المعرفي

ورؤيتهم العلمية خصوصاً فلسفة العلم وفلسفة الحضارة، كما أن اهتماماته النهضوية جعلته من أبرز المحترفين بشروط الاستنهاض العرب والمسلمين وأحد المهمومين بسؤال استئناف إشعاع الحضارة العربية - الإسلامية، وهو أيضاً عضو الجمعية الفلسفية المصرية منذ عام ١٩٩٠م، ومؤسس ومدير موقع فلاسفة العرب، كما أحرز الدكتور سمير على جائزة «أهم كتاب عربي» عن كتاب «العلم والنظرة العربية إلى العالم» المقدمة من «مؤسسة الفكر العربي»، سنة ٢٠١٠م. كما له كتاب «الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة» قيد الطبع خلال سنة ٢٠١١م. وذلك بهدف تحليل الثورات العربية في سياق منهج التفكير الكلي بوصفه مقارنة تكاملية تتعارض مع التجزيئية مستحضرين عند التفكير النهضوي الصورة بكل أبعادها وامتداداتها. كما إن الهدف هو تقديم مراجعة نقدية لفكر النهضة على ضوء ما استجد من تحولات وثورات وانتفاضات، مراجعة لا تستنسخ الواقع، بل تستشرف المستقبل مستندة إلى وعي وتقييم وتحليل نقدي للمستجدات والمتغيرات وإسقاطاتهما المباشرة وغير المباشرة على الفكر.

الثورات العربية...

وإعادة التفكير في مشروع النهضة

نماء: دكتور سمير أبو زيد، ألا ترى ضرورة أن ينطلق مشروع تجديد النهضة العربية، من تشخيص هذا الواقع الجديد، وأن يعيد دعاة المشروع تركيب بنيته النظرية انطلاقاً من المعطيات

الجديدة المستلهمة من الحراك الشعبي، الذي مرت به المنطقة العربية؟

الدكتور سمير أبو زيد: بطبيعة الحال للتطورات الدرامية الحالية في كل البلدان العربية أثر كبير على مراجعة تصوراتنا لمشروع النهضة العربية وتجديده مع بدايات القرن الحالي التي تشهد أيضاً تحولات جذرية على مستوى الفكر الإنساني. ولكن التشخيص الصحيح يجب أن يقوم على أساس إعادة تقييم المرحلة السابقة بكاملها التي بدأت مع بدايات القرن التاسع عشر الميلادي وانتهت عملياً مع بدايات القرن الواحد والعشرين الميلادي.

نماء: من وجهة نظركم، لماذا أخفقت النهضة العربية الإسلامية المعاصرة في تحقيق طموحات وتطلعات الأمة؟ وهل يمكن اعتبار الثورات العربية استعادة للحلم الإصلاحية أوائل القرن التاسع عشر؟

الدكتور سمير أبو زيد: من أجل الرد على هذا السؤال يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا كيف تكون مراحل النهضة في أي مجتمع إنساني. باختصار هي تمر بمراحل ثلاث:

الأولى: هي التوفيقية بمعنى الأخذ عن الحضارة الأخرى ومحاولة التوفيق بينها وبين فكر الذات.

الثانية: هي النقد، بمعنى النقد الجذري للذات من أجل الكشف عن جوانب عدم الاتساق بين فكر الذات وبين الواقع الحالي.

والثالثة: هي طرح التصورات النظرية اللازمة لمعالجة مشكلة عدم الاتساق وبالتالي تقديم فكر إبداعي جديد يركز نظرياً على الذات الحضارية وعلى الآخر المعاصر بدون تقليد أي منهما .

وما نسميه اليوم بالثورات العربية أو بالربيع العربي ليس إلا تعبيراً عن انتهاء المرحلتين الأولى والثانية ووجوب الدخول بقوة في المرحلة الثالثة وطرح التصورات الإبداعية اللازمة لتحقيق النهضة .

وفي هذا السياق فإن تقييم المرحلتين السابقتين للنهضة العربية الحديثة ليس سلبياً وإنما إيجابياً (سواء على مستوى الإنجاز أو الفترة الزمنية)، وذلك إذا وضعنا في اعتبارنا خصوصية فكر النهضة العربية في الحفاظ على تميز نظرتة إلى العالم في مواجهة النظرة الغربية الحديثة التي اكتسحت كل العالم تقريباً وأوصلته إلى ما هو معروف «بأزمة الحداثة» .

نماء: مع اندلاع الثورات العربية، بدأ يسود خطاب جديد هو أقرب إلى ترديد المقولات التي كتب عنها الكواكبي في طبائع الاستبداد، أو الأفغاني في مواجهة مشاريع التجزئة، في نظركم ما هي أهم المقولات المحورية التي يمكن استلهاها في هذه المرحلة، وما هي الأفكار التي ترون أنها لا تزال لها نجاعة تفسيرية وصالحة للتأسيس عليها وتطويرها في أفق المرحلة القادمة؟

الدكتور سمير أبو زيد: الكواكبي والأفغاني ينتميان إلى

المرحلة الأولى من فكر النهضة العربية (أو النهضة العربية/ الإسلامية) الحديثة وهي المرحلة التوفيقية. وقد نجح كليهما في لفت الانتباه إلى قيمة «الحرية» (للفرد والمجتمع) الغربية آنذاك وأهمية دمجها في الفكر السياسي العربي/الإسلامي والذي يخلو (لأسباب تخص طبيعة نشأة وتطور الدولة الإسلامية القديمة ليس هنا مجال تفصيلها) من تصورات نظرية لها. وقد حققت جهودهما مع آخرين أثراً واضحاً في التطور السياسي العربي سواء في مصر أثناء ثورة عرابي وما بعدها أو حتى في المناطق العربية الأخرى التي وقعت تدريجياً تحت الاحتلال.

أما الآن، فنحن في حاجة إلى نظرية عربية/إسلامية «للحرية» تستفيد من التقدم الإنساني الغربي (وهو هنا النظرية الليبرالية) ومن النظرة الحضارية العربية الإسلامية (وهي هنا القيم المجتمعية). إذا نجحنا في تقديم مثل هذه النظرية فسوف يمكن للمجتمعات العربية المعاصرة أن تقطف ثمار ثوراتها من حيث قيام دول عربية حديثة تضمن الحرية والفردية (أي: مواكبة العصر) والقيم المجتمعية (أي: الحفاظ على الذات) في ذات الوقت، وهذا أمر ليس سهلاً على الإطلاق، ويتطلب تركيز الجهود نحوه. بخلاف ذلك سوف يستمر ما يحدث حالياً في مصر وتونس (وسوف يحدث في باقي الدول العربية إذا سارت في نفس المسار) من تجاذب مستمر بين وعي النخبة المنتمية لفكر الحداثة (الذي يهدف لمواكبة العصر) واللاوعي المجتمعي (الذي يهدف للمحافظة على الذات).

نماء : عالجتكم في كتابكم : «العلم وشروط النهضة» خصوصاً في فصل «البنية المجتمعية للمعرفة العلمية»، أهمية الارتباط بين العلم والمجتمع، وأن العلم يمثل نشاطاً مجتمعياً «عبر مؤسسي». وعرضتم الاتجاهات الحديثة التي تطرح العلم ليس باعتباره نشاطاً محايداً، وإنما باعتباره تعبيراً عن نظرة معينة للعالم ولثقافة معينة. وأبرزتم كيف يؤثر المجتمع على العلم؟ وكيف يؤثر العلم على المجتمع؟ ووظيفة العلم في المجتمع والتي يمكن أن تختلف بحسب اختلاف الثقافات. حيث أكدتم على أن الهدف النهائي هو إثبات أنه لا يمكن أن تتحقق النهضة إلا باعتبارها نهضة علمية. هل بدأنا ندخل عصر النهضة سؤال آخر يفرض نفسه؟ بمعنى: هل نحن بحاجة إلى صوغ مشروع نهضة جديد؟ أم إلى إعادة بناء مشاريع النهضة السابقة؟ أم إلى خطاب نهضوي جديد؟ أم أن الأمر يتجاوز ذلك من خلال محاولة تأسيس النظرة العربية للعالم في العقل العربي المعاصر وإعادة اتساقه مع ذاته ومرجعياته وهويته الحضارية، سعياً لتحقيق شروط النهضة كما تشير إلى ذلك أدبياتكم العلمية ومشروعكم الفكري؟

الدكتور سمير أبو زيد: هناك زاوية أخرى للنظر إلى مشكلة النهضة، وهي زاوية التطور الحضاري. فطبقاً لأزوالد إشبينجلر نقلاً عن عبد الرحمن بدوي «تمر الحضارة بمسار دائري مقفل: يبدأ الفكر من العقيدة الدينية، ثم يتحرر العقل على صورة فلسفة، ثم يتطور على هيئة علم تجريبي، ثم يصبح عقلاً عملياً؛ يعني: بالآلية (التكنيك).

طبقاً لذلك فنحن الآن في مرحلة التحرر من سيطرة الفكر الديني (التقليد) ومحاولة طرح تصورات فلسفية. وهذه يجب أن تتوافق معها بدايات التفكير العلمي، ليس من خلال تقليد العلم الغربي الحديث، وإنما من خلال طرح تفكير علمي متسق مع نظرتنا إلى العالم باعتباره مشاركة فاعلة في الفكر العلمي الإنساني المعاصر (وتوجد هنا تفصيلات كثيرة عن طبيعة العلم لا يمكن معالجتها في هذا الحيز).

والخلاصة هي أن دخول الفكر العربي المعاصر مرحلة التفكير العلمي هو شرط لازم لاستمرار مسيرة التطور الحضاري ونجاح مشروع النهضة، مثله في ذلك مثل شرط ظهور تفكير سياسي مجتمعي متسق مع نظريته إلى العالم. ومن أجل ضمان تحقيق هذا الاتساق يلزم منطقياً إعادة صياغة وتأسيس النظرة العربية إلى العالم في اللاوعي المجتمعي العربي.

نماء: تعد النهضة وعي بالذات، فتلک مقدمة لكل ذات تريد لنفسها أن تتحرك وتبعث قدراتها الذاتية، وتحفزها على الفعل. ونقصد بوعي الذات إدراك الشخصية الحضارية ومقوماتها، والعمل على تعميق الإحساس بالهوية، لكن مع الاحتراس من الوقوع في محاذير الانغلاق. وتأسيساً على ذلك يتحدث بعض المفكرين على أنه لا نهضة للعالم الإسلامي خارج شرط وعيه بذاته؛ أي: خارج مقوماته الحضارية الذاتية. ومن ناحية أخرى، اهتمت أعمالك العلمية بموضوع الاتساق، هل يمكن القول أن

الثورات العربية وعيا على طريق إعادة الاتساق في النظرة العربية الإسلامية للعالم والوجود والدولة والإنسان؟

الدكتور سمير أبو زيد: قياساً على التصورات العلمية للنفس الإنسانية يعبر المثقفون عن الشعور «الواعي» بالذات في حين يعبر عموم المجتمع عن «اللاوعي» الذاتي. انطلاقاً من ذلك يمكن النظر إلى الثورات العربية على أنها تعبير عن موقف معين للاوعي المجتمعي مفاده هو وصول المرحلة الحالية إلى منتهاها وضرورة بدء مرحلة جديدة.

واللاوعي المجتمعي لا يعبر عن تصورات أو مواقف فكرية أو فلسفية معينة، وإنما يعبر عن الذات الحضارية ونظرتها إلى العالم بشكل عام ومن خلال مواقف عامة جماعية (مثل عدم التجاوب مع النظم العربية السابقة، أو الخروج للمطالبة بتغيير النظم حالياً، أو التظاهر من أجل ضمان الهوية العربية الإسلامية... إلخ).

أما تحديد طريق إعادة الاتساق بين النظرة العربية إلى العالم وبين الوجود والدولة والإنسان، فهذه مهمة النخبة المثقفة التي تقوم بدور الوعي المجتمعي القادر على تقديم الحلول المحددة والتعامل مع المشكلات المباشرة. فما تعنيه «بوعي الذات الحضارية» يظهر هنا بقوة على مستوى حركة المجتمع ككل أكثر منه على مستوى النخبة المثقفة. من هنا يذكر كثيراً أن جماهير الثورة العربية قد تجاوزت النخبة المثقفة وكانت هي التي تقود المشهد.

الثورات العربية... وإعادة بناء عالم الأفكار

نماء: يتحدث الدكتور جاسم سلطان في مشروعه النهضوي عن أسباب الانحطاط الحضاري للأمة ويجملها في تلاشي البنية التركيبية لهذه العوالم بمعنى فقدان الأمة لمقومات الفعل الحضاري. فهل يمكن أن نشهد بعثاً جديداً لعالم الأفكار ومفاده إسهام هذه الثورات وما سيعقبها في إعادة بناء المنظومة القيمية والفكرية والمعرفية التي تشكل عقلية الشخصية المسلمة، ثم تشكيل عالم الأشخاص بما هو نسق من العلاقات الاجتماعية التي تربط بين أفراد المجتمع وتقوي أواصر الوحدة بين أبنائه، انتهاء بعالم الأشياء الذي هو دائرة الفعل الحضاري الحقيقية التي تجسد مرحلة الرشد في دورة حياة الأمة؟ بمعنى هل ستمتلك القدرة على إعادة تشكيل ما أسماه المفكر الإسلامي مالك بن نبي في كتاباته بالعوالم الثلاث للأمة وهي: عالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء؟

الدكتور سمير أبو زيد: بالنسبة لي، وقد أكون مخالفاً في هذا لقطاع كبير من المثقفين، المشروع الحضاري العربي الإسلامي الحديث يمر بمراحل طبيعية إذا وضعنا في الاعتبار الصراع الحضاري القائم بينه والحضارة الغربية الحديثة التي تدخل حالياً في مراحلها الأخيرة. ولولا الضغوط القوية التي مارسها هذه الحضارة، وهي في عنفوان قوتها في القرنين التاسع عشر والعشرون، لكان قد حقق نتائج أفضل بكثير مما قد حققه حتى

الآن (ويمكن مراجعة أدبيات ما بعد الاستعمار «post-colonialism» للتحقق من ذلك). وبدون الوقوع في الحتمية التاريخية، فكل الظروف مهيئة الآن للإنسان العربي (الذي ينتمي للحضارة العربية الإسلامية) لتحقيق الأدوات الحضارية اللازمة (عالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء). فهذا الإنسان قد اكتسب وراكم خبرات من التجربة الغربية الحديثة (قارن بين علمنا بالتجربة الغربية اليوم وبين بدايات القرن العشرين، وقارن كذلك بعدم وجود جامعة عربية واحدة في بداية القرن). كما أنه قد قطع شوطاً كبيراً في نقد التراث الحضاري العربي الإسلامي (قبول الاتجاهات الإسلامية للنظام الديمقراطي هو أحد الأمثلة على ذلك). وهو الآن في مرحلة إعادة صياغة لنظريته إلى العالم تمهيداً لدخول مرحلة الإبداع الفكري والعلمي. واستمرار هذه النظرة وعدم تفككها وانحلالها تحت الضغوط الحضارية الغربية هو بدون شك أساس قوى للدخول في هذه المرحلة. والأمر الآن مرهون بمدى إيجابية النخبة المثقفة، ورغبتها في تقديم التضحيات اللازمة للدخول في مرحلة البناء بعد انتهاء مرحلة النقد.

العلاقة بين تحولات العالم العربي ووسائل الاتصال الحديثة

نماء: جاءت التحولات العربية بعد اكتمال تصدع كل شرعيات «النظام العربي الحديث» الذي حكم هذه الشعوب على امتداد نصف القرن السابق في الحقبة المسماة بما بعد الاستعمار،

لعبت فيها وسائل الاتصال الحديث دوراً مهماً في اندلاع الثورات، حيث ربطت العديد من التحاليل بين حدوث الثورات والانتشار الواسع لوسائل الإعلام «السبيرنيقي» وما يشمله من آليات للتواصل جديدة ومتطورة وذكية، كالهواتف النقالة والبريد الإلكتروني، وبشكل خاص ما بات يطلق عليه «الشبكات الاجتماعية»، كالفيسبوك والتويتر وغيرهما. في رأيكم كيف يمكن أن نقيم علاقة بين التحولات التي طرأت في العالم العربي وهذه الشبكات الاجتماعية؟ وهل كانت الدول المنتجة لهذه التقنيات على وعي بمآلات هذه التقنيات؟

الدكتور سمير أبو زيد: اعتماد الثورات العربية على هذه التقنيات الحديثة يثبت تصورنا السابق عن التطور الحضاري العربي من زاويتين:

أولاً: يثبت أن هناك تطوراً حقيقياً في المجتمعات العربية نتيجة للمرور بالمراحل السابقة، فالقدرة على استخدام هذه التقنيات بهذه النجاعة التي جعلتها نموذجاً على إمكانية استخدام وسائل الإعلام «السبيرنيقي» في التحولات المجتمعية الكبرى هو دليل واضح وعملي على تطور العقل العربي.

وثانياً: يثبت أن المجتمعات العربية المعاصرة، وخصوصاً الشباب، تستبطن في اللاوعي نظرة حضارية معينة متميزة عن النظرة الغربية وفي نفس الوقت قادرة على استيعاب التطورات الغربية الحديثة.

وإجمالاً يمكن القول بأن الاعتماد الواسع على هذه التقنيات الحديثة في الحركة الثورية هو إيدان بدخول الحضارة العربية الحديثة مرحلة العلمية وخروجها من المرحلة السابقة التي تميزت بالتفكير الإيديولوجي.

بالنسبة للجهات المنتجة لهذه التقنيات، فهي تنتمي إلى النظرة الليبرالية الغربية التي تهدف في الأساس إلى زيادة مساحة الحرية الفردية بكل الوسائل والأساليب السياسية والعلمية والتقنية. لذلك من الطبيعي أن نتوقع أن تسهم هذه التقنيات في زيادة مساحة الحرية. ولكن ما لم يكن ممكناً لهذه الجهات توقعه هو أن تستطيع مجتمعات تنتمي إلى تصورات «غير ليبرالية» مثل الحضارة العربية الإسلامية أن تستخدم مثل هذه التقنيات «الليبرالية» بهذه الكفاءة والحرفية.

مفهوم الثورات... خارج إطار التخطيط الاستراتيجي والنموذج الغربي

نماء: قام الفيلسوف التونسي «الشارني» في كتابه الأخير حول الثورات العربية بحفر فلسفي متعمق في مفهوم الثورة ودلالته في السياق التونسي والعربي. وعلى عكس ما سار عليه الباحثون في الدراسات الاجتماعية والسياسية بالتفسير البعدي للثورات العربية بكونها آثاراً متوقعة أزماً سياسية ومجتمعية خانقة، حيث يرى «الشارني» أن الثورة لا تكون أبداً منتظرة أو متوقعة، ولا تخضع لمبدأ السببية التاريخية، وإنما هي تحول جذري خارج

التاريخ والعقل التعليلي والتخطيط الاستراتيجي. ما تقيمكم
لذلك؟

الدكتور سمير أبو زيد: أنا أتفق معه تماماً في هذا؛ لأن
الثورة بالمعنى العلمي هي حالة من حالات التغير اللاخطي غير
المنتظم، والذي يسمى في الأدبيات العلمية بالأنظمة المعقدة
«complex systems». وهذه يقابلها في حالات الاستقرار
المجتمعي الأنظمة الخطية «linear systems».

في الحالة الأولى لا يمكن توقع الأحداث بشكل دقيق لأنها
لا تخضع لمبدأ السببية كما يقول «الشارني».

أما في الحالة الثانية فتخضع التحولات المجتمعية لمبدأ
السببية وإمكانية التوقع. ولكن في نفس الوقت ليست الأنظمة
المعقدة خارج العلم تماماً (وإن كانت محل جدل واسع في
المجتمع العلمي حالياً) لذلك يقوم الدارسون بطرح نماذج عامة
لهذه التغيرات ويستتجون منها درجات من الاحتمال للتغير.

على هذا الأساس يستخلص الدارسون بعض القوانين العامة
«الاحتمالية» للثورات (مثل قانون الثورة المضادة، وركوب
الانتهازيين للموجة... إلخ) من أجل محاولة إخضاعها
والتعامل معها بأسلوب علمي. هذا على المستوى الصغري
«micro»؛ أي: على مستوى التغير الاجتماعي، أما على المستوى
الكبيري «macro»؛ أي: على مستوى التغير الحضاري، فتصبح
الثورة على الرغم من عدم إمكان التنبؤ الدقيق بموعدها ومسارها

حتمية بصورة من الصور (يمكن التحقق من ذلك من مراجعة تطور كافة الحضارات تقريباً، وكذلك من تصور توماس كون في بنية الثورات العلمية لأنه يعبر عن معنى حضاري أيضاً). فالتغير الجذري «الثوري» يظهر متوقعاً في المقاييس الكبيرة، ويكون غير ممكن توقعه في المقاييس الصغيرة من الزمن، وهذا يتوافق مع المفاهيم العلمية للأنظمة المعقدة.

نماء: هناك جدلية حادة وحلزونية في العلاقة بين النظرية والواقع، وعبر التنظير والتجريد والتجريب، يحاول الباحث تفسير تحولات الواقع، فبين اليومي والتاريخ، والواقع المُعاش وعالم الفكر تتولد المعاني. هل يمكن من منظور العلوم الاجتماعية امتلاك نموذج تفسيري كلي لفهم حالة الثورات العربية على مستوى العوامل والفاعلين وما يتعلق بتحدياتها ورهاناتها وآفاقها؟

الدكتور سمير أبو زيد: الحالة بالنسبة للثورات العربية المعاصرة أكثر تعقيداً بكثير منها في حالة الثورات الأوروبية الحديثة منها والمعاصرة. فهي تقوم في ظل ضغوط غربية قوية جداً تؤثر بشكل كبير في مسار الثورة، كما أنها تقوم في ظل انقسام أو استقطاب داخلي لم يحل بعد بين دعاة الحداثة (أو التغريب) وبين دعاة التقليد (أو الاعتماد على التراث). لذلك يصبح امتلاك نموذج تفسيري من منظور العلوم الاجتماعية لكافة العوامل المؤثرة والفاعلة فيها بعيد المنال، خاصة في ظل تأخرنا الحالي في التحول إلى المرحلة العلمية، وفي ظل أنه لا يمكن فهم الظواهر الاجتماعية إلا في إطار سياقها الاجتماعي والثقافي،

وهو هنا الإطار الحضاري العربي الإسلامي، وفي ظل أزمة العلوم الاجتماعية الحالية. ولكن، من وجهة نظري، المدخل الصحيح الذي يجب البناء عليه: هو البدء من التوصيف الصحيح للواقع. والواقع هو شيء أكثر من ثورة (أو ثورات). التوصيف الصحيح له هو دخول اللاوعي المجتمعي العربي (بما يحمله من نظرة متميزة إلى العالم) كفاعل أساسي وقوة جديدة مؤثرة في التغيرات المجتمعية، ليس فقط من خلال الثورة الشاملة على المدى القصير، وإنما أيضاً من خلال استمرار الضغوط المجتمعية على المدى الطويل. وهذا التحول الجذري في معادلة القوى المجتمعية من شأنه أن يفرض تغيرات معينة سياسية واقتصادية واجتماعية، بل وفكرية أيضاً كما سبق أن ذكرت. وهذه القوة الجديدة لا يصح وصفها «بالإسلامية» لأن ذلك يعني بشكل غير مباشر ترجيح أو سيادة التقليد على الحداثة، وهو أمر غير صحيح. ولكن هذه القوة تعبر عن مستوى اللاوعي عن نوع من الإبداع الجديد القادر على تخطي التقليد والحداثة معاً في تعبير عن الذات المعاصرة. وأظن أن هذا التوصيف (أي: ظهور قوة مجتمعية جديدة) يحمل قدرة تفسيرية جيدة ويمكن الاعتماد عليه في دراساتنا الاجتماعية للثورات الشعبية العربية. والدليل هو أنه يمكن استخدامه في الدول التي لم تقم فيها ثورات أصلاً مثل السعودية ودول الخليج أو تلك التي تمر بمقدمات ثورات مثل الجزائر والمغرب والأردن لتفسير التغيرات المجتمعية المتوقعة في المرحلة القادمة.

نماء: هل تدخل الثورات العربية الحالية في نسق الثورة الفرنسية الفلسفي والقيمي والمعرفي، أم هي أقرب للثورات السياسية التي أطاحت بالأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية أم تشكل نموذج متفرد؟

الدكتور سمير أبو زيد: كما يتضح من الإجابة السابقة الثورات العربية الحالية هي أكثر تعقيداً من كليهما؛ لأن الثورة الفرنسية (ومثلها باقي الثورات الأوروبية) كانت متحررة من الضغوط الحضارية؛ لأن الحضارة العربية الإسلامية كانت في مرحلة الانحطاط. أما الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، فلم تكن تبحث عن نظرة حضارية مستقلة عن الغرب كما هو الحال عندنا، فاستسلمت أغلبها للنموذج الليبرالي الغربي بدون محاولة تمييز الذات عن الغرب لأنها جزء منه. أما في الحالة العربية، فأظن أن المخاض سيكون طويلاً وعسيراً؛ لأن هناك مقاومة شديدة للتغريب ورغبة مجتمعية في الحفاظ على الهوية، وفي نفس الوقت، هناك ضغط غربي شديد في إطار الصراع الحضاري بين الحضارتين مدعماً بجزء من النخبة المثقفة. وأظن أن الخروج بنتيجة إيجابية من هذه الحالة مشروط، كما ذكرت أعلاه، بظهور نظرية «عربية» للحرية وما يرتبط بها من نظم إجرائية تضمن تحقيقها في الواقع. وهذه النظرية ستكون في جزء منها قائمة على ما أنتجته التجربة الغربية وفي جزء آخر قائمة على النظرة العربية/الإسلامية، وبالتالي ستشكل نموذج متفرد متواصل ومنفصل في نفس الوقت عن النسق القيمي الغربي.

الثورات العربية... تجاوز الأيديولوجيا

نماء: أطلق الباحث السياسي الفرنسي «برتراند بادى» على الثورات العربية الأخيرة عبارة «الثورات ما بعد اللينينية». ويعني بهذه العبارة أنها ثورات غير إيديولوجية ولا طبقية، على عكس ثورات القرن العشرين التي ارتبطت بالنزعة الماركسية والشعارات الاشتراكية، بل إن هذه الثورات تزعم منطق السياسة الحديثة في كل مرتكزاتها: النخبوية والسر (السلطة والمعلومة) والإقليم والحدود (الاحتجاجات والمجالات المهمشة والمركز والأطراف). ما رأيكم دكتور سمير أبو زيد؟

الدكتور سمير أبو زيد: هذا صحيح تماماً لسببين أساسيين:

الأول: هو أن هذه الثورات تحدث الآن فيما يمكن أن نسميه عصر ما بعد الأيديولوجيا، وقد فصلت ذلك في كتاب «العلم وشروط النهضة». فالعالم قد دخل مرحلة الحداثة متعددة الثقافات التي يستبدل فيها الانحياز الأيديولوجي بالتصورات الموضوعية الواقعية (التي هي «علمية» بالمعنى العام الذي يربط العلم بالثقافة).

والثاني: هو أن العالم يدخل حالياً في مرحلة ما بعد الدولة القومية بمعناها الحداثي؛ أي: بالمعنى الذي نشأت فيه طبقاً لاتفاقية ويستفاليا والظروف المصاحبة لها في القرن السابع عشر الميلادي. وفي الصيغة «الجديدة» المعاصرة للدولة القومية هناك انفتاح للحدود والأفكار والموارد الاقتصادية ومنظومات عولمية

مشتركة ومعاهدات كونية ملزمة، الخ. فالثورات العربية مثلما جاءت معبرة عن مرحلة معينة للتطور الحضاري العربي، جاءت أيضاً معبرة عن التطور الإنساني المعاصر. وهذا في الواقع ما دعاني إلى الربط بين الثورات العربية وبين مهمة صياغة تصور جديد معاصر للدولة العربية في كتابي القادم المعنون: «الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة».

فالدولة العربية بعد الثورات المعاصرة لن تكون دولة قومية بالمعنى التقليدي، وإنما سوف تمزج ما بين سمات الصيغة الجديدة المعاصرة للدولة القومية، من جانب، وبين السمات الجوهرية للنظرة العربية إلى العالم، من جانب آخر. وهذا موضوع كبير وفيه كلام كثير، على أية حال.

نماء: شرع الفكر الاجتماعي الغربي يراجع بقوة في السنوات الأخيرة مبدأ الفصل الجذري بين العقدي الفردي والمجال العمومي في المجتمعات التي أطلق عليها «هابرماس» عبارة «المجتمعات ما بعد العلمانية». هل يعني هذا نهاية الفصل بين وعي المواطن الفردي وانتمائه للدائرة الجماعية المشتركة، ولا خطر من الوصل بين المجالين (العقدي الفردي أو/المجال العمومي) ما دامت التعددية العقدية والقيمية أصبحت واقعاً لا سبيل لتجاوزه؟

الدكتور سمير أبو زيد: الفكر الغربي المعاصر يمر حالياً بتحولات أساسية يمكن اختزالها في التحول من مبدأ الفصل بين

الذات والموضوع (والفصل بين الجوانب الذاتية للفرد وبين المجال العمومي للمجتمع هو أحد تجلياته) إلى تصورات عديدة لم تتبلور بعد تعبر عن أنواع مختلفة من عدم الفصل بين الذات والموضوع. في المجال السياسي ظهر ذلك في صورة قبول درجات مختلفة من التعددية الثقافية (أي: تعدد المرجعيات في المجتمع، ومنها المرجعية الدينية). كما تعددت الوسائل والآليات التي طرحت لتحقيق ذلك. عند هابرماس يتم ذلك من خلال ترجمة المواقف المرتكزة على مرجعية دينية إلى حجج مصاغة عقلياً يمكن مناقشتها في المجال العام في المجتمع. كما ظهرت محاولات جون راولز لصياغة ما أسماه «الليبرالية السياسية» التي تعتمد على التوافق حول ما أسماه «المذاهب الشاملة المعقولة»، فهو يفرق بين مرجعيات شاملة (دينية) معقولة وأخرى غير معقولة. هذا إضافة إلى محاولات أخرى عديدة.

وخلاصة الوضع الحالي هي أن المحاولات الجارية الآن تدور حول نوع من الفصل والوصل في نفس الوقت بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي. والاختلاف هو في الأداة والآلية التي تحقق النتيجة المطلوبة، وذلك كله بتأثير دخول الإنسانية مرحلة الحداثة متعددة الثقافات وخروجها من حالة الحداثة ذات المركزية الأوروبية.

ويمكن القول بثقة أن هذه القضية لم تحل بعد في الفكر السياسي الغربي، وأن كافة الحلول المطروحة حالياً تفضي في نهاية الأمر إلى صورة من صور مركزية نسق القيم الغربي

الحديث، وتدعم وجهة النظر هذه العديد من الأدبيات السياسية الغربية المعاصرة نفسها.

الثورات العربية...

تجاوز تفسير الفكر الفلسفي الغربي

نماء: هل يمكن القول بأن الثورات العربية الحالية تجاوزت المفاهيم التي أنتجها الفكر السياسي والفلسفي الغربي فيما يخص بالثورات وخاصة تلك التي كانت تشترط وجود طليعة وتنظيم سري وقيادة كاريزمية لقيام الثورات كما وقع في الثورة السوفيتية والثورة الإيرانية، ونستحضر هنا في سياق الفكر الغربي الحديث، كل من ثورة العقل (اسبينوزا) وثورة المفكرين الأحرار، ثورة النقد، ثورة العلم، ثورة المجتمع (الهيكليون الشبان)، وأيضاً النقاش الذي صاحب قضايا العقل والثورة، وعلاقة الفلسفة والثورة عند ماركوز، وما سمي بثورة الجماهير (أورتيجا)، الثورة المغدورة (تروتسكي)؟

الدكتور سمير أبو زيد: هي بالقطع، كما أرى، نوع جديد من الثورات؛ لأن القيادة هنا هي للاوعي المجتمع. وهي أقرب شبهة بالثورة المفاجئة «اللاواعية» للشخص نتيجة لحدوث شيء بسيط أو تافه لكنه فجر العواطف المكبوتة في اللاوعي. والاختلاف هنا واضح بين الحالات المذكورة أعلاه التي هي «أيدولوجية» بطبيعتها (بما في ذلك الثورة الإيرانية لأنها اعتمدت على طبقة رجال الدين وأيدولوجية ولاية الفقيه) وبين الحالة

العربية. فالثورة المرتكزة على الأيديولوجية تعكس الفكر الغربي «العقلاني» الواعي والذي يجب أن يتبلور أولاً في فكرة أيديولوجية (قومية، طبقية، اقتصادية... إلخ) ثم بعد ذلك في الحامل الاجتماعي لهذه الفكرة (جيش نظامي، تكتل نخبوي، طبقة اجتماعية... إلخ). وذلك على خلاف الحالة العربية التي لم تركز على فكر أيديولوجي وبالتالي لم تعتمد على حامل اجتماعي لهذا الفكر. وإنما بدلاً من ذلك اعتمدت على المخزون الكامن في اللاوعي المجتمعي وعلى النظرة إلى العالم التي توحد هذا المجتمع من أجل التحرك بشكل مشترك «لاواعي» لإنجاز الثورة. وبهذا المعنى تكون قد تجاوزت المفاهيم التقليدية الغربية الخاصة بالثورات.

هل تنجح الثورات

في صناعة حالة نهضوية جديدة؟

نماء: يتحدث البعض على أننا شهود على ثلاث ميزات: استعادة الشعوب ثقافتها بنفسها عبر تخطي حاجز الخوف، واكتشاف طريق اللاعنف في التغيير، وولادة الإنسان العربي الجديد المحمل بغيوم الأمل الماطرة. لكن الإشكال المطروح هو هل ستنجح هذه الثورات في صنع التحولات؟ هل سيكون الأمر تنويعاً لدورة حضارية جديدة في المنطقة العربية، تنعكس معها روح وقيم الثورة نحو تأسيس مشروع نهضوي عربي جديد؟

الدكتور سمير أبو زيد: يجب أن نتجنب هنا «الاحتمية

التاريخية» فليس هناك حتمية في أن تنتج هذه الثورات شيئاً معيناً . وإنما هناك واجب على النخبة المثقفة في إدراك مغزى التحرك المجتمعي الكلي غير المؤدلج وغير المنظر من أجل الارتكاز عليه لإنجاز ما نأمله من دخول مرحلة جديدة من مراحل النهضة العربية .

فهذه الثورات تعطينا فقط الشروط أو الأرضية المناسبة التي تسمح لنا بتحقيق أهدافنا . ولكن بدون الاستعداد لبذل جهد كبير والوعي بأهمية هذه المرحلة الجديدة من قبل المثقفين لن نصل إلى شيء ، فكما يقول الأمريكيون «ليس هناك غداء مجاني» .

المطلوب هو البناء ، الانتقال من مرحلة نقد الذات ونقد الآخر إلى بناء تصورات موضوعية جديدة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية التجريبية تعبر عن مشاركتنا الفاعلة في الفكر الإنساني المعاصر . لذلك لا يجوز أن نطرح فكراً عربياً منقطعاً ومستقلاً عن الفكر الإنساني ، وإنما يجب أن نطرحه في حالة تفاعل مع الأدبيات العالمية . ليس هناك فكراً عربياً أو إسلامياً وفقط ، وإنما هناك فكر إنساني يهتم الإنسانية جمعاء يتم بواسطة عرب أو مسلمون . هذا هو التحدي الكبير الذي تطرحه علينا كمثقفين هذه الثورات الرائعة .

نماء : ألا يفرض ما حصل على المثقف والفيلسوف والمفكر السياسي والعالم الشرعي مراجعة المفاهيم الفكرية والأطروحات التقليدية في فهم التحولات الاجتماعية والسياسية والحضارية ،

وأيضاً تجديد المقولات سواء في الفكر السياسي أو في نظريات الإصلاح والتغيير أو في فهم جدل الفكر والواقع، وإعادة بناء مقولات جديدة أكثر تفسيرية، ونظريات جديدة في منهج التغيير والإصلاح تتجاوب مع هذه التحولات الكلية والتحديات الحضارية الراهنة، ويتم التعاطي النقدي التحليلي المجاوز لما أنتجه الفكر العربي المعاصر حول الثورة من مقولات، نستحضر على سبيل المثال: فلسفة الثورة (ناصر)، من العقيدة إلى الثورة (حنفي)، من التراث إلى الثورة (تيزيني) - الثورة الإسلامية في آسيا (المودودي، الخميني)، ثورة على الثورة (ديبريه)، أو أيضاً النقاش المواكب لذلك في الفكر الإسلامي من ثورات المتكلمين والصراعات السياسية وثورات الفلاسفة (ابن رشد)، وأيضاً في الفقه الإسلامي (قتال البغاة، الخروج، الجهاد)؟

الدكتور سمير أبو زيد: هذا حقيقي تماماً، فهذه الثورات تفرض علينا مراجعة مفاهيمنا السابقة و«التعاطي النقدي التحليلي المجاوز لما أنتجه الفكر العربي المعاصر»، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة بناء التصورات الموضوعية التي ذكرتها أعلاه. والأمر يبدو لأول وهلة صعباً أو بعيد المنال، ولكنه في الحقيقة ليس كذلك.

فلكي نحقق هذا التجاوز للمفاهيم التقليدية نحتاج لتحقيق ثلاثة شروط هي في متناول أيدينا تماماً، ولا يعوقها سوى الشعور السائد غير المبرر باليأس، والرغبة في الحصول على النتائج بدون توضيحات وجهود كبيرة:

أولاً: إعادة صياغة النظرة العربية (أو العربية الإسلامية) إلى العالم حتى يتحقق الاتساق بينها وبين الواقع المعاصر (وقد قدمنا محاولة في ذلك في أعمالنا المذكورة أعلاه، ولكن الأمر يحتاج إلى توفر جهد النخبة جميعها لكي نصل إلى الصيغة المطلوبة).

ثانياً: اعتماد مبدأ الفصل والوصل؛ لأن مبدأ الفصل بين الذاتي والموضوعي قد سقط في الغرب نفسه، ولأن هذا المبدأ (أي: الفصل والوصل) يتوافق تماماً مع التطور الفكري الإنساني المعاصر، وهو في نفس الوقت متوافق مع الفكر الإسلامي القديم ونظرته إلى العالم (وقد عالجنا الجوانب النظرية لهذا المبدأ بشكل تفصيلي في أعمالنا أعلاه أيضاً).

ثالثاً: فهو طرح صورة أو نموذج للعالم بديلاً للنموذج الميكانيكي الذي بدأ في الأفول في الغرب حالياً تكون متوافقة مع نظرتنا إلى العالم (وهذا ليس صعباً كما يبدو). فلا يمكننا، منطقياً، طرح تصورات مجتمعية متسقة مع اللاوعي المجتمعي العربي تأسيساً على تصور ميكانيكي للعالم؛ لأن هذا الأخير يتناقض مع نظرة هذا المجتمع إلى العالم. كما لا يمكننا، منطقياً أيضاً، طرح مثل هذه التصورات المجتمعية بدون أن نمتلك صورة متماسكة أو نموذج واضح عن العالم. لذلك نحن ملزمون بطرح تصور أو نموذج بديل. وإذا تمكنا من طرح هذا النموذج البديل اللاميكانيكي للعالم فسوف يمكننا، ارتكازاً على مبدأ الفصل والوصل ونظرتنا إلى العالم، من طرح تصورات جديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية تبني على ما وصلت إليه البشرية

وتتسق مع حضارتنا وبالتالي تضمن النجاح في أرض الواقع.
الأمر يحتاج إلى جهد نظري كبير، وإلى إنكار الذات، ولكنه ليس
غير قابل للتحقق أو مستحيلاً.

(٢)

الثورات العربية من منظور حضاري

حوار مع المتخصص في العلوم السياسية الدكتور نصر عارف

بين يدي الحوار

بخلفية تفسيرية تمتح من العلوم الاجتماعية ومن التحليل السوسيوسياسي، وبخلفية حضارية إسلامية، يحلل الدكتور نصر عارف الوضع العربي، قبيل قيام الثورات العربية وما بعدها، مستعملاً منهجه الاستيعابي التراكمي في قراءة مختلف التحولات التي عرفها العالم، رابطاً بين هذه التحولات العالمية وما يقع وما وقع في العالم العربي. لكن المثير في هذا الحوار هو القدرة التفسيرية التي وظفها نصر عارف لتفكيك مجريات الأمور في عالم تخترقه العديد من التمرجات.

لا يستكين الدكتور نصر في تحليله للواقع العربي لأدوات التحليل السياسي الجامدة والمادية، بل إنه يؤمن بأهمية التحليل الحضاري الرباني الذي يغيب عن كثير من الباحثين والمحللين،

حيث انه يرى أن التدخل الرباني عامل مهم في التحليل، خصوصاً عندما نرجع إلى الوراثة قليلاً؛ أي: قبل اندلاع الثورات العربية، حيث كل المؤشرات تقول بوهن الأمة وضياعها وتمزقها ولا فاعليتها، فإذا بها تنتفض على كل هذه البراديجمات وتصنع التاريخ.

لا يقتصر الدكتور نصر عارف في هذا الحوار على تحليل الواقع العربي، لكنه يستشرف مستقبله، داعياً النخب إلى الالتفات إلى هذه الثورة وتحليل أبعادها واستشراف مستقبلها ومساراتها، وأن هذا المستقبل لن يكون مفصلاً عن الصراع حول القيم والمعرفة.

إن ما يشد انتباهك وأنت تستمع لتحليلات الدكتور نصر عارف، هو قدرته على تملك نقد متعدد الأبعاد للذات، حينما يوجه نقده للنخب السياسية والثقافية في عدم تجاوبها الكبير مع متطلبات الثورات العربية، وأيضاً في نقد للمتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربي، على عدم قدرتهم على التوقع (توقع اندلاع الثورات) أو المشاركة فيها أو تفسيرها، وهذا في نظرنا يعد تواضعاً من عالم سياسة على قدر كبير من الأهمية.

يُشكل الدكتور نصر عارف واحداً من أولئك العلماء الذين يؤمنون بقدرة المجتمع على الصمود وعلى التغيير وأن المجتمع أكبر من الدولة وأنه الأصل بينما الدولة هي الفرع، وذلك في تأصيل علمي واضح لهذه الجدلية الصعبة التوليف.

ولد الدكتور نصر عارف بمحافظة سوهاج بصعيد مصر في

١٣ ذي القعدة ١٣٨٠هـ الموافق ٢٩ إبريل ١٩٦١م.

وتخرج في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م بمرتبة الشرف، وعين معيداً بالكلية تحصل على الماجستير سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م في نفس الكلية وأصبح مدرساً بها، وتحصل على الدكتوراه في نفس الكلية، عمل أستاذاً زائراً بجامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية بفرجينيا، ومركز التفاهم الإسلامي - المسيحي بجامعة جورج تاون بواشنطن، وهو عضو نشيط بالعديد من مؤسسات البحث العلمي ومراكز التفكير بالعالم العربي.

أغنى الدكتور نصر عارف، المكتبة العربية والإسلامية بالعديد من المؤلفات والأبحاث ذات الطابع العلمي الرصين والأصيل والمجدد في نفس ألان، فهو ليس كاتباً تقليدياً ولا مقلداً ولا منبهرأ بالحضارة الغربية وبما أنتجته من نظريات ومعارف، بل إنه ينتهج المسلك النقدي المتعدد الأبعاد، اتجاه الذات أولاً واتجاه الآخر ثانياً، وذلك في حركة فكرية لولبية متماسكة، ولعل الاطلاع على قائمة كتبه يبين هذا المنحى بجلاء من أعماله:

١ - «نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي» وهي رسالة الماجستير، ويفند فيها الدكتور نصر كل النظريات الوضعية من اشتراكية، ورأسمالية... وغيرها من نظريات ونظم سياسية ليخرج لنا في النهاية بأن النظم الإسلامية بالدليل القاطع هي الأفضل والأجدر بالتطبيق لأن أسسها شرعية ربانية.

٢ - «مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل» فيه يظهر الدكتور نصر أن معظم المصادر الخاصة بالنظم السياسية مهمة لأنها مازلت مخطوطات ويسرد أسماء هذه المصادر التراثية السياسية، بل يفند كل ما ألف في النظم السياسية الإسلامية حديثاً ليخرج بأن كتاب واحد فقط رجع إلى نسبة ١١٪ من مصادر التراث الإسلامي السياسي وهي أكبر نسبة فهناك من رجع إلى ٦,٥ ٪ وهناك من رجع إلى ٥ ٪ إلى من اعتمد على صفر ٪.

٣ - «الحضارة والثقافة: دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم».

٤ - «ابستمولوجيا السياسة المقارنة، والنموذج المعرفي: النظرية - المنهج» سنة ٢٠٠٢م، صدر عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

٥ - «قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية» إعداد: أحمد عروة، وتحرير د. نصر محمد عارف، سنة ١٩٩٦م.

٦ - «قضايا إشكالية في الفكر الإسلامي المعاصر» وهو كتاب يبحث في إسلامية المعرفة، ودراسة العلوم من منظور إسلامي، ويطرح منهجيات جديدة للتعامل مع القرآن والسنة والتراث، وعلاقة ذلك بالفكر الغربي، ومفهوم الحضارة في الإسلام، وبناء الفرد والمجتمع، والتربية والتعليم، والاقتصاد والمرأة والإعلام والفنون.

هذا بالإضافة إلى الكثير من الأعمال المنجزة بالاشتراك مع باحثين آخرين، ومن بينها كتاب صادر عن دار الفكر، تحت عنوان «إشكالية الخطاب العربي المعاصر» تأليف كل من د. نصر عارف ود. كمال عبد اللطيف.

انشغل الدكتور خلال السنتين الماضيتين بوضع مناهج تعليمية مؤصلة في دولة قطر، وقد كان المشرف العام عن المنظومة، لكن ذلك لم يمنعه من مراكمة إنتاجات جديدة ستظهر في مقبل الأيام، ومن بينها «فلسفة الإصلاح والتجديد» و«الحدثة والتجديد».

في فهم سياقات الثورات...

الاجتماعي والسياسي والحضاري

نماء: كيف يقرأ الدكتور نصر سياقات الثورات العربية؟ وما هي أهم العوامل المفسرة لقيام هذه الثورات؟

الدكتور نصر عارف: لتحليل سياق الثورات العربية والوقوف عند أهم العوامل المفسرة لذلك، يمكن الانطلاق من نظرتين في التحليل، الأولى من منظور التحليل الاجتماعي والسياسي، والثانية من منظور حضاري أوسع.

أ - السياق العام:

فإذا انطلقنا من التحليل الأول، نقول: المجتمعات العربية وصلت إلى حالة من الانسداد والتأزم ومن انسداد الآفاق لا مثيل

لها في العالم، وهذه الأوضاع تزامنت مع واقع جديد تشكل، لعل من بين عناوينه الكبرى، العولمة التكنولوجية، والتي تكسرت بسببها الحدود والحواجز والخصوصيات، وأصبحت المعلومات متاحة لجميع الناس، بدون قيد أو شرط.

وأنا أعتبر أن أكبر تحول وقع في العصر الحالي هو الانتخابات الأمريكية الأخيرة، والتي أتت بالرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية «أوباما»، وهذه اللحظة التاريخية مرّت على العرب دون أن يفهمونها؛ لأنها أوجدت في العالم دواع لقيام علم سياسة جديد، ولإيجاد علوم اجتماعية جديدة وشاملة، ولإعادة النظر في المسلمات السابقة والأطر التحليلية المتداولة.

كيف استطاع ذلك الإفريقي الأسود، سواء كانت أمه يهودية أو مسيحية، هذا كلام ساذج، أن يخترق ما يسمونه الأمريكان القواعد الاجتماعية والقانونية الأساسية التي تحكم الدولة، والتي يختصرها الأمريكان في أن رؤساء الدولة يجب أن يكونوا «بيضاً» وينحدرون من «أيرلندا» أو «بريطانيا» بمعنى من العالم الإنجلوساكسوني، وينتمون للمذهب البروتستانتية، حيث أنه خلال ٤٣ سنة من حكم أمريكا، كان الرؤساء المتعاقبون ينتمون لنفس هذه المحددات الثلاثة، ما عدا اثنين منهم، وهما: «أبراهام لينكون» و«جون كينيدي» اللذان كانا كاثوليكين، وقد قتلا الاثنان معاً.

كيف استطاع أوباما أن يخترق هذا الجدار السميكة؟ كيف استطاع أن يكسر هذه القواعد الأساسية في التداول على السلطة، وكيف استطاع أن يخترق كل القوى الموجودة، من حراس البوابات وأصحاب المصالح واللوبيات، والأكثر من ذلك كيف تمكن هذا الإفريقي الأسود من التخلص من الهيمنة المفرطة لوسائل الإعلام، والتي نعلم أنها مسخرة لخدمة مصالح العديد من الحساسيات الأمريكية التي كانت تقوم بالحملات الانتخابية والدعاية السياسية، وكذا التمويل.

هذا الاختراق، أثبت أن كل ما أنتجته القوى العظمى العالمية في القرن العشرين، أصبح عديم المعنى، حيث أن فضاء الانترنت، وبشكل خاص مع الشبكات الاجتماعية، والتي استطاع من خلالها، أوباما، أن يعي أكبر عدد من المواطنين، دون المرور على وسائل الإعلام، التي هي حراس البوابات، وأن يصل إلى أكبر تمويل لحملته الانتخابية في تاريخ أمريكا، من خلال تبرعات بـ ٥، و ١٠ دولارات.

هذه نقطة تحول حقيقية كبيرة ميزت العالم العاصر في ألفيته الثالثة، ومع كل الأسف، لم يستطع العرب أن يفهموا هذا التحول الذي وقع.

وهذا يسلمنا للاستنتاج أن القوة السياسية، لم تعد ممركة في يد واحدة أو جهة واحدة، وأصبحت بالتالي مشتتة، بحيث كل إنسان أصبح يملك بعضا من السلطة.

العرب لم يفهموا هذا، وأرجو على القيادات الإسلامية بدورها أن تستوعب قوة هذا التحول الذي تحصل في السنوات الأخيرة، والذي ذكرنا بعضاً من مظاهره الفارقة فيما سبق. وأن يعوا أن القوة لم تعد مركزة في أيديهم مثلهم مثل الحكام، وأن لا يغتروا؛ لأن القوة أصبحت في يد الأفراد، حيث بإمكانهم إنفاذ هذه القوة عبر رسالة في الفايسبوك أو التويتر، وهذه القوة تقع في يد من؟ أو يتحكم فيها من؟ هذا لا نعلمه، الله أعلم به.

بعد هذا التحول الذي شرحناه، نصل إلى ما أثارته وثائق الموقع الإلكتروني «ويكيليكس»، وهذا يدل على أن جميع قوى الطغيان المخبراتي والأمني العالمي، فقدت سلطتها وسيطرتها، حيث أن وثائقها ومستنداتها وملفاتها، والتي هي سر وجودها، وأيضاً هي روحها وسر قوتها، أصبحت متاحة للجميع، حيث يحدث تآكل شديد، مثل عوامل التعرية في قوة الدولة بالمعنى السياسي.

وتعريف القوة بالمعنى السياسي: «هو القدرة على أن تجعل الآخرين يحققون ما تريد دون أن تأمرهم بذلك» هذا التحليل تهاوى حالياً، ولم يعد قادراً على فهم عمق الاختراق الذي حصل في كل الأنساق بما فيها تلك التي كانت تعتقد أنها محصنة وأنها في منأى عن الاختراق.

ولفهم حجم التحولات في العالم العربي من خلال فئاته الشابة والمتعلمة، والتكلس والتخلف الكبير للأنظمة الحاكمة،

يمكن أن نضرب مثالين في التصرف من خلال كل من مصر، حيث أن نظام مبارك في مصر واجه شباب التغيير في ساحة التحرير بالحمير والبغال، والقذافي واجه الثوار بالشعوذة والسحر، حيث بث التلفزيون الرسمي صورة لمشعوذ، يقرأ تراتيل ويدعو «شمهروش» و«الجن» لكي يسلطهم لتدمير أمريكا إلى ولايتين اثنتين.

هذان المثالان يكشفان، شدة التناقض بين الأنظمة الحاكمة في الدول العربية، وبين الشباب، هذا على الرغم من ادعاء بعض منها أنها حديثة، مثل النظام البائد لتونس، الذي كان يتمسح بقشور الحداثة، كالتمكين للمرأة وقضية المساواة، لكن الحقيقة أنه من أشد الأنظمة استبداداً وقمعاً للحريات.

هذا التناقض بين الأنظمة الفاسدة والمتخلفة والفاقة للشرعية وللفعالية، تواجهت مع شباب متعلم يستعمل أحدث وسائل التكنولوجيا، وأصبحت القوة بالمعنى الذي شرحناه سابقاً، يتقاسمها هؤلاء الشباب، ولم تعد محتكرة في يد الحكام، واستطاع الشباب أن يفضحوا عورات الأنظمة بطرق جد فعالة وتصل إلى الجميع، مما خلق حالة من الوعي، ورفع من منسوبه بشكل غير مسبوق.

ويجب الانتباه أن هذا الواقع الذي يتميز بتشتت للقوة وبتداول المعلومة بشكل سريع وإنهاء حالة التحكم المتمركزة، لا تشكل إلا الوسيلة التي سهلت عملية الثورة، لكن خلف هذا

الواقع، هناك شروط موضوعية تراكمت في الأنظمة العربية والتي وصلت إلى حالة من التخلف والرجعية والفساد لا مثيل له، في ظل تحول في ميزان القوى، بمعناه الافتراضي، فكيف يمكن فهم ذلك؟ والوقوف عند أهم معالمه الكبرى؟ وكيف ساهمت هذه الشروط الموضوعية في تسريع وثيرة انهيار الأنظمة العربية الواحدة تلو الأخرى؟

ب - السياق الخاص:

لا شك أن الأنظمة العربية وصلت إلى حالة شديدة من التخلف والرجعية والفساد، في ظل تنامي وعي احتجاجي شبابي، يتوسل بأحدث الوسائل للتعبير عن رفضه لهذا الواقع، وفي هذا السياق: يمكن الوقوف عند ثلاثة مستويات من حالة التردّي التي عرفتھا النظم العربية، وهي: فقدان للشرعية، وغياب الفعالية السياسية، وعدم القدرة على مكافحة الفساد، بل الانخراط في دوامه وإعادة إنتاجه، هذه المكونات الثلاثة لا تنسحب بشكل ميكانيكي على جميع الدول، بل إنها - أي النظم العربية - تتفاوت في درجة هذه الشرعيات الثلاثة.

وقد خلصت من خلال ذلك إلى الحديث عن معادلة (٢ + ١)، بمعنى آخر أن النظم العربية مهددة بالزوال، طالما لا تمتلك معادلة (٢ + ١ - ١) وهذا يعني أن ٢ بالزيادة، أن النظام يكتسي شرعية قوية وفعالية سياسية متميزة، و١ بالنقصان؛ أي: أنه قادر على مواجهة الفساد ومحاربته وتجفيف منابعه.

فأي نظام كيفما كان، إذا كان فاقداً للشرعية وفاقداً للفعالية السياسية وينخره الفساد، فإنه سيتعرض لتهديد من نوع ما، وهذا الأمر يختلف من نظام لآخر، إذا كان نظاماً فاقداً للشرعية، ستكون ثورات بتغيير النظام، أما إذا كان النظام يمتلك شرعية قوية، كالنظام المغربي، الذي له شرعية دينية وحضارية ضاربة في التاريخ، لكنه يعاني من ضعف الفعالية ومن الفساد، فهذا سيواجه بمطالبات لإصلاح سلوك النظام.

النظم العربية كلها تعاني من ضعف الفاعلية ومن معضلة الفساد، لكنها لا تعاني كلها من أزمة الشرعية، هناك نظم شرعيتها منتهية، وأخرى متوسطة الشرعية، وهناك من له شرعية قوية. ولهذا فهذه المعادلة هي التي ستحدد مصير الثورات العربية، ومدى نجاحها أو فشلها.

النظام المصري تمثلت فيه المعادلة الثلاثية بأجلي صورها، ذلك أنه نظام فاقداً للشرعية، وتجلّى في تزيف الانتخابات الأخيرة، فقدان شديد للفعالية، وتضخم في الفساد.

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول أن التحليل السياسي الاجتماعي، للثورات العربية، يتأسس من خلال استحضار هذه المعادلة الثلاثية: (الشرعية، الفعالية، الفساد) حيث أنه أغلب النظم العربية وصلت إلى حالة من التردّي، تغيب فيها المعادلة السابقة، ومن أبرزها النظام المصري، هذا في ظل دخول العالم في مرحلة جديدة من القوة السياسية التي فقدت تمركزها وهيمنتها

المتحكم فيها من قبل القوى الفاعلة عالميا، لتصبح مشتتة، وتصبح في متناول الجميع، ويصبح لكل فرد سهمه من السلطة، ينفذه كيفما شاء ووقت ما شاء، مستفيداً من ذكاء التقنيات الحديثة. ولهذا، فإن السياقين العام والخاص، ساهما بدون شك في تسريع وثيرة الاحتجاجات وارتفاع منسوب الوعي والدخول في مرحلة جديدة في ميزان القوى، أصبح الشارع، هو المتحكم فيه، وليس النظم الفاسدة، وهذا ما حصل في الثورات العربية، سواء التي حققت انجازات تاريخية، كحالي تونس ومصر، أو في الدول الأخرى التي لا زالت تتفاعل في الأوضاع وتتصارع الإرادات، لتتفتق عن ميلاد عهد جديد.

لكن هناك تحليل آخر، حضاري، قلما ينتبه إليه، وهو أن هذه الثورات العربية حدثت بما يشبه المعجزات، ولهذا لا ينبغي أن نقف عند التحليل السياسي المادي، بل هناك تدخل إلهي أنا أو من به؛ لأن هذه النظم، وخصوصاً، تلك الفاقدة للمعادلة الثلاثية، وصلت إلى درجة من الظلم والفساد ومحاربة الإنسان والكون والدين والله لا مثيل لها، وهو ما يتعارض مع كل السنن الكونية. وهذا أمر في غاية الدهشة، كيف لنظم فاقدة لإطار أخلاقي ولانجاز اجتماعي، وتعمل على ترسيخ قيم الفساد بشتى أنواعه ومجالاته، فكيف لها الاستمرار؟ وهي أصبحت كسرطان في جسد.

ولهذا فإن الثورتان اللتان نجحتا: تونس ومصر، تؤكد أن النظامين ارتكبا حماقات وأخطاء في غاية الخطورة، وعجلا بسقوطهما.

ومن التفسيرات الحضارية الإلهية، التي أتبتها، هو ما شاهدناه أثناء الثورة من تغير لسلوكات للمواطنين لم نشهدها، لا في السابق أو اللاحق، وكأن الثورة خلقت أجواء ربانية، فطيلة أيام الثورة، في مصر مثلاً، لاحظنا نوعاً من التكاثف العجيب بين كل أطراف المجتمع المصري وحساسياته المتعددة والمختلفة، بين المسلمين والأقباط، والإسلاميين والعلمانيين وبين الماركسيين والسلفيين، حيث تجد امرأة محجبة بجانبها امرأة تدخن وهي غير محجبة وبجوارهم امرأة منقبة، وتلتفت فتجد امرأة يتدلى من صدرها صليب وهي تصب الماء لسلفي يريد أن يتوضأ للصلاة، وهذا كله وغيره، جعلني أقول أن ما حصل يشبه إلى حد ما المعجزات. لأن السلوك اليومي للمصريين كان في حالة من التردّي لا مثيل لها، حيث السرقة في المساجد، والنساء يغتصبن في عز النهار وحالة من الهلع والخوف الشديدين، والاعتداء على الكنائس إلى غير ذلك من السلوكات، التي كانت لا تبشر بوقوع تحولات من هذا القبيل. ولهذا، فأنا أعتقد أن الله ﷻ بعث روح جديدة في نفوس المواطنين حتى تنجح الثورة، حالة مختلفة غير مسبقة، ينبغي الوقوف عندها، ولهذا يحق لنا التساؤل هل سلوك المصريين كان يقود للثورة؟ ليس في كل شيء، ما حدث في الثورة كان في جزء منه يخالف القانون الاجتماعي المتعارف عليه.

نماء: من هنا هل يمكن القول أن العلوم الاجتماعية وعلماء الاجتماع والسياسة، فقدوا كل إمكانية لتوقع هذه الأحداث؟ ترى ما السبب في ذلك؟

الدكتور نصر عارف: هذا السؤال يسلمنا إلى التأكيد، أن

العلوم الاجتماعية ومن خلالها علماء الاجتماع والسياسة، أصبحوا عاجزين لا على التوقع، لكن حتى على التفسير، ولا المشاركة في هذه الثورات، وأنا واحد منهم (يتحدث الدكتور نصر عن نفسه، باعتباره عالماً اجتماعياً) ولا حتى إنارة الطريق، وقد دخل هؤلاء العلماء في سلسلة من التكهّنات ووضع السيناريوهات والخطط العشواء، والتخندق والتحزب. ومنه يمكن القول: إن العلوم الاجتماعية عاشت حالة اغتراب اقتلعتها من جذورها الاجتماعية، حيث أنها لم تستطع أن تفهم مجتمعاتها، أو تتوقع ما يمكن حدوثه أو حتى القدرة على تفسير ما جرى، وهذا يؤكد أن هذه العلوم تعيش في تهويمات نظرية، تردد ما يصدر عن الغرب من نظريات وتعيد تكراره، وكأنها صدى له، وهي بعيدة عن المجتمع ولم تكن شريكاً في همومه وقضاياها، ولم تساهم في صناعة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تبلور في السنوات الأخيرة.

نماء: هل يمكن القول أن هذه الثورات هي بداية نهضة الأمة العربية؟ أم أنها فقط ثورات عابرة، لن تصمد أمام التحديات الخارجية والداخلية؟

الدكتور نصر عارف: لا لن تكون عابرة؛ لأن أعظم ما في الثورات هو إسقاط الذات وليس إسقاط النظام، إسقاط حواجز النفس وضعفها وأنانيتها وتكبرها وخنوعها واستسلامها، فالثورات أحدثت هذا الانقلاب؛ لأن الدارس للمجتمعات العربية، يلاحظ أنها كانت تعيش في حالة من الخوف والتردد من العمل

السياسي، وشيوع قيم سلبية كثيرة، فعلى سبيل المثال، كتب جمال عبد الناصر في مذكراته يقول: «لما قامت ثورة ١٩٥٢م كنا نتوقع أن تمتلئ الشوارع في اليوم الموالي، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث، حيث الشوارع فارغة والبيوت مغلقة».

ولعل الوقوف عند بعض الثورات التي حدثت في الماضي على الأقل في مصر، يلحظ أن هذه الثورات لم تكن جماهيرية، رغم حديث البعض عن طابعها الجماهيري، لكن مثلاً ثورة ١٩ كانت نخبوية، قام بها بعض الفاعلين الدينيين، كعلماء الأزهر وبعض الطلبة المتعلمين. وأيضاً ثورة «أحمد عرابي» حيث تولى الجيش القيام بانقلاب ثم تحول إلى ثورة، أما الثورة الحالية فشيء مختلف تماماً عما سبقه، فهو حالة غير مسبوقة. كيف تفسر خروج أزيد من ١٠ ملايين مواطن مصري، أطفال وشيوخ وشباب ونساء وعجزة وكهول وموظفين وطلبة وصناع وعمال ومدراء وأساتذة وطلبة وتجار وفنانين ورجال أعمال ونخب ومثقفين من كل الأطياف والتلوينات.

والأهم من كل هذا أن هذه الثورة تجمعت لها من الأسباب ما جعلها فريدة من نوعها، حيث أن ميدان التحرير أصبح رمزاً للتضامن ولكل أشكال التكاثف الاجتماعي والإنساني غير المسبوقين، فهناك فعاليات متعددة، كالمسرح والغناء والفن والتطبيب والمهن الأخرى الموجودة في المجتمع أصبحت متركزة في ميدان التحرير، حيث هناك حلاق التحرير، وطبيب التحرير ومهندس التحرير وغير ذلك من حالات مذهلة وتعبّر عن

حالة اجتماعية حصلت في لحظة الثورة، نتفي عنها كل طابع سطحي أو فوقى أو زائل، بل هي عميقة ومؤثرة في مخيال ووجدان الشعب المصري، إنها روح جديدة بثت في الشعب المصري، لم نشهدها لا قبل الثورة ولا بعدها.

ولهذا أنا أقول: إن الإنسان العربي عرف طريقة نحو الشارع، ولن تستطيع حكومة يسارية أو إسلامية أو ليبرالية أو غيرها، أن تتحكم فيه أو تعيده إلى ما كان عليه من خنوع واستكانة وتقوقع وانكسار. الإنسان العربي سيخرج إلى الشارع مهما كانت طبيعة الحكومات المتعاقبة، إذا لم يحس أنها استجابت لمطالبه.

الثورات العربية... ومفهوم الدولة الحديثة

نماء: كيف يمكن أن نفهم أن مجموعة من الأنظمة العربية، كالأردن والمغرب، التي استطاعت أن تخمد الحراك الذي اندلع فيها بشكل أو بآخر؟ ولم يستمر إلى مداه؟ كيف يفسر الدكتور نصر هذه المسألة؟

الدكتور نصر عارف: لا بد من التنبيه إلى خطأ يقع فيه الكثير، وهو أن الدول العربية ليست واحدة، والتعامل مع الثورات التي وقعت فيها ليست كلها على منوال واحد، صحيح أن هذه الأنظمة تتشابه في الكثير من المميزات والخصائص لكن من الخطأ وضعها في كفة واحدة.

مصر دولة عريقة لها مؤسسات وتقاليد وأعراف تضرب في

التاريخ، وفيها مفهوم للدولة ناضج، ويجب أن نفهم أن العديد من الدول العربية لا يوجد فيها مفهوم للدولة بالمعنى الناضج. كانت هناك تجارب عربية يوجد في على الأقل تراكم تاريخي مهم، فالمغرب تتوفر على دولة بشكل ناضج، وفيها بعد آخر، حيث النظام يتميز بشرعية لا تقاوم، وهي شرعية حضارية، تحمي الإسلام والتراث، والعمق التاريخي، بصورة حية، وليس بشكل تمثيلي، ودولة لها امتداد تاريخي ولها ولاءات راسخة؛ لأنه ما الذي يجمع العرب والأمازيغ غير الملكية، لا يمكن أن يجمعهم حزب الاتحاد الاشتراكي ولا الحركة الإسلامية، ولا أي أحد. وإذا ما تصورنا أن الحركة الإسلامية يمكنها أن تجمعهم فسيكون امتداداً لهذه الصيغة التقليدية الضاربة في عمق التاريخ، والتي تتأسس على الانتساب للنبي ﷺ والانتماء للدين والعائلة والتقاليد العريقة. حيث تمثل هذه الرموز جميعها الشرعية التاريخية للنظام المغربي.

الأردن إذا ما قامت فيها ثورات ستنتهي أصلاً، وستكون كارثة على من يغيرها، فإذا تصورنا قيام ثورة ووقع فيها تغيير للحكم، من سيتولى الأمر، هذا إذا علمنا أن غالبية سكان الأردن من الفلسطينيين. تخيل معي أن الفلسطينيين أخذوا الحكم في الأردن، ستقول لهم إسرائيل ابعثوا الفلسطينيين إلى وطنهم وخلصونا من هذه القضية.

نماء: نلاحظ أن بعض الدول وإن لم ينضج فيها مفهوم للدولة بالمعنى الحديث، فإن الثورة التي قامت فيها، غيرت الكثير

من الأمور، على سبيل المثال، اليمن، كيف يمكن فهم هذا الإصرار من طرف الشعب على التغيير السلمي، رغم أنه يملك السلاح؟

الدكتور نصر عارف: الحالة اليمنية حالة عبقرية، حالة تستحق الدراسة، كيف نجد في دولة تعداد سكانها ٢٥ مليون نسمة وتملك ٥٠ مليون قطعة سلاح، ومتوسط السلاح في اليمن قطعتي سلاح لكل يمني، والشعب اعتاد على استخدام السلاح في وجه أخيه وابن عمه وعائلته، ولهذا تسقط كل النظريات السوسيولوجية والانثروبولوجية في تقديم تفسير حالة اليمن.

والفرد اليمني، لا زال يصر على المقاومة السلمية، ويدخل الميدان ويعلم أنه قد يقتل، ورغم ذلك لا زال مقاوماً. واللافت للنظر في اليمن أن استمرار الثورة السلمية يوازيه القتل والبطش الشديدين من طرف النظام، إنها مفارقات زمن الثورات العربية، والتي تستحق النظر والدراسة، ولكن أكثر من ذلك التسليم بالتأييد الرباني لهذه الثورات. وللأسف الشديد لم تستطع العلوم الاجتماعية أن تقدم تفسيراً لما يحدث في اليمن؟

نماء: هل يمكن إرجاء هذا التحول الذي وقع في اليمن، بإرجاعه إلى استيقاظ الوعي الديني والروح الحضارية، في شعب أنهكه الفقر والجهل والأمية، وفي مجتمع قبلي قائم على تعدد الانتماءات والولاءات؟

الدكتور نصر عارف: أعتقد أن ما استيقظ في الشعب

اليمني ليس الروح الإسلامية بالمعنى الحركي، الذي تنادي به الحركات الإسلامية، لكنه مرتبط بالدين الثقافي والفطري، أو ما سماه العلامة فخر الدين الرازي دين العجائز وكان يقول: «دعوت الله أن يمينني على دين العجائز من نيسابور» هذا الدين الفطري الراسخ غير القابل للانمحاء أمام كل عوامل التعرية القادمة لا من استعمار أو تغريب أو عولمة أو أي تغيير آخر لم يؤثر فيه، إنه الدين الصخري.

ولهذا نخلص إلى التأكيد أنه من الخطأ الشديد النظر لهذه الثورات كحالة واحدة، بل إنها حالات متعددة ومتنوعة، ولهذا اعتقد أنه التقليد من دولة إلى أخرى غير سليم.

في مصر يوجد جيش وطني تحرك لحماية الثورة، نظراً لعراقه هذا الجيش وكونه يضرب في جذور التاريخ المصري بشكل عميق، ولهذا عندما تحرك الشعب ونهض وخرج للثورة فالجيش كان له انتماء وطني، وحمى الثورة، وهذه الحالة قد توجد في تونس أو المغرب، لكنها لن توجد في أي تجربة أخرى.

فالجيش المصري مثلاً وطني له انتماء أصيل لوطنه، الجيش الحالي له سجلات تعود إلى ٣٠٠ سنة؛ أي: أنهم يعرفون من سلم مقاليد الأمور إلى المسؤولين بشكل تراتبي، والجيش عمره التاريخي يعود لـ ٧ آلاف سنة، وليس مجموعة كتائب أو ميليشيات، ترتبط بشخص الزعيم وتدين بالولاء له لا غير.

نماء: هناك من يعتبر أن الجيش المصري، تنسحب عليه فكرة المؤامرة ضد الثوار ومع النظام؟ كيف ينظر الأستاذ لهذا الأمر؟

الدكتور نصر عارف: الجيش المصري له تجربة تاريخية، تعود إلى ما قبل الأيوبيين، حيث كانت توجد نظارة للجيش في عهد صلاح الدين الأيوبي، وكان على رأس ديوان الجهاد مسيحي/قبطي «أسعد بن مماتي»، ولهذا أنا أعتبر أن فكرة المؤامرة لا تصلح بتاتاً لتكون آلية لفهم ما جرى في مصر. لأنك إذا أردت أن تدرس الأمر وجب أن تدرسه على طبيعته.

ولهذا أؤكد أن لكل دولة تجربة خاصة وتستحق التعامل معها بحذر شديد حتى لا نسقط في حدية تفسيرية تغيب الحقائق.

فمثلاً ما وقع في سلطنة عمان والمملكة المغربية حالة فريدة من نوعها، حيث بادر السلطان في سلطنة عمان إلى الإصلاح، وإنفاذ مجموعة من القرارات دون أن يتسبب في دفع الناس للتصادم، ونفس الأمر وقع في المملكة المغربية حيث كان تفاعل الملكية مع متطلبات الشباب والمواطنين لافتاً للنظر، وجنب البلاد الدخول في دوامة من العنف والعنف المضاد. وأعتقد أنه في كلتا الحالتين ينبغي أن يتم التشديد على المطالبة بتنفيذ بنود الإصلاح وتسريع وتيرته وتفعيل مقتضياته، والحيلولة دون السقوط من جديد في نوع من البيروقراطية القاتلة والفسادة التي تعرقل أية إصلاحات كيفما كانت.

مسارات الثورة ومستقبلها

نماء: كيف يقرأ الدكتور مسارات التطورات بعد الثورة في سياقاتها الثلاثة: النجاح، التعثر والإخفاق لا سيما وأن هناك تحديات خارجية ترتبط بالموقف الدولي، وتحديات داخلية ترتبط ببطش الأنظمة الفاسدة؟ وكيف يمكن تفسير تأثير الثورات العربية على مسارات الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي؟

الدكتور نصر عارف: بخصوص التحديات، لا أعتقد أنها ستزول أو ستنتهي، فهي دائماً حاضرة بشكل أو بآخر، وستزداد بطبيعة الحال، لكن وعي الناس أكبر من كل هذه التحديات.

إذا أردنا أن نفهم هذا الوضع الحالي، يمكن أن نرجع إلى التراث الإسلامي، ففي التجربة التاريخية لماذا كان المسلمون يعلنون حالة الحرب أو أن هذه دار حرب أو دار إسلام؟ ما هي المبررات التي كانت تدفعهم لذلك؟

إن هذه الحالة تبين لنا أن الدعوة إلى دار الحرب كانت تجد مبرراتها في الحيلولة بين الناس والدعوة إلى الحق، بمعنى كانت هناك قوى تمنع الناس من الوصول إلى الخير والتعرف على دعوة الإسلام بكل حرية واختيار إذا جردنا هذه الدعوة من طابعها الديني، وتعاملنا معها كفكرة مجردة، يمكن أن نقول أن العصر الحالي، لم يعد مقبولاً فيه الحيلولة دون وصول الناس للمعرفة وحرية الاختيار. أو بمعنى معاصر حق الناس في الحرية والديمقراطية والتنمية والحاكمة وما إلى ذلك.

ففكرة الحيلولة لم تعد قائمة؛ لأن الدول الغربية المتآمرة يمكنها أن تتآمر كيفما شاءت لكن الأفراد أيضاً هم أحرار في فعل ما يرونه موافقاً لحرياتهم؛ لأنه لم يعد هناك خفاء، ستحدث مؤامرات لكنها ستكشف سريعاً، أكثر مما يتوقع الناس. لأننا أصبحنا في عصر يتميز بالشفافية.

وهذا لا يعني أن التدخل الأجنبي لن يستمر في دعم بعض الأنظمة الفاسدة. هذا لا نقاش فيه، وستدعم بعض التيارات. هذا أيضاً لا نقاش فيه. وستتدخل لحماية مصالحها هذا أيضاً وارد، لكن الذي يجب الانتباه إليه أن هذه الأمور سيكتشف وسيكتشف سريعاً وسريعاً جداً.

بالنسبة للنجاح والتعثر والإخفاق على ماذا نقيس؟ هل هي متطلبات الثورة؟ فهذه مشكلة، فأنا أعتقد أن جميع الثورات نجحت أولاً بأنها استطاعت أن تخرج الإنسان العربي من عجزه واستكانته وخنوعه إلى معانقة الكرامة والحرية والتعبير عن الذات، وأن هذه الثورات خلقت تاريخاً جديداً في المنطقة العربية أو لنقل في كل العالم. لم تعد تلك الشعوب النائمة والمتخلفة، بل إنها انتفضت انتفاضة على الذات أولاً وعلى الأنظمة ثانياً، وبالتالي فهي نجحت بهذه المقاييس.

أما النجاح وفق متطلبات الثورة فهذه يمكن تفسيرها، بأنها ستنجح بمقدار ما تسمح به مفاعيل الواقع، وقوانين الاجتماع البشري، وبمقدار ما تسمح به هذه التفاعلات التي تقع بينها. فالمجتمع قد يتعثر إذا لم تسمح مفاعيله وقوانينه في الاجتماع

البشري، وشروطه التاريخية في استثمار اللحظة التاريخية، وبالتالي وفقاً لواقعه الثقافي، ومن هنا يمكن القول أنه ينجح بقدر ما، وأنه لا يستطيع تحقيق أكثر مما هو متحقق كشروط موضوعية. مثلاً: لنأخذ تونس كحالة، لم تكن هناك نخبة ناضجة لاستلام الحكم، إلا من أتباع نظام الجيدين لـ«بن علي» أما الباقي فهم مطرودون وخارج البلاد، وإذا ما تم إسناد الأمور إليهم ستكون كارثة بكل المقاييس، كما وقع في العراق؛ لأن هؤلاء «المناضلين» لم يعيشوا مع السكان ولم يفهموا مجتمعاتهم ولم يستأنسوا بمشاكله، وبالتالي يحتاجون لثلاث سنوات أو أكثر من أجل الاندماج ومن أجل فهم أعمق لمتطلبات المجتمع. ومن ثم يمكنهم أن يعيدوا ترتيب أولوياتهم وحلولهم ومشاريعهم وفق ما تتطلبه المرحلة.

ولهذا فلا يكمن تصور، أن يكون هناك أفضل، مما هو عليه الحال في تونس مثلاً، بمعنى آخر لم يجد التونسيون بداً من أن يتقلد بعض الجيدين من أتباع النظام السابق الحكم في هذه المرحلة؛ لأن مفاعيل الواقع وشروطه تقتضي ذلك.

أما الحالة المصرية فمختلفة، وهي مشتتة ولم يكن يتصور أن يمسك الأمور في هذه المرحلة إلا الجيش المصري لأنه حمى الثورة ولأنه المؤتمن الوحيد على روح الثورة وفلسفتها.

وفي ليبيا هناك مجلس انتقالي، ولهذا لكل بلد تجربته الخاصة، ووفقاً لمتطلبات مفاعيل الواقع عنده وما يتفاعل في لحظته التاريخية. ولذلك، سيكون هناك نجاح بمقدار ما تسمح به

مفاعيل الواقع . ولا يمكن أن نقول أن هناك إخفاق؛ لأنه لم تكن هناك مساطر واضحة لكي نقيس عليها فكرة النجاح والإخفاق والتعثر، وبالتالي فهذه الفكرة مثالية ونظرية، أما عندما تنزل للواقع، فالكل نجح حسب شروطه وظروفه وحيثياته. لأن الذي قام بالثورة هو الشعب، وليس المثقفون أو النخبة أو الاحتلال مثل ما وقع في العراق الذي دخل المحتل على ظهر دبابة، وأراد أن يفرض «الإصلاح»، فطبقاً لأمر الواقع سيتحقق النجاح. لكن هذا الأمر يستلزم دوراً معيناً من طرف النخبة المثقفة، أن تحول هذا العمل الثوري إلى وعي ثوري، وإلى ثقافة جديدة؛ لأن ما نحتاجه الآن هو تثوير الثقافة، ونعني به تغيير ثقافتنا وإحداث نقلات نوعية شديدة، نشتغل فيها على استبدال سلم قيم بقيم أخرى، كقيم الزبونية والرشوة والتفاخر والكسل والخمول والعجز والفردانية والأنانية وعدم الاكتراث واللامبالاة واللاتعاون وعدم التطوع الاجتماعي والسلبية والانسحاب من الواقع وغيرها، بأخرى تثويرية بالمعنى الذي يستجيب لروح الثورة ويقطع مع كل ما سبقها من قيم، هذا في نظري أهم تحد نواجهه حالياً.

الثورة... خذلان النخب وجدلية السلطة والمجتمع

نماء: هل يمكن بحسب كلامك السابق أن يقال: بأن مصر عرفت حالة من الاستنهاض في أثناء الثورة لكنه هذه ما لبثت الروح أن تنطفئ، كيف توضح لنا الأمر؟

الدكتور نصر عارف: لا لم يقع انطفاء، ولكن ما يمكن

إثارته في هذا السياق، هو أن الثورة قام بها الشعب وخذلها المثقفون وعرقلها البيروقراطيون؛ لأن مصر دولة بيروقراطية، وبالتالي مهما كان الوزير وكانت مواصفاته ومهما كان مستحضراً لروح الثورة، فإن اتخاذ القرار السياسي لا يخضع لهذه الاعتبارات بل يرجع إلى وضع استراتيجي، بما يعنيه من روتين وتحجر في العقلية لا تسمح بإحداث النقلة النوعية المطلوبة.

أما المثقفون بما فيهم الإخوان، تصرفوا بمنطق أناني وبهوس سياسي، فكل طرف له طموحات ومصالح إيديولوجية سخيفة، كدعوة بعض العلمانيين والاشتراكيين والأقباط، لتهميش الإسلام من الدستور، وهو الأمر غير الممكن وهو ما يشكل دعوة نشاز، وهي عموماً، طموحات لا تتجاوب مع الفعل النبيل للثورة ولمبادئها وأهدافها، وهي خيانة للثورة وتريد أن تبيع مبادئ الثورة بثمان سياسي، وكان من الأفضل أن تتوجه للمجتمع، وأن تستثمر الفعل الثوري في بعده الثقافي والاجتماعي وليس في البعد السياسي الضيق.

نماء: لعلكم يا دكتور بطرحك هذا تثير إشكالية جدلية السلطة أم المجتمع؟ بأيهما نبدأ؟

الدكتور نصر عارف: بطبيعة الحال، عندما أؤكد على إيلاء المجتمع الأهمية القصوى فهذا ينسجم مع مفهوم المجتمع في الإسلام؛ لأنه في التجربة الإسلامية دائماً وأبداً كان المجتمع أقوى من الدولة؛ لأن الدولة من التداول وهذا يعني أن الدولة

دائمة القلب مرة عدل ومرة ظلم ومرة سلم وحرب، لكن مكونات المجتمع هي التي تحفظ لحمته ودوامه واستمراره.

ولهذا فقد كان على المثقفين والنخب في المجتمع المصري، أن يوجهوا الشباب إلى أعمال الخير والبر، وأن يستثمروا روح الثورة التي بثت في النفوس، وإعادة الاعتبار لإحياء الوقف، وتنظيف المجتمع، وتحويل الطاقات المعطلة إلى أفعال حية في المجتمع، كإيواء اللهفان وإنقاذ البغايا والمشردين والمنحرفين والتائهين ورفع قدراتهم لتتخطى في عملية إعمار الأرض بالمفهوم الإسلامي الحضاري الواسع والشامل.

وتجسيد هذا المشروع، يقتضي توسيع مجال المجتمع المدني وتكثير مؤسساته وتنويع مجالات اشتغاله، لتشمل كل مناحي الحياة، وتعزيز دور النقابات بما يتوافق مع رسالتها في الدفاع عن حقوق المواطنين والعمال والموظفين، ويصاحب كل ذلك حزمة من القوانين؛ لأن دور القانون أساس في تأمين هذه المشاريع وضمان استمراريتها ونجاحاتها.

أما الانشغال بالدولة عن طريق الدستور، فأعتقد أنه رهان خاسر؛ لأنه إذا غيرت الدستور ووصلت للحكم، فستصبح «مبارك» آخر جديد، ونعيد نفس اللعبة.

ولهذا عندما أقول أن المجتمع هو الأصل، فإنني أنطلق من تصور حضاري تاريخي أصيل، فالدولة في هذه التجربة الفذة، كانت تقوم بأربع وظائف أساسية: وهي الدفاع الخارجي والأمن

الداخلي وإقامة العدل ورعاية الفقير والمسكين . ولهذا ، لم يوجد قط في هذه التجربة وزير للتربية والتعليم ولا للصحة أو الطرق أو الزراعة أو التجارة .

نماء : وماذا يقال عن تغير الواقع وأن مسألة المؤسسات لا محيد عنها؟

الدكتور نصر عارف : هذا النموذج الذي تطرحه يجعلني أقول أننا متأثرين بالمدرسة الماركسية في التحليل ، حتى أن الإسلاميين هم بثوب إسلامي لكن بمضمون علماني وتغريبي . إننا لا نفهم شيئاً . فالدولة الأمريكية لا تعتقد أنها هي من يسهر على التعليم أو التجارة أو غيرها ، بل إن دورها يقتصر فقط على تحقيق المعايير ولا تتدخل ، وأنا أتحدى واحداً يثبت العكس ، حتى أن عدد موظفي التعليم بأمريكا ، ربما تجد أن أصغر دولة في المنطقة العربية تتوفر على جيش من الموظفين يفوق في تعدادهم موظفي التعليم بكل الولايات المتحدة الأمريكية؟ وهذا يبين أننا استلهمنا النموذج الماركسي الاشتراكي في التحليل ، بما في ذلك الإسلاميون وغيرهم ، إذ ليسوا في نهاية المطاف سوى نسخاً مكررة للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي سابقاً . ولهذا فالحركات الإسلامية كان عليها أن تنبته إلى أن الإسلام ليس هو استلهم النموذج الغربي وتزيينه ببعض القيم الأخلاقية وتقول إنها أصيلة ، لا إن الأمر يقتضي إعادة النظر في أسس المشروع الحضاري الإسلامي سواء في التنظير أو حتى في الإجراءات التطبيقية .

نماء: ولكن، ليس خفياً أن الحركات الإسلامية قدمت نموذجاً رائعاً في خدمة المجتمع، من خلال الجمعيات الخيرية والتطوعية، والتي انتشرت على امتداد الوطن العربي، واستطاعت أن تؤثر في مجريات التاريخ، أو كما قال الدكتور الريسوني، إن الحركة الإسلامية ساهمت في تأخير الأزمة الحضارية التي كانت ستقع على الأمة، «التاريخ الذي لم يقع»؟

الدكتور نصر عارف: هذا الكلام صحيح، وبالفعل إن الحركات الإسلامية قدمت نماذج رائعة في العمل التطوعي الخيري، حتى أن بعض الدراسات التي أشرفت عليها في الجامعة، وأنجزتها إحدى الباحثات، تحدثت عن دور المستوصفات بجانب المساجد، التي أنشأها الإخوان في مصر، والتي كانت تستقبل أعداداً أكثر من الدولة، بسبب رمزية أئمتها، ونظراً لطاقتها الطبي الذي كان في أغلبه من أبناء الحركة الإسلامية، التي كانت تعتبر ذلك رسالة حضارية، أكثر منه وظيفة مؤدى عنها. ولهذا، فإنها اهتمت بالخدمات الأساسية للمواطنين.

وأيضاً النقابات المهنية، سواء في التعليم أو الصحة أو في الجامعات أو المهندسين، فإنها قامت بأدوار جد ريادية. لكن عليك الانتباه أن هذه الأعمال خرجت في بعض التجارب عن أهدافها التي وضعت من أجلها، وذلك عندما دخلت في منافسة الدولة، والاحتكاك معها في قضايا الزلزال الذي ضرب مصر أو في قضية فلسطين، التي بدأت في جمع التبرعات لها، ودخلت في مسار يخدم جهة معينة، في ذلك الوقت تدخلت الدولة

وحاربتهم، وأنا هنا أدين هذا التدخل وهذه المحاربة؛ لأنها غير مبررة بأي وجه من الأوجه، لكن أعتقد أن هذه الهيئات كان عليها أن توجه أعمالها إلى ما يخدم المجتمع بعيداً عن التخندق في مصالح معينة أو الانخراط في أجندات سياسية ضيقة.

في اعتقادي المتواضع أن الحركات الإسلامية كان عليها أن تنخرط في فقه متوازن لفروض الكفايات، وأن تعمل بالحكمة التالية «أن لا تتولى ما كفيت وأن لا تضيع ما توليت»، وهذه حكمة غالية لو طبقت لكانت الحركات الإسلامية قدمت نماذج رائعة في العمل الإسلامي بمعناه الحضاري الواسع. وفي هذا السياق، فإننا نحتاج إلى حماية قوانين تحمي هذه الجمعيات والنقابات وهيئات المجتمع المدني، حتى لا يقع الظلم على هذه المؤسسات. ومن جهة أخرى فإن هذه الهيئات يجب أن تحترم هي اختصاصاتها ومجالات عملها، دون وقوع في فخ التوظيف السياسي أو الحزبي. والثورة حدث كان ينبغي توظيفه في هذا الإطار الكبير العام.

مكتسبات الثورة في مواجهة التحديات

نماء: ما هي شروط تعزيز مكتسبات الثورة والانتقال إلى الديمقراطية، في ظل التحديات الكثيرة؟ وما دور النخب والأحزاب والحركات الإسلامية والمجتمع المدني في ذلك؟

الدكتور نصر عارف: المطلوب في هذه المرحلة التاريخية، شيان اثنان، وهما التركيز على الجانب الثقافي ثم المجتمعي،

حيث أن تقوية العامل الثقافي تحتاج إلى عمل مؤسساتي أكبر لأن هذا الصندوق الثقافي، إذا شئنا أن نقول، أنه انفتح بعد الثورة، ويجب ملؤه بقيم ثقافية جديدة تقطع مع قيم ما قبل الثورة، وبالتالي فثقافتنا تحتاج إلى فترة (أي: تصفية) ويمكن أن نجسدها في المعادلة التالية: الثقافة - المجتمع - القانون - السياسة، بمعنى أن الرهان الثقافي له أولوية قصوى وبعده نشتغل بقضايا المجتمع التي شرحنا بعضاً من أوجهها سابقاً، ثم حماية ذلك بالقانون حتى لا تضع هذه المكتسبات وحتى تضمن حقوق الجميع، وأخيراً السياسة التي هي في نهاية المطاف ليست إلا وسيلة لضمان استمرارية المجتمع بكل طاقاته وقواعده. فهي مثل الموضوع للصلاة، ويجب أن تكون الدولة في خدمة المجتمع، وليس العكس المجتمع يحمي الدولة، وليست كما يعتقد الشيعة أن الدولة أصل من أصول الدين، لكن نحن تأثرنا بالشيعة في هذه المسألة، ولهذا ينبغي الاهتمام بالمجتمع أولاً وأخيراً.

نماء: لكن القوانين تحتاج إلى انتخابات ونخب وسياسة وكذا، وبالتالي فنحن نحتاج لمسار سياسي بامتياز؟

الدكتور نصر عارف: علينا أن نفهم جيداً فلسفة الدولة في الإسلام، فالقوانين قد يضعها الحاكم وقد يضعها العلماء. وعموماً فأنا أكلّمك عن الأهداف، أما الوسائل فهي متروكة لكل تجربة على حدة، وبالتالي، إذا وضعت أولوياتك جيداً وفق هذا التصور الإسلامي الأصيل، فإنك حتماً ستجد الوسائل التي تنفذ بها مشروعك.

نماء: هل توجد قواسم مشتركة بين النخب، على اختلاف مشاربها وتعدد مرجعياتها ومنطلقاتها الفلسفية، في بلورة مشروع تحريري أم أن المسألة غير ممكنة في الوقت الراهن؟ وما هي شروط التفكير في ذلك؟

الدكتور نصر عارف: أعتقد أننا في هذه اللحظة التاريخية، يجب أن نتعامل بمنطق المشترك وأن نتجنب التخندق الحزبية والفئوية الضيقة الأفق؛ لأننا في نهاية المطاف ننتهي إلى ثقافة واحدة والمشارك فيها يشكل القاسم الموحد لكل الهيئات، فالليبرالي الإسلامي والعلماني والقومي والاشتراكي، والذي يجب أن نلفت إليه الانتباه، هو أن هذه التفرقات وجدت في زمن وسياق تاريخي محدد، لكن لا يعني ذلك أن نستمر في نفس التوجه.

نماء: ما دور مراكز التفكير في المساهمة في إحداث هذه التحولات المطلوبة؟

الدكتور نصر عارف: اعتبر أن هذا وقت مراكز التفكير، وربما، هناك ملحاحية هذه المراكز؛ لأننا نشهد «حركة بدون فكر»، بدل أن يكون «الفكر هو الذي يوجه الحركة» وهذا ما يمكن أن تقوم به مراكز التفكير على امتداد الوطن العربي في هذه اللحظة، شريطة أن تكون لها طموحات معقولة وأهداف محددة وواقعية وأن تخصص في قضايا محددة، وأن تنأى عن التمويلات النظرية؛ لأن النقد الموجه للعلوم الاجتماعية ومنها إلى مراكز

التفكير، هو أن تنخرط من حيث لا تشعر في مسار التنظير والبعاد عن الواقع، وهذا أكبر خطر يمكن أن ننبه إليه، خصوصاً وأن الثورات العربية كشفت عقم العلوم الاجتماعية وفشلها الذريع في فهم واقعها والمشاركة فيه أو تفسير تداعياته أو استشراف آفاقه.

نماء: وما دور العلماء في هذا المسار الإصلاحي؟

الدكتور نصر عارف: سأجيبك بحادثة تاريخية وقعت في مصر، أرجو أن تكون خير جواب عن سؤالكم. فالسلطان حسين كامل عندما تولى الحكم بعد الحرب العالمية الأولى سنة ١٩٢٢م، قام بزيارة للأزهر الشريف، وقام بجولة يتفقد فيها وغير ذلك من الطقوس، لكن عالماً واحداً كانت رجله مريضة ويمد رجله أثناء إلقائه للدرس، وعندما وقف أمامه السلطان لم يحب أن يتعب نفسه في جمع رجله، وقام بتحية السلطان من مكانه دون أن يقوم؛ لأنه اعتبر أن ذلك تكلفاً لو قام به لحق أن يفعله أمام طلبته، وهكذا عندما رجع السلطان بعث مع رسوله لكل واحد من العلماء كيساً من الذهب جزاء لهم على مجهوداتهم العلمية، إلا ذلك الشيخ، وجه له كيسين وعندما جاءه الرسول وأراد أن يمدّه بالكيسين، رفض ذلك واعتذر عن أخذ الهدية، وقال للرسول: «قل للسلطان أن الذي يمد رجله لا يمد يده».

هذه القصة البليغة تلخص حال العلماء في العالم الإسلامي وفي المنطقة العربية الذين تكالبوا على مال السلطان وامتيازاته - إلا من رحم ربك - ولم يعودوا مستقلين في آرائهم وفي مواقفهم

وفي أقوالهم وأفعالهم، فكيف تعتقد أن العلماء سيقومون بالتغيير المطلوب؟

السيناريوهات المحتملة لمرحلة ما بعد الثورة

نماء: ما السيناريوهات المحتملة لقراءة آفاق العالم العربي في مرحلة ما بعد الثورة؟

الدكتور نصر عارف: لقد فشل علماء السياسة والاجتماع في توقع أي شيء مما وقع في العالم العربي، فبالأحرى أن يستشرفوا المستقبل أو أن يضعوا سيناريوهات ممكنة، ولهذا فقد كان هؤلاء العلماء كما يقول المصريون: «زي الأطرش في الزفة» وبالتالي أي قراءة محتملة هي نوع من الإرجاف في المدينة. وأعتقد أن السيناريو الوحيد الممكن هو النجاح؛ لأن هذه الثورة قام بها الشعب بلا إكراه وبلا ضغوط وبلا دبابات وبلا سلاح إلا من سلاح الإيمان والإرادة القوية على التغيير، وهذه الروح هي التي لا يمكن استشرافها لأنها بكل بساطة غير خاضعة للدراسة لأنها تنفلت من كل أطر نظرية أو علمية مادية، إنها كما قلت سابقاً تدخل في التدبير الرباني، الذي يدبر لهذه الأمة ما فيه خيرها، نسأل الله أن يلهمنا السداد في القول والعمل، والسلام.

(٣)

مداخل للفهم والاستشراف

تأملات سوسيولوجية في ثورات الربيع العربي

حوار مع السوسيولوجي المغربي: مصطفى محسن

بين يدي الحوار

يشكل الحوار مع د. مصطفى محسن، أحد علماء الاجتماع العرب، والمتخصص في سوسيولوجيا التربية والثقافة وأنساق تحولات المجتمع العربي، لبنة أساسية في مسار فهم مختلف التحولات السوسيولوجية التي حدثت في الوطن العربي، في مرحلة ما قبل الثورات، ذلك أن الرجل راكم سلسلة من الأبحاث والدراسات في مرحلة زمنية ممتدة من ثمانينيات القرن الماضي إلى العشرية الأولى في الألفية الثالثة، ولعل الاطلاع على مختلف الكتب التي ألفها عالم الاجتماع، وأغنى بها المكتبة العربية والسوسيولوجية على الخصوص، يؤكد هذا الحضور القوي والفاعل والراهن في نفس الآن.

ما يميز هذا الحوار الذي جاء في فترة ما بعد الثورات العربية، ومرحلة دخول بعض البلدان العربية في مرحلة الاستحقاقات الانتخابية التشريعية، هو قدرة الباحث الدكتور مصطفى محسن، على بناء نموذج تفسيري خاص به، وذلك يتجلى في كونه لا ينغلق على مقارنة دون أخرى، سواء منها الماركسية أو النقدية أو الوظيفية أو البنيوية، بل إنه يعمل على استلهاً ما سمي في العلوم الاجتماعية، بنظرية الأنساق المرنة، ذلك أنه على مستوى المقارنة لا يتبنى مقارنة وحيدة وجامدة، بل إنه يعمل على استجماع كل المقاربات، سواء السوسيولوجية أو الاقتصادية أو التربوية أو حتى السياسية، وبشكل عام المقارنة التنموية الشمولية في النظر للقضايا ومتطلبات المرحلة.

من جهة أخرى، لا يستطيع القارئ لهذا الحوار، أن يخرج بخلاصة وحيدة عن الخلفيات والتحيزات التي ينتمي إليها الباحث، فلا يمكن توصيفه كماركسي المنزع، نظراً لتأثره الشديد بأدبيات المنظرين الكبار لهذه المدرسة، وخصوصاً المدرسة الماركسية الجديدة، كبير بورديو، وغيرهم، ولا يمكن توصيفه كقومي باعتبار عضويته داخل المؤتمر القومي العربي، ولا يمكن أيضاً توصيفه كإسلامي بحكم دفاعه حق الإسلاميين في تقلد دواليب الحكم في مرحلة ما بعد الثورات، وكذا إعجابه الشديد بما راكمته هذه التجربة الإسلامية الوليدة في مختلف ربوع وطننا العربي الممتد من المحيط إلى الخليج.

ولا شك أن القارئ لهذا الحوار، سيلمس مدى قدرته صاحبه على تمثيل واضح لمفاهيم الخصوصية والكونية، سواء في

ترصيد التراكم الإيجابي الذي حققته الشعوب العربية طيلة السنوات الماضية، أو من خلال الانفتاح المرن على متطلبات عصر العولمة ومستجداتها التكنولوجية، وهذا ما يظهر في مقاربتة لآفاق المستقبل العربي، وكيف يمكن أن يبني العرب والمسلمون مشروعاً تجديدياً ومبدعاً ومنفتحاً في الآن نفسه.

تسمح القراءة المتأنية لمتن هذا الحوار بالاقتراب أكثر من فكر مصطفى محسن، الذي انتقل بنا من النقاشات ذات الطابع الايستسمولوجي، عندما ركز في بداية حوارهِ على ما تحتاجه العلوم الاجتماعية من تجديد ومن مقاربات جديدة لمعانقة واقع ما بعد الثورات العربية، ومحاولة استكشاف مختلف التموجات التي تعترض فهمنا لمختلف الظاهر الناشئة والمستجدة في واقع عربي سريع التحول والتغير. ومن جهة ثانية، نكتشف في الحوار، مدى المقاربة التنموية التي يتبناها الباحث، خصوصاً وأنه اشتغل لما يناهز ٣٠ سنة في التأليف والبحث والتأطير في البحث التربوي من وجهة نظر سوسيولوجية. ولعل أهم فكرة تستحق التوقف قبل الدخول في صلب الحوار، هو انتقاده للنزعات التجزيئية والقطاعية والاختبارية التي كانت تتعامل معها كل الأنظمة العربية خاصة مع قطاع التعليم وقطاعات الثقافة والمرأة والأسرة أو ما يسمى بالقطاعات الاجتماعية، حيث يؤكد الدكتور مصطفى محسن على ضرورة التوفر على مشروع مجتمعي متكامل منتظم للبنىات مستحضر لكل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي في رؤية مندمجة تنموية وليست قطاعية تجزيئية.

ومن جهة ثانية، فإن المقترَب الذي يقارب به الباحث

الوضع السياسي للمجتمعات العربية والاسلامية، لا يسقط في اختزالية فجوة وضيقة، ولكنه يرتاد أفقاً بعيداً إذ يراهن على بناء منظور إصلاحى للحقل السياسي بمعناه العام، وذلك عندما لا يتوقف عند الهياكل والمؤسسات والقوانين، بقدر ما يتوقف عند «البنية التحتية» المشكلة للرصيد الثقافي للأفراد والمجتمعات، وهو ما يظهر في تركيزه على أنساق القيم التي تتحكم في إنتاج وإعادة إنتاج القيم المؤسسة للثورة والنهضة والتغيير والتجديد.

بيان إلى السوسيولوجيين العرب

نماء: دكتور مصطفى محسن، قبل مدة يسيرة نشرتم، ومن موقعكم كعالم اجتماع، بياناً مقدماً إلى السوسيولوجيين العرب بهدف دعوتهم إلى مواكبة بحثية فكرية ونقدية لثورات الربيع العربي، فهل يمكنكم أن توجزوا لنا فحوى هذا «البيان»؟

دكتور مصطفى محسن: أولاً أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لهذا الحوار، الذي يشكل مساءلة نقدية لما يقع في عالمنا العربي، وأيضاً هوامش على ما كتبت، وسيكون مناسباً لظرفية هذا الحوار، أن نبين بعض الامتدادات والآفاق التي نسعى من أجلها لمعاقبة القضايا الساخنة بأسلوب علمي بارد.

أما عن الهدف الأساس من نشر البيان، والذي هو بالمناسبة مقدمة لدراسة ستنتشر لاحقاً، هو استنهاض العلماء والباحثين في حقل العلوم الاجتماعية وغيرها، لمساءلة ما يجري في الوطن العربي، بما سمي على أنه «انتفاضة كبرى» أو «ربيعاً ثورياً» أو غير ذلك من التسميات.

وقد كان من بين ما دفعني لكتابة هذا البيان، هو ضرورة ربط العلوم الاجتماعية، ومن خلالها الأداة البحثية، للمساءلة النقدية، ومن المفيد أن تنصب على مفهوم «الثورة» في أبعاده ودلالاته المختلفة.

وأيضاً، وبشكل خاص، على العوامل والأسباب التي كانت وراء اندلاع هذا الربيع العربي، والتساؤل أيضاً عن من هم الفاعلون الأساسيون الذين كانوا وقود أو الشرارة الأولى التي عجلت بانطلاق دورة جديدة في عالمنا العربي، سواء كانوا شباب أو أحزاباً أو هيئات أو قوى اجتماعية أو غيرها من الفاعلين.

ومن بين الأهداف الأخرى للبيان، هو استخلاص الدروس المستفادة فكرياً وسياسياً وحضارياً من هذا الربيع العربي، والتساؤل عن البدائل والآفاق التي يفتحها هذا الربيع العربي، سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى الفكري أو على المستوى السوسيوحضاري العام.

هذه بصفة إجمالية المحاور الكبرى لهذا البيان، التي وددت أن يسائلها السوسيولوجيون العرب، وللتذكير، فقد حاولت من خلال دراسة مطولة حول الربيع العربي - ما تزال لم تنشر بعد - أن تستجيب إلى بعض مضامين هذا البيان نفسه، والذي ليس سوى مدخلاً أو مقدمة لهذا العمل الذي أرجو أن يصدر في الأيام أو الشهور المقبلة اللاحقة.

المداخل النظرية في العلوم الاجتماعية لفهم الربيع العربي

نماء: ما هي في نظركم، المداخل النظرية والمنهجية في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يمكن أن تساعدنا على قراءة تحليلية وموضوعية لما يجري في منطقتنا العربية من حراك ثوري عارم؟

دكتور مصطفى محسن: كما تعلمون أن مداخل البحث في مجال العلوم الاجتماعية، والسوسيولوجيا بشكل خاص، متعددة ومختلفة، وينبغي أن تكون كذلك لارتباطها بمرجعيات وتصورات وبراديجمات وزوايا نظر وتخصصات، قد تكون مختلفة ومتعددة. ومن ثم ليس من الممكن أن أستطيع حصرها في هذا الحوار المحدود في الزمان والمكان، ولكن لو أردت أن ألخص لكم من وجهة نظر سوسيولوجية، ما هي أهم المداخل التي يمكن الاستئناس بها، لقراءة ما يجري من ثورات وانتفاضات في الوطن العربي، للخصت ذلك فيما يلي:

* ضرورة النظر إلى الثورة كظاهرة اجتماعية تاريخية متعددة الأبعاد والدلالات يصدق عليها ما يصدق على مختلف الظواهر الاجتماعية كما حددها علماء الاجتماع، ومن بينهم عالم الاجتماع الفرنسي «إيميل دوركهايم»، وذلك على اعتبار أن هذه الظاهرة شيء قابل للملاحظة، وأنها تتم خارج وعي الأفراد وأنها تتسم بنوع من القهر الاجتماعي، وأنها أيضاً تتسم

بالتواتر والتوالي والتكرار في الزمان والمكان، إلى غير ذلك من الخصائص والسمات المميزة للظاهرة الاجتماعية السوسيولوجية.

* واستتباعاً لما سبق، فالثورة هي دينامية اجتماعية وحضارية وسياسية متحولة، وليست ظاهرة قارة ولا جامدة، فهي ظاهرة اجتماعية، كما أسلفنا، ومن ثم ينبغي أن ننظر إليها، لا في أنها حدث قد انتهى، وإنما ينبغي أن نعالجها في سيرورتها وديناميتها وتحولها، أفكاراً وعوامل، واستتبعات، وآثاراً مختلفة.

* يجب أن ننظر إلى أن كل ما ننتجه حول الثورة في مجتمعاتنا، وخصوصاً مع ثورات الربيع العربي، منظوراً يعمل على تنسيب الأفكار والمعارف والحقائق، ذلك أننا في مجال العلوم الاجتماعية، كما هو معروف، لا ننتج معرفة دقيقة قارة مطلقة ونهائية، وإنما أقصى ما يمكن أن ننتجه هو مجموعة من المعطيات والبيانات، أو ما أفضل أن أسميه «شبكة معطيات» تساعدنا على الاقتراب من فهم الواقع وتفسيره، وربما حتى من التأثير في بعض متغيراته ومساراته، ذلك أننا كما أسلفنا نعالج ظاهرة اجتماعية ديناميكية متغيرة، وليست كالظاهرة الطبيعية، التي تتسم ببعض الاستقرار والجمود النسبي، وإنما هي ظاهرة يمكن الإمساك بها كلية مهما كانت الأدوات المنهجية التي نستعملها، لذلك فإن ما ننتجه ينبغي أن يكون منظوراً إليه على أساس أنه نسبي ومحدود في الزمان والمكان، ومحصور

بالمرجعيات وزوايا النظر، التي اعتمدها الباحث لمقاربة هذه الظاهرة.

* يساعدنا هذا المنظور على تجنب اختزال الظاهرة، إما في بعد من أبعادها أو في زاوية من زوايا النظر إليها، أو في أثر من آثارها، أو في عامل من عواملها. وإذا كان الاختزال في بعض نماذج العلوم الاجتماعية، أمر مقبول ومطلوب، لاعتبارات علمية، فإننا ينبغي أن نبرر هذا الاختزال، وأن نربطه بشروط وظرفيات بحثية واجتماعية معيشة، ولا ينبغي أن نجعل منه آلية لاختزال الظواهر الاجتماعية وتشويهها، وتقديمها كما لو كانت مرتبطة بعامل واحد أو جانب واحد أو متغير واحد، أو أكثر من المتغيرات المتعددة التي تنتجها وتساهم في إعادة إنتاجها وتواترها.

* تؤكد على ضرورة تجنب المنظورات المتخصصة الضيقة التي تدعي أن ذلك التخصص المعني، هو الأجدر والأقدر على مقاربة موضوع البحث، ولذلك، وفي موضوع الثورة، وفي مجال السوسيولوجيا، وجب تجنب الاختزال «السوسيولوجاوي» sociologisme الذي يدعي أن السوسيولوجيا قادرة على إنتاج معرفة ناجزة وشاملة بالظواهر المدروسة.

ولهذا فما أكدت عليه في البيان السابق، هو تنسيب الحقائق والوقائع والمقاربات، وجعل الظاهرة والنظر إليها على أنها ظاهرة مفتوحة على مقاربات تخصصية متعددة، يفترض أن تتكامل فيما

بينها لتغطية كل أبعاد ومكونات هذه الظاهرة لتعطينا في نهاية المطاف منظوراً تكاملياً في هذا المجال، أو هذه الظاهرة موضوع البحث.

لذلك، فإن الأبحاث المتعددة الاختصاصات في مجالات العلوم الاجتماعية، هي التي أصبحت أكثر اعتماداً في المجتمعات الغربية المتقدمة، وفي مراكز البحث التي لها باع طويل في هذا المجال.

* علينا أن نعتد منظوراً متعدد الأبعاد، فمثلاً عندما أعالج ظاهرة ما، فإن علينا أن نبين في البداية، أننا ننطلق من مقارنة هذه الظاهرة من زاوية سوسيولوجية معينة، ولكن علينا ألا ندعي أننا أقدر على أن نقدم معرفة عنها تتسم بالمصدقية والشمولية والثبات، وإنما علي أن أربط المعرفة التي أقدمها عن الظاهرة بالمجال الذي أشتغل عليه، وبالتالي أترك للعلوم والتخصصات الاجتماعية الأخرى، فرص المساهمة في إغناء بحث الظاهرة والتعرف على عواملها وآثارها ودلالاتها المتعددة.

أعتقد أن هذه المداخل التي يتحدث عنها، إذا أمكن الاستئناس بها انطلاقاً من منظور تكاملي نقدي واع بحدود المعرفة، وإمكاناتها وأهميتها في مجال العلوم الاجتماعية والسوسيولوجيا بشكل خاص، فأعتقد أنه إذا اعتمدنا هذه المداخل، فستكون مفيدة لمقاربة تحولات هذا الربيع العربي الذي نشهده الآن في مجتمعاتنا.

أسباب الثورات العربية من منظور العلوم الاجتماعية

نماء: لكل ثورة أو حركة احتجاج أو انتفاض مقدمات وأسباب، فهل بإمكانكم أن تقرّبونا من ذلك في أوضاع الحالة العربية الراهنة؟

دكتور مصطفى محسن: الواقع أن الحديث عن العوامل أو الأسباب التي كانت وراء ثورات الربيع العربي، نتج عنه مجموعة هامة من الأفكار والطروحات التي قربتنا بالفعل من هذه الأسباب، ولكن كل مقارنة كانت لها مرجعياتها وأدوات عملها، فكانت لها حتى المواقف السياسية والفكرية التي ساهمت في بلورتها. لكن، في تصوري، وانطلاقاً مما سبق عرضه، يمكن القول، أن منظومة العوامل التي ساهمت في إنتاج الثورات العربية تنقسم إلى منظومتين متكاملتين:

أ - منظومة العوامل الداخلية التي تتعلق بسياقات مجتمعاتنا سياسياً وثقافياً واجتماعياً، وهي عوامل متعددة، وربما بعضها يختلف من سياق مجتمع عربي لآخر. ولكن أعتقد أن هناك مجموعة من النواظم والقواسم المشتركة التي تجمع ما بين هذه العوامل الداخلية أو تقرب على الأقل بينها، ويتمثل ذلك في تقدير:

ما يعرفه مجتمعنا في الوطن العربي من هيمنة لدولة قطرية تسلطية واستبدادية، أفرزت في مجتمعاتنا مجموعة من الظواهر

السلبية، كالفساد والتوزيع غير العادل للثروات والعديد من تدهورات أنماط القيم الاجتماعية، والمصادرة الوحشية أحياناً للحقوق والحريات والكرامة الانسانية، مما نتج عنه مجموعة من الظواهر السلبية التي تعيشها مجتمعتنا، ولعل من بين أهمها فشل مشاريع التنمية وانفجار ما يسمى بالمسألة الاجتماعية، من قهر وتهميش وبطالة وغير ذلك....

هذه العوامل الداخلية ساهمت في تصوري بشكل كبير في إنتاج وإعادة إنتاج هذا الحراك الدولي.

ب - ثم هناك ما يمكن تسميته بمنظومة العوامل الخارجية، وهي التي تعود إلى السياق التاريخي الكوني، والتي نحن جزء منها، ما دمنا نعيش في هذا العالم وتفاعل معه، وأعتقد أن تأثير العوامل الخارجية في تحولات المجتمع العربي، ليس وليد اللحظة التي نعيشها الآن، بل كان متجذراً في تاريخ الوطن العربي على امتداد أحقاب وقرون.

ولكن لو أردنا أن نرتبط فقط بهذه التحولات التي يشهدها وطننا العربي الآن، لقلنا منذ حوالي عقدين من الزمان، طرح الغرب مجموعة من الأفكار، حول ما سمي بالإصلاح السياسي أو الديمقراطية في الوطن العربي، وبلور ذلك فيما سماه «الشرق الأوسط الكبير أو الموسع» والذي له أهدافه ومرجعياته السياسية والفكرية والسوسيولوجية، التي لا داعي للتفصيل فيها الآن. ثم جاءت الأزمة المالية العالمية، ثم تحولت من أزمة مالية إلى أزمة

اقتصادية، ثم إلى أزمة سياسية ثم إلى أزمة سوسيوحضارية شاملة، تكاد تهتم كل بقاع العالم، بآثارها واستتبعاتها، ليست الاقتصادية، ولكن الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.

كل هذه العوامل الخارجية في تفاعلها مع العوامل الداخلية ساهمت في إنتاج هذا الحراك.

وأنا هنا أبنى منظوراً حوارياً جديلاً بتعدد هذه العوامل التي تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها.

وفي هذه النقطة، أود أن أتوقف بإيجاز شديد عند فكرة المؤامرة التي غالباً ما يطرحها البعض، باعتبارها هي التي كانت وراء هذه الانتفاضات والاحتجاجات وهذا الحراك، والتي يدرجها بعض الباحثين في إطار منظومة من العوامل الخارجية، لكن لو أردت أن أفهم العلاقات الدولية فهما سوسيولوجيا، لقلت بأن هذه العلاقات لا تخلو من أشكال متعددة من التآمر ومن التحامل ومن الصراع ومن التدافعات الفكرية والسياسية والاقتصادية والحضارية، وذلك بغرض الحفاظ على مصالح معينة أو علاقات أو تبادلات مادية أو رمزية معينة أو هيمنة على مكان ما أو موقع أو موارد اقتصادية ما وما إلى ذلك.

ففكرة المؤامرة حتما ندرجها في هذا الفهم العام، حتى تصبح مستأنسة وموجودة، ولكن لا نطرحها بالشكل العدائي، الذي ينتقد الغرب ويراه متؤامراً وعدواً لنا، قد يكون الأمر كذلك في بعض الأحيان، ولكن الغرب في مجمله ليس عصابات متؤامرة

على الإنسانية، وإنما منظومة مصالح ورهانات وقوى ومنظومة توجهات وهي مصالح تتدافع من أجل تحصين ذاتها وتمتيع قواها، ومن أجل بسط هيمنتها سواء كانت مشروعة مرتبطة بقيم إنسانية أو لم تكن كذلك.

فالسياسة كما نعلم فن تدبير الممكن، وليس تدبير القيم أو الأخلاق أو غير ذلك، وإن كنت أنا شخصياً أبنى منظوراً أخلاقياً للسياسة؛ أي: أننا لا ينبغي أن ننزع عنها كل القيم الأخلاقية والإنسانية.

وعليه لا ينبغي أن نعتبر فكرة المؤامرة كحجة، وأن لا نضخمها أكثر من حجمها الطبيعي، للتخفية عن عجزنا أو مشكلاتنا أو على عدم اقتدارنا على مواجهة التحديات التي يطرحها علينا لحظتنا الحضارية المتأججة الآن.

نماء: ارتباطاً بما تفضلتم به من توضيحات بخصوص أهم العوامل الفاعلة في إحداث التغيرات التي شهدتها الوطن العربي، هل يمكن القول أن العامل الثقافي كان له الدور الحاسم في تغيير القناعات وأنماط القيم، أم أنكم تميلون إلى عامل آخر أو عوامل أخرى، مثلاً العوامل السياسية؟

د. مصطفى محسن: هذا السؤال له طبيعة منهجية ونظرية، ذلك أن طبيعة البراديغم السوسيولوجي، ينشغل بتفسير العوامل والمتغيرات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على تغير الأوضاع الاجتماعية والتاريخية للمجتمعات، لكن لا يمكن الجزم بتأثير عامل على آخر، فالعملية مركبة وشديدة التعقيد.

إلا أنه فيما يخص الثورات العربية، أنا أعتقد أن العوامل الداخلية هي أولا العوامل الحاسمة؛ لأنه حتى ولو كانت العوامل الخارجية لها من القوة والفعل والتأثير، فإنها لا تستطيع أن تغير بمفردها من واقع له كذلك بنياته الأساسية والثقافية والقيمية، ما يحصنه كمجتمع متكامل من أي رياح تغير تأتي من الخارج. لذا فالعوامل الداخلية، كما قلت، يعتبر دورها هنا أساسياً بل حاسماً.

صحيح أنني أعتبر العامل الثقافي عاملاً مهماً، لكني أميل إلى جعله في الدرجة الثانية. الذي يبدو لي راهنا في الساحة العربية، وهو العامل السياسي، الذي أصبح أكثر فعلاً وحسماً وتأثيراً في مسارات الظروف والتحويلات الجارية حالياً.

بمعنى أن آليات اشتغال الحقل السياسي في مجتمعنا، ومنظومة القيم ليست بعيدة عن آليات تنتج وتعيد إنتاج ما تعيشه مجتمعاتنا من تغيرات وتحولات.

فلقد أصبحت الدولة بمفهومها القطري في مجتمعاتنا مؤسسة مركزية متصدرة، بل مستبدة، فرضت سيطرتها على كل مناحي المجتمع، وصادرت كل القوى والحركات الاحتجاجية والاجتماعية، بل منعت بعضها من التشكل والظهور، كما هو شأن بعض الأحزاب والتوجهات الفكرية والسياسية وبعض النخب الاجتماعية أيضاً، لتبقى هي الفاعل المحوري في المجتمع والتاريخ.

واعتقد أن هذه السيطرة، وإذا أردنا أن نستعمل تعبير «غرامشي» Domination هي التي كانت العنوان البارز، لما تفرضه هذه الدولة على مجتمعاتنا. ولقد كان من بين عناصر فشل هذه الدولة القطرية، السيطرة والمستبدة، واستثناساً «بغرامشي» أيضاً هو أنها لم تستطع أن تنقل سيطرتها من مستوى التحكم المادي في المجتمع، عن طريق الجيش والأمن والإدارة والأدوات العقابية والأجهزة البيروقراطية، إلى مستوى ما سماه «غرامشي» «هيمنة خفية» فكرية وسياسية وثقافية، بالمعنى السوسيوانثروبولوجي للثقافة، بمعنى أن تتحول الدولة في المجتمع إلى مؤسسة يقتنع بها، ويعتقد بثقافتها وأفكارها، ويتبناها المجتمع بشكل سلسل.

بمعنى أن هذه الدولة لم تستطع أن تحول سيطرتها من سيطرة مادية إلى هيمنة رمزية ناعمة تستطيع أن توجه بها الدولة والمجتمع. فانفلت منها هذا المجتمع بفعل عوامل ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة ومتعددة، بعضها يرتبط بمجتمعاتنا وبعضها يرتبط بالسياق الكوني الذي أصبحنا نعيش فيه، والذي أصبح ينتج قيماً جديدة وأفكاراً جديدة، وأنماط عيش وافدة متجددة، يتبناها كثير من المواطنين، وخصوصاً من الأجيال الشابة، ويريدون أن يجدوا لها تنزيلاً في الواقع العملي للمعيش اليومي. وحينما يحصل ذلك التناقض بين ما يريده الأفراد سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو في الحياة اليومية، وبين الواقع العملي، تحصل مجموعة من التآزمات الفكرية والسياسية،

والتي تفضي بدورها إلى حدوث اختلالات، والتي تتحول إلى انتفاضات أو حركات احتجاجية أو ثورات، تريد أن تحقق تلك المطالب والحاجات المتجددة، التي أصبح يعرفها المجتمع.

إذن أنا أعتقد أنه حتى ولو قلنا بأهمية العامل الثقافي في المنظور السوسيوانثروبولوجي للثقافة، فإنني أعتقد أن العامل السياسي بالمفهوم العام للسياسة، وليس بالمفهوم الحصري، هو الذي يحسم في نهاية المطاف مسألة التغيرات التي تحصل في المجتمع.

الثورات العربية... والتجربة الثورية الغربية

نماء: بأي معنى يمكن القول بأن الثورات العربية القائمة الآن تختلف عن بعض التجارب الثورية الأوروبية والأمريكية السابقة؟

دكتور مصطفى محسن: أعتقد أن ما قلت سابقاً يشكل بعضاً من الإجابة عن هذا السؤال، إذا اعتبرنا أن الثورة ظاهرة اجتماعية، بمعنى أنها مرتبطة بسياق زمني ومكاني محدد، ومعنى هذا أنه حينما تندلع الثورة أو تقوم حركات انتفاضية أو احتجاجية في مجتمع ما، فإنها لا يمكن أن تعيد إنتاج نفس الثورات أو الحركات التي اندلعت في سياقات أخرى، فعلى سبيل المثال حتى في المجتمعات الغربية، بدءاً من الثورات القديمة: الانجليزية والألمانية والفرنسية، ثم الثورة الأمريكية، وصولاً إلى الثورة الروسية، وكذلك الثورة الصينية، هذه الثورات كلها تختلف

عن بعضها البعض لأن الظروف والبواعث، التي عملت على تفجيرها تختلف من سياق مجتمعي لآخر. نفس الشيء يمكن أن نقوله بالنسبة لثورات الربيع العربي.

فهي وإن كانت ترتبط بواقع اجتماعي تنتظمه قواسم مشتركة، بين بلدان الوطن العربي، إلا أنها تختلف من جهة داخل الوطن العربي، ومن جهة ثانية تختلف كذلك عن الثورات التي حدثت في أمم أخرى، وفي سياقات زمكانية أخرى.

وهذا ما يدعونا إلى إعادة النظر في مفهوم الثورة نفسها، فليس من الضروري، ونحن نقرأ الثورة اجتماعياً، أن نقارن ما يحصل في مجتمعاتنا العربية بالثورات السابقة، التي حدثت في بلدان غربية أخرى، فنحاكم هذه الثورات بمنطق ما حصل لدى هذه المجتمعات، وهذا ما لاحظته في العديد من الكتابات التي تتساءل عن مفهوم الثورة، وهل نحن بصدد ثورة أم نحن أمام حركات احتجاجية ما، أو انتفاضات اجتماعية وحسب ما هناك من التساؤلات.

وأنا أعتقد أنه لو اتفقنا، جدلاً ومجازاً، على استعمال مفهوم «الثورة»، لقلت إن الثورة التي تحصل في مجتمعاتنا العربية، والتي وسمت بأنها ثورة ربيع عربي، هي أولاً ما تزال في بداياتها ولم تتكشف بعد عن هويتها وعن مدلولها وعن أبعادها وعن مضامينها في مسارات تحولها. وبالتالي، فنحن الآن لا نود أن نستبق الأحداث، فنحكم على هذه الثورة بهذا الحكم

أو ذاك، بل بفضل مهادة مناقشة هذه القضايا الفكرية والفلسفية العامة، واعتبار أن الواقع العملي الملموس، هو الذي سيمنح هذه الثورة خصوصيتها وملامحها المميزة لها عن بقية الثورات التي شهدها العالم.

وأعتقد أن هناك من الملامح ومن المميزات والخصائص والمقومات ما يمكن، أن نستنتج من هذه الثورة وما يمكن أن نناقشه في محاور أخرى لاحقة من هذا الحوار.

الثورات العربية... فشل مشاريع التنمية

نماء: ضمن أي تصور يمكن اعتبار هذه الثورات بمثابة جواب أو رد فعل عن فشل مشاريع التنمية والتحديث التي انتهجت في المنطقة العربية؟

دكتور مصطفى محسن: هذا السؤال يتضمن عدة إشكاليات، سأحاول أن ألامسها من خلال بعض الملاحظات الأساسية والجوهرية المؤطرة لموضوعنا:

الملاحظة الأولى، وهي أن كما هو معلوم أن منذ استقلال مجتمعاتنا العربية والثالثة، كان من بين القضايا التي اهتمت بها هذه البلدان ما يلي:

أ - استكمال مسيرة التحرر الوطني والاستقلال عن المستعمر، سواء تعلق الأمر بالجانب الجغرافي أو الإداري أو الاقتصادي أو بجوانب وقطاعات مختلفة.

ب - العمل على فك الارتباط مع التبعية التي انخرطت فيها مجتمعاتنا، أو وجدت نفسها منخرطة فيها، بفعل الآثار الثقيلة لما خلفه العهد الاستعماري، ذلك أن الاستعمار خرج من الباب، ودخل من النافذة، عبر وسائل وأدوات ناعمة، كالثقافة والاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية وغير ذلك.

ج - اهتمت مجتمعاتنا باستكمال بناء الدولة الوطنية، المرتبطة بسياقنا، والتي نعرف أنها لم تستطع أن تنتج علاقات على مدار هذه العقود، التي عاشتها بلداننا بعد استقلالها، سواء هذه الدولة القطرية التسلطية، في مجملها، والتي كان من بين عوامل إنتاج هذا الربيع العربي، طريقة تدبيرها للشأن السياسي والاقتصادي والثقافي والفكري والحضاري العام في بلداننا.

د - وهي أن مجتمعاتنا وجدت نفسها في ظروف اقتصادية مزرية، فلذلك كان عليها استكمال مشاريع التنمية والتحديث الاجتماعي، في مجال التعليم والصحة والسكن والشغل والفلاحة والخدمات الاجتماعية العامة، التي هي في الأصل قضايا ومشكلات ما يسمى في العلوم الاجتماعية بـ«المسألة الاجتماعية»، كالفقر والتفاوت الطبقي والحرية وما إلى ذلك من المفهوم الشمولي للمسألة الاجتماعية.

من خلال هذه الملاحظات السابقة، يمكن القول أن النتيجة والمحصلة النهائية لهذا الوضع، ومن خلال استقراء جل الأبحاث والتقارير الدولية والوطنية التي تبحث في مؤشرات التنمية، أن جل

أو لنقل كل الدول العربية فشلت في تحقيق مشاريع التنمية في أبعادها الشمولية والواسعة، كتنمية مستدامة وشاملة. ولم نتج في نهاية المطاف، سوى بعض مظاهر النمو، سواء في الاقتصاد أو التعليم أو الصحة أو في العمران أو في مجالات مختلفة. وقد كان ذلك بفعل مجموعة من العوامل والأسباب، يصعب حصرها في مثل هذا الحوار. لكن يمكن الإشارة إلى بعضها والمتعلقة أساساً بصراعات النخب السياسية والاجتماعية، في مرحلة ما بعد الاستقلال، تلك النخب التي وجدت نفسها موضوعاً مؤهلة لاستلام المسؤولية ولإدارة وتدبير الشأن الاجتماعي العام.

لكن مرحلة الاستقلال، حيثاً ما أفرزت صراعاتها الثانوية، التي كان يخفيها الصراع الأساسي في مرحلة ما قبل الاستقلال، ألا وهو الصراع مع المستعمر. هكذا تكشف اختلافات ورؤى ومشاريع سياسية وصراعات وتدافعات لا تنتهي، وهو أمر ضيع على مجتمعاتنا الكثير من فرص التنمية، وجعل هذه المجتمعات عاجزة بفعل هشاشة هذه النخب عن بلورة مشاريع مجتمعية ووطنية شمولية. وإذا أدخلنا عامل الاستعمار، وأنه لم يزل بزواله المادي الإداري فقط، وإنما دخل أو عاد إلى مجتمعاتنا من أبواب متفرقة مختلفة، لانتبهنا إلى ظروف عصيبة عاشتها مجتمعاتنا في مرحلة ما بعد الاستقلال. لكن هذا لا ينفي أن مجتمعاتنا قد حققت أشواطاً مهمة وبذلت مجهودات جبارة في مجالات اجتماعية مهمة، مثل التعليم والفلاحة والتجارة والخدمات والصناعة، وغير ذلك من القطاعات الإنتاجية المنتجة،

غير أن عدم امتلاكها لمشروع مجتمعي واضح المعالم ومتكامل، وعدم قدرة النخب على تبني هذا المشروع، وامتلاك إرادة سياسية قابلة لأن تنجز وان تغير وأن تعمل على تنزيل مقتضيات هذا المشروع على ارض الواقع العملي، هو الذي ضيع علينا الكثير من فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجعلنا في الحقيقة نعيش مظاهر نمو لا مظاهر تنمية.

أنا أميل إلى أن أعتبر أن ما حصل مما يسمى تنمية اجتماعية في تونس، أميل إلى تصنيفه في مجال النمو، حيث بذل مجهود جبار، ووصلت فيه الدولة إلى إطار تنظيمي متقدم، وعبرت عن ذلك مؤشرات اقتصادية واجتماعية وتربوية متعددة، ولكنني أعتقد إننا لو نظرنا، بعمق سوسيولوجي للمسألة، لوجدنا أن الأمر يتعلق بنمو «croissance» وليس بتنمية، والفرق بين المصطلحين كبير وشاسع.

وبالموازاة مع ما سبق ذكره، نجد أن التعثر الذي انخرطت فيه مجتمعاتنا وعاقها بعد مرحلة الاستقلال، نجم عنه أزمات متعددة، في مجالات التعليم وتحديث الاقتصاد والمقاولات، وأيضاً احتداد ظواهر اجتماعية غير سوية، كالبطالة والفقر، وتردي الأوضاع المعيشية للفئات الضعيفة والمتوسطة، وكذلك انسداد الآفاق أمام الأطفال والشباب والنساء والطاقات البشرية المدربة، خصوصاً في الآونة الأخيرة.

هذه المشكلات كلها، إذا ما أضيفت إلى بعضها البعض،

يمكن أن نقول أنها ساهمت في انفجار المسألة الاجتماعية، كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك آنفاً، والآن تساهم في انفجار ما يمكن تسميته «بالمسألة السياسية»؛ أي: نمط الحكم وإدارة الشأن العام والثقافة والسياسة السائدة والنخب السياسية، وما يجب فعله لإصلاح سياسي متكامل، يعيد الأمور إلى نصابها ويعيد خط المسار الذي سارت فيه مجتمعاتنا إلى سكتة السليمة، لتأسيس مجتمع المواطنة والحداثة والتنمية والديمقراطية.

الثورة..... وواقع المنظومة التربوية

نماء: اشتغلتم طيلة سنوات في مشاريعكم التربوية وأبحاثكم السوسولوجية على واقع أنظمة التربية والتكوين المأزومة في مجتمعاتنا العربية تحديداً: فكيف تشخصون هذه الأزمة؟ وما منظوركم لدور التربية والتعليم في مشاريع الإنماء الاجتماعي؟ ثم كيف يمكن لضعف التعليم أو ترديه في بلداننا أن يساهم في اندلاع ثورات الربيع العربي، التي أشعلها، بالأساس، شباب متعلمون، ثم اتسعت تأثيراتها لتشمل المجتمع بمجمله...؟

دكتور مصطفى محسن: أذكر بداية قبل الإجابة عن عناصر السؤال، بأن الأبحاث التي أشرت إليها قد اهتمت فيها بصفة أساسية بقضايا التنمية والتغير الاجتماعي، ولكن من زاوية تربوية وثقافية بالأساس، ولعل أهم الأعمال التي تندرج في هذا الاهتمام ثلاثة كتب أساسية: أولها «الخطاب الإصلاحي التربوي»، والذي صدر عن المركز الثقافي العربي ببيروت

سنة ١٩٩٩م، ثم «التربية وتحولات عصر العولمة» والذي صدر عن نفس الدار، سنة ٢٠٠٥م. وأخيراً «مدرسة المستقبل» والذي صدر عن منشورات الزمن، سنة ٢٠٠٩م.

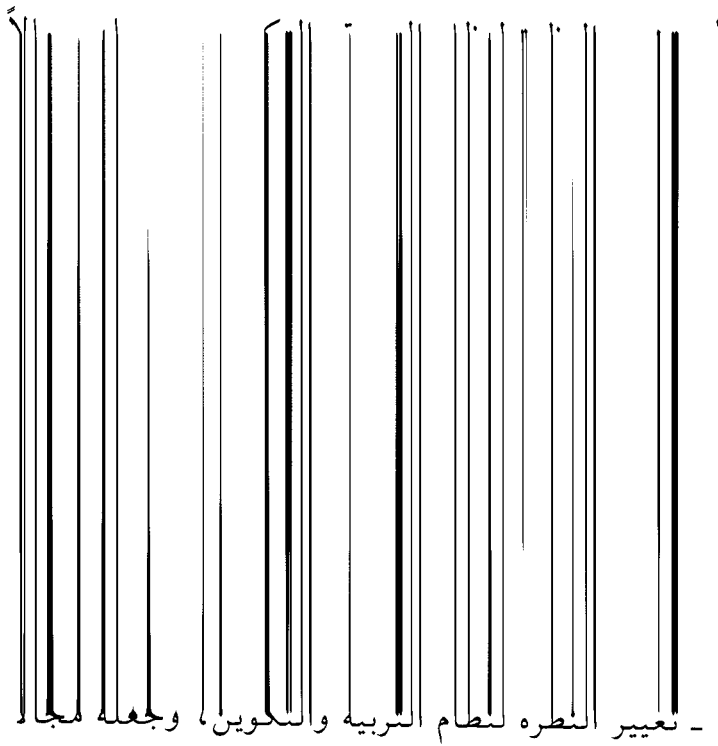
طبعاً دون أن ننسى بقية البحوث التي تندرج في هذا الإطار، ولعل الإجابة عن سؤالك، وانطلاقاً مما تضمنته هذه الأبحاث ومما تريد أن تعرفه في هذا الحوار، يمكن تلخيصها في ما يلي:

علينا أن نعمل على تشخيص الأزمة التربوية في الوطن العربي، حيث النظم التربوية في هذه المجتمعات، أصبحت متدهورة ومنهارة إلى درجة مخيفة وخطيرة جداً، فأين تتجلى عناصر هذه الأزمة؟ فللتلخيص أعتقد أنها تتجلى فيما يلي:

أ - غياب فلسفة تربوية واجتماعية وسياسية مرجعية موجهة للنظام التربوي، وإذا وجدنا بعض معالم هذه الفلسفة فما وجدناه في شكل وثائق ومراجع ومواثيق ومشاريع إصلاح، فإنها تظل نظرية مبتعدة عن الواقع لا تجد لها أي تصريح في الواقع العملي.

ب - لا تتوفر مشاريعنا ورؤانا التربوية على منظور واضح للإنسان، الذي هو صلب العملية التربوية، منظور يجيب عن السؤال التالي: ماذا نريد أن نفعل بهذا الإنسان؟ ولأي تنمية؟ ولأي نظام سياسي وثقافي؟ ولأي مشروع حضاري نريد أن نؤله ونكونه؟.

مشروعاً استثمارياً في الرأسمال البشري، الذي هو أغلى وأثمن رأسمال. ولأنه حتى ولو توفر المجتمع على الكثير من مصادر الثروة، فإنه لا يستطيع أن يستفيد منها، إلا عبر رأسمال بشري



أ - تغيير النظرة لنظام التربية والتعليم، وجعله مجاز للاستثمار الحقيقي للتنمية، بدل النظر إليه، بمنظور سياسي ضيق، وكأنه مجال للإنفاق وإثقال ميزانية الدولة، ولهذا فهذا المنظور وجب أن يتغير حتى يتموضع التعليم في بؤرة الاهتمامات ذات الأولوية في مجتمعاتنا في الوطن العربي.

ب - التوفر على تخطيط استراتيجي، يربط التعليم بالتنمية، حيث تعلمنا دروس التاريخ، لبعض التجارب العالمية، كيف أن اليابان وماليزيا وسنغافورة وغيرها، جعلت إصلاح التعليم في برامجها التنموية، كأحد المداخل الأساسية والجوهرية للنهوض بأوضاعها التنموية ككل.

ج - وجب أن نستحضر، أن أي إصلاح لنظامنا التربوية والتعليمية، لا بد له من إصلاح شمولي، ولهذا وجب الابتعاد عن التعاطي مع هذا الملف كإشكال قطاعي معزول، بل إنه يقع في رأس أوليات الإصلاح المجتمعي الشامل.

الملاحظة الثالثة، التي يطرحها السؤال، كيف نفهم ما

حدث من ثورات وانتفاضات وحراك عربي، وعلاقته بالتعليم؟

إلى تراجع مؤشرات الجودة في الصحة والتعليم والصحافة والاقتصاد والسياحة وغيرها من القطاعات، وأيضاً تراجع دور التعليم في الترقى الاجتماعي وانسداد الآفاق بالنسبة للشباب. هذا على الرغم من كون هذه الفئة، بدأت تنفتح شيئاً فشيئاً على عوالم جديدة وآفاق رحبة مما جعلها تقارن أوضاعها مع أوضاع شعوب أخرى، فبدأت تطرح السؤال: كيف لا نستفيد من عوائد التنمية؟ وكيف لا نحقق لذواتنا التمكين المطلوب، وكيف لا نرتقي في سلم الحياة الاجتماعية؟ وغيرها من التساؤلات المحرقة التي أرقّت بال النخب المثقفة من هؤلاء الشباب المتطلع لغد أفضل.

ولكي نبرهن على هذا الاستنتاج، نحيل إلى التقرير الهام الذي أصدرته منظمة اليونسكو الأخير «التعليم والأزمة الخفية» لسنة ٢٠١١م، والذي أشار إلى أن تدهور أنظمة التربية والتكوين في الوطن العربي، أدى إلى العديد من الاختلالات، وابتعاد مجتمعاتنا عن قيم الجدارة والكفاءة والمعرفة، وأنتج لها مجموعة من العاطلين، وأغلبهم من الشاب، والذين لم يستطع المجتمع أن يقدم لهم حلولاً ملموسة.

وأنتج هذه الواقع المتردي للتعليم، صوراً من الترقى لفئات اجتماعية، دون أخرى، بطرق ملتوية وملتبسة في بعض الأحيان، مما جعل من مقولة «إعادة الإنتاج» التي صاغها «بيير بورديو» صالحة لتوصيف حال مجتمعاتنا العربية.

ولعل هذا التدهور لم يقف عند حد التعليم والبطالة، بل
مس حقول محايدة للوضع المجتمعي، حيث أصيبت منظومة القيم
برداء خطيرة، حيث ارتفعت معدلات الجريمة والسرقة
والاغتصاب وما إلى ذلك من أمراض اجتماعية مزمنة.

وهكذا، فإن الشباب المتعلم والمتطلع لغد أفضل، والذي
عايش هذه الأزمات بدأ يعبر عن نفسه بآليات ووسائل جديدة،
وبحكم توافر شروط أخرى لا يتسع المجال لذكرها، فإن تعبيرات
الشباب في هذه الثورات لم تكن سوى إعلان عن فشل مشاريع
التنمية ومن أهمها، نظم التربية والتكوين. ولهذا، يمكننا القول
أن هذا العامل أثر بشكل أو بآخر وفي سياقات مختلفة على
تأجيج وإشعال فتيل الثورة والحراك في المنطقة.

الثورات العربية والانتقال الديمقراطي

نماء: يؤكد علماء الانتقال الديمقراطي أن الشعوب تتغير
مطالبها من حالة البحث عن متطلبات مادية أو لنقل حيوية إلى
البحث عن مطالب معنوية عندما تنضج شروط موضوعية لذلك...
فكيف تؤثر تحولات أنساق القيم الثقافية والاجتماعية في إنتاج
طموحات وتطلعات ومطالب جديدة...؟

دكتور مصطفى محسن: أفضل الحديث عن دراسة الانتقال
الديمقراطي؛ كمجال لم يتحول بعد، في نظري، إلى علم له
مرجعية نظرية وعلمية ومجال أكثر تحديداً ومناهج بحث
وإجراءات وتقنيات معينة. ولهذا فعلم الانتقال الديمقراطي هو

فقط مجال لدراسة، وليس علماً قائم الذات. ولكن إذا تجاوزنا هذا النقاش الابستمولوجي، فإن السؤال يتضمن إشكالاً محورياً ومهماً، وهو أن تطور وتجدد حاجيات ومطالب البشر، وفي تبدلات الأحوال والظروف والملابسات الثقافية والاجتماعية الذاتية والموضوعية المتعددة، يمكنها أن تتطور باتجاه تحولات قيم وحاجات ومتطلبات مادية إلى متطلبات معنوية أو العكس كتحويل مطالب مادية إلى معنوية رمزية بالأساس، خصوصاً في حالات التأزم وافتقاد الإنسان لمرجعيات موجهة له في التفكير والسلوك.

وهذا التحول في المطالب والحاجات، أمر طبيعي، مرتبط بتغير الظروف والسياقات. ومعلوم أن أنساق القيم الاجتماعية - التي هي أساساً تشكل ما يسمى بالثقافة بالمعنى السوسيوانثروبولوجي - هذه القيم لا تنتج فقط مطالب وحاجات جديدة حينما تتحول من نسق إلى آخر، ولكنها أيضاً - أنساق القيم - منتوج لتحولات اجتماعية. إذن هناك تفاعل بين أنساق القيم التي تنتج مطالب وحاجات جديدة، وما بين الحاجات والمطالب المتجددة والمتغيرة، التي تنتج أنساق القيم الجديدة.

في إطار الجدلية التفاعلية بين أنساق القيم والمتغيرات الاجتماعية، يمكن أن نفهم تغيرات وتحولات مطالب الشباب الذين هم فتيل هذه الثورات العربية الآن. فلقد تمكن الشباب الآن من تملك وسائل جديدة من الاطلاع على آفاق واسعة متعددة، وعمل على استبطان الكثير من هذه القيم الحضارية

والثقافية، التي أصبحوا مطلعين عليها، وبالتالي أصبحت تشكل جزءاً لا يتجزأ من هوياتهم وثقافتهم وحياتهم أو لنقل «ثقافة جيلية» المختلفة جذرياً عن ثقافة الأجيال السابقة.

هذه الثقافة الجديدة، والتي انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائل التكنولوجية الحديثة، أصبحت تشكل الرأي العام، وبدأت تؤثر في ثقافة الشباب وتنتج آليات جديدة في التعبير والمواقف والسلوكيات والاتجاهات القيمة لدى هذه الشريحة. وهو ما نجد عناوينه الكبرى في المفاهيم التي بدأ ينادي بها هؤلاء الشاب؛ كالحرية والعدالة والكرامة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم التي شكلت ثورة ثقافية وقيمة حقيقية، قبل أن تشكل ثورة فعلية متجسدة في أرض الواقع.

العلوم الاجتماعية وراهن الثورات العربية:

الأهمية والدور والمداخل الممكنة

نماء: قرأنا وتبعنا عدة تحليلات أعقبت الثورات العربية، وقد غلب فيها توجه عام وهو ضعف حضور العلوم الاجتماعية في مقارنة عوامل وأبعاد وآثار هذه الثورات العربية، فإلى أي حد تتفقون مع هذا التحليل؟ وما الذي أدى في نظركم، إلى هذا الوضع؟ وما هي ذات الوقت، شروط تنمية وتطوير معرفة علمية معمقة بواقعنا، خصوصاً ونحن نعلم أن هذا الحراك الثوري الدائر في مجتمعاتنا سوف لن يتوقف في الأفق المنظور؟

دكتور مصطفى محسن: هذا السؤال يتضمن عدة أسئلة

مركبة، وهو سؤال جد مهم؛ لأنه يكشف عن مفارقة جوهرية تخترق واقعنا العربي، في الوقت الذي يموج فيه هذا الواقع في خضم تحولات عميقة، نشهد شبه انحساراً في المتابعة العلمية، وخصوصاً في حقل العلوم الاجتماعية فكيف نفهم ذلك؟

لا شك أن الربيع العربي، أفرز تراكمات لا بأس به في العديد من الكتابات والتحليلات والمتابعات، لكنني أعتقد أن هذه المتابعة لم تخرج عن دائرة، إما المتابعة الوصفية أو مجرد انطباعات عاطفية، أو حتى تحليلات سياسية أو فكرية، وهذا على الرغم من أهمية كل ذلك، فإن الملاحظة التي تستحق التوقف، وكما ورد في سؤالكم، هو هذا الحضور الباهت للعلوم الاجتماعية في رصد واستكشاف هذا الواقع الذي يغلي، إما مساءلة أو تحليلاً أو استشرافاً لآفاق المستقبل.

من هنا كانت دعوتنا في بياننا السابق الذكر، إلى علماء الاجتماع العرب، لكي ينهضوا بثورة علمية بحثية على غرار الثورة الشعبية العارمة، حتى يسائلوا هذا الواقع.

أما فيما يتعلق بعوامل هذا الحضور الباهت للعلوم الاجتماعية، فيمكن إرجاعه إلى كون مجتمعاتنا ليست - كالمجتمعات الغربية - التي تهتم بهذه العلوم، وذلك نظراً لأن البعض في الوطن العربي، يرى في هذه العلوم أداة لتعرية الواقع وتفكيك العديد من البنيات، سواء السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية، مما يجعلها مملكة لخطاب نقدي يتناقض مع الخطاب السكوني أو ما يمكن تسميته «ستاتيكي».

ثانياً: كون مجتمعاتنا العربية، لا تتخذ من هذه العلوم ونتائجها وخلاصاتها وتوصياتها، مستنداً لاتخاذ القرار وتوظيفه وتنزيله ومتابعته وتقويمه في مجال السياسات العمومية في كافة الأصعدة والمستويات.

ولهذا فالقرار لا زال في مجتمعاتنا يتخذ، في غالب الأحيان بالأهوائية وتحكمه الرغبات والخلفيات المبيتة، أكثر مما تحكمه المعرفة العلمية المعمقة والفهم الأصيل للواقع المتفرد.

أكثر من ذلك، عمل هذا الواقع على تهميش العلوم الاجتماعية في مجال التكوين والتربية، وأيضاً في مجال الإدماج المهني والاجتماعي للشباب المتخصص، في هذه العلوم، وذلك حتى تستطيع هذه الكفاءات المتعلمة من ترشيد وتطوير خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديث الشامل للمجتمع؛ فكيف يمكن تجاوز هذا الواقع؟

١ - ضرورة بلورة سياسية علمية بحثية مندمجة في مشروع تنموي واجتماعي متكامل.

٢ - إيجاد آليات وشروط إدماج المعرفة العلمية في مجمل المؤسسات والمجالات الاجتماعية والمرافق الاقتصادية والعمومية، وغير ذلك من المرافق ذات الشأن العام.

٣ - إعادة الاعتبار لدور المدرسة والجامعة والمؤسسات البحثية للعلوم الاجتماعية لتشجيع وإنتاج وإعادة إنتاج هذه المعرفة العلمية، والرفع من مكانتها داخل المجتمع.

٤ - تحويل الاهتمام بالعلوم والاجتماعية وغيرها من مجال أكاديمي أو ثقافي بحث إلى اهتمام مجتمعي شمولي، ليتحول هذا الاهتمام إلى ثقافة مجتمعية ناظمة وموجهة للتفكير والسلوك في المجتمع.

٥ - أما فيما يتعلق بدور العلوم الاجتماعية في فهم الثورات العربية، فيمكن التأكيد على ضرورة اتخاذ المرونة وتنسيب الحقائق والمواقف والأحكام هذا من جهة، حتى لا نسقط في حدية مغالية أو صمنية فجّة، من جهة ثانية، فإنه يتعين أعمال آلية المواكبة المسائلة لهذه الظواهر الدينامية والمتحولة والمتحركة، المنتجة دائماً للأفكار والمشكلات والبحث والاستشراف، ومن ثم يجب تجنب الاختزال والأحكام والقوالب الفكرية الجاهزة. هذه بصفة عامة، بعض العناصر التي من شأنها أن تطور العلوم الاجتماعية لكي تقوم.

مآل الثورات العربية...

صعود الحركات الإسلامية

نماء: لقد دخلنا في مرحلة ما بعد الثورة، حيث نظمت انتخابات تشريعية في كل من تونس والمغرب ومصر أفرزت نخباً وأحزاباً جديدة تسمى بـ«الإسلامية»، كيف تقرأون هذه المرحلة؟

الدكتور مصطفى محسن: على عكس الكثير من القراءات المتحفظة أو المتخوفة أو المنتقدة، لصعود الإسلاميين للحكم في بعض البلدان في وطننا العربي بعد انتخابات ما بعد الربيع

العربي، أرى في ذلك استجابة طبيعية وعادية لإرادة الشعوب العربية، التي انتخبت بعض أحزاب الحركات الإسلامية، عبر انتخابات كانت في مجملها حرة ونزيهة متممة بقدر لا يستهان به من المصادقية والمعقولية.

وعلى العموم هناك اعتبارات كثيرة ومتعددة، لتفسير السلوك الانتخابي في الوطن العربي، أدى إلى بزوغ هذه الحركات الإسلامية على أرض الواقع لمشهد ما بعد الانتخابات.

ولكن نظراً لحيز هذا الحوار، أستسمح القارئ، في أن أركز على بعض هذه الاعتبارات والعوامل منها ما هو دال وأساسي في نظرنا:

أ - الموقف الايجابي لبعض الحركات الإسلامية من هذه الثورات العربية، فقد ساندتها وتفاعل معها البعض، بشكل إيجابي، ودعمها البعض الآخر بإمكانيات الدعم المتاحة لهذه الجماعات، ولعل ما حصل في مصر على سبيل المثال يقدم لنا بعض المؤشرات على ذلك.

ب - معاناة هذه الحركات الإسلامية من قمع وتهميش في أوضاع سابقة، قربها أكثر من أوضاع الشعوب العربية، ومن التعاطف معها، ففكرت بتعويضها عما عاشته من أساليب الاستبعاد.

ج - أساليب اتصال بعض الحركات الإسلامية، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي، ونجاح بعضها في المشاركة في

تدبير بعض دواليب الشأن العام، مثل الجماعات المحلية والهيئات المنتخبة ومؤسسات المجتمع المدني، حيث قدمت نماذج اقتدائية في التواصل مع الناس، وأيضاً في صدق وشفافية السلوكات والممارسات، فعمل كل هذا أيضاً على تقريبها من عموم المواطنين، وللإشارة فهذه التجارب تختلف من سياق مجتمعي لآخر.

د - تجاوب الكثير من القيم والمفاهيم والمعتقدات، التي تطرحها هذه الجماعات الإسلامية مع ما يمكن تسميته بالحس المجتمعي المشترك، فالهوى الفكري والمعتقدي لمجتمعات العالم العربي، وهو بالأساس هوى إسلامي، كما أنه لم يصل بعد إلى مستوى وئام كبير مع العديد من قيم ومفاهيم وثقافة الحداثة الغربية. فلذلك انتخبت هذه الشعوب ذات الهوى الإسلامي هذه الجماعات الإسلامية، وليس في الأمر أية غرابة يمكن استحضارها هنا.

هـ - أعتقد أن المشاريع لأفكار وتوجهات وأطروحات المواقف السياسية والاجتماعية في مجتمعاتنا في مصر وتونس والمغرب على سبيل المثال، يدرك أن هناك توجهها ما نحو تجريب قوى إسلامية جديدة، لم يسبق تجريبها في المشاركة في الحكم أو في تسيير دواليب السلطة ومؤسساتها، لا سيما بعدما فشلت أحزاب اليسار والأحزاب الليبرالية، في تحقيق ما يطمح إليه المجتمع العربي، من نماذج للحكم تستجيب لتوجهاته الفكرية ومطالبته الفكرية والعقائدية.

و - يمكن أن نستخلص أيضاً أن هذا الدعم الشعبي الكبير للإسلاميين في مجتمعاتنا العربية، يشكل نوعاً من الرد على بعض الأطروحات والأفكار الغربية، ونوعاً من التأكيد على هوية المجتمع، وكأني بالمجتمعات العربية عموماً تريد أن تقول للحظة الحضارية الراهنة: أنا مجتمع هويتي عربية إسلامية، إذا كنت أنفتح على الغرب، وأدعمه مساراته وتوجهاته الحداثية، فإنني في نفس الآن أؤكد لكم على مرجعتي الدينية والحضارية التي أساسها المعتقد الإسلامي.

وأنا اعتقد أن المنطق الديمقراطي يقتضي، احترام صناديق الاقتراع؛ لأن في ذلك احتراماً لإرادة الشعوب ولا يجب أن نحكم منذ البداية على أحزاب، أو قوى سياسية ما، سواء كانت إسلامية أو غيرها، انطلاقاً من أفكارها ومرجعياتها ومواقفها أو حتى من بعض ممارستها، وإنما يتعين أن نحكم عليها من خلال الممارسة المباشرة المتعينة لمسؤولية مباشرة الشأن المجتمعي العام.

ويجب أن نعلم أن الظروف التي حملت الحركات الإسلامية للحكم ليست ظروفًا عادية وطبيعية، بل إنها ظروف عصيبة ولا زالت تتفاعل، وهي حبلٌ بالصعوبات والتحديات وكذا ارتفاع حجم المطالب، مما يعمق مسؤولية هذه الأحزاب في بناء تحالفات قوية ومتماسكة، وفي نفس الوقت انتهاج خطة استيعابية ومتدرجة في تنزيل برامجها ومقترحاتها للشعب.

سيناريوهات المستقبل وانعكاسات الثورة على مشروع النهوض العربي

نماء: ما هي، كما ترون، أهم السيناريوهات المتوقعة لما
بعد الثورات العربية؟

الدكتور مصطفى محسن: بالنسبة للسيناريوهات المحتملة
لما بعد الثورة، فإنه وجب التأكيد أننا نسمع ونقرأ ونتابع العديد
من التحليلات، التي تتحدث تارة عن التوجه الليبرالي، أو التوجه
الاشتراكي أو التوجه الإسلامي، أو سيناريو لنموذج متعدد
تكاملي. والآن في مرحلة ما بعد الثورات والتي انخرطنا فيها في
مسلسل تدعيم الحركات الإسلامية، وتفويض حكم الشعب لها
عبر الانتخابات. ومن خلال ذلك يمكننا القول أننا أمام مشروع
تشكل سيناريو إسلامي، لكنني أود أن أؤكد أن البديل الممكن لا
يمكن أن يستفرد به تيار أو حزب أو تحالف معين، وإنما يجب
أن يتأسس على تشكيلة ائتلافية تقاربية على الأقل في بعض
التوجهات والقضايا الكبرى التي تهتم بها، بغض النظر عن
مرجعياتها السياسية والإيديولوجية، ذلك أننا في مرحلة تاريخية
معينة لا نتوفر فيها على تقاطبات سياسية، أو على أقطاب سياسية
يمكن أن يقود قطب منها مجتمعاتنا في هذه اللحظة التاريخية.
ولهذا أعتقد، ومن خلال ما أفرزت عنه الاستحقاقات الانتخابية
الحالية سواء في تونس أو المغرب أو مصر، أو ما ستفرز عنه في

المستقبل، أننا سنشكل ما يمكن تسميته المشروع المجتمعي الوطني والقومي والإسلامي، القائم على جدل الخصوصية والكونية.

نماء: كيف تنظرون إلى دور منظومات التربية والتكوين في دعم بناء هذا المشروع؟

الدكتور مصطفى محسن: بغض النظر عن التأكيد على أن التنمية عملية شمولية إرادية ومخطط لها ومتواصلة في الزمان والمكان، وأنها ليست مجرد مظاهر للنمو أو مؤشرات ظرفية وقطاعية عابرة، بل إن التنمية بمعناها الشمولي التي أساسها الإنسان، لا تقوم في نظرنا إلا بالاستناد على مشروع تربوي نهضوي متكامل قادر على إمداد هذه المجتمعات بمقومات الاقتدار الحضاري المطلوب. ولهذا فإنني أعتقد أن ملامح هذا المشروع، وجب أن تستحضر هذه التحولات التي شهدناها أو التي سنشهدا مستقبلاً، من أجل تجسير الفجوة بين زمنين عاشتهما «الأمة العربية والإسلامية»: زمن ما قبل الثورة وما بعدها، مستحضراً كل التحديات التي تعرفها المنطقة، وخصوصاً التحدي المعرفي، الذي أصبح أس التحديات. فالمعركة القادمة لن تكون إلا من خلال هذه الأداة التي تشكل سلطة جديدة في مجتمعاتنا العولمية، وبالتالي فنظم التربية والتكوين، إن لن تدرك هذه التحولات سوف نعيش وضعاً غير مطمئن في المستقبل المنظور.

نماء: أخيراً كيف تستشرفون أهم ملامح المستقبل، ولا سيما في ظل التحديات والتحويلات النوعية التي تشهدها رهنا منطقتنا العربية؟

الدكتور مصطفى محسن: لا بد أن نؤكد أن الجواب على هذا السؤال الجوهري والحيوي، تقتضي الاستناد على دراسات وأبحاث مستقبلية، وهي للأسف قليلة، هذا إن لم نقل إنها شبه غائبة في ساحتنا العربية. وهذا مرتبط بكوننا لا ننشغل بالمستقبل، أكثر من انشغالنا باليومي والعابر والظرفي، ومن هذا المنطلق، فإننا نوجه الباحثين الشباب، ومن خلال المؤسسات البحثية لكي تنخرط في هكذا بحوث حتى تمتلك أدوات معرفية وعلمية للقدرة على الاستشراف والتنبؤ.

من جهة أخرى فيما يخص المشروع النهضوي العربي والإسلامي، فإنه كما لا يخفى عليكم أنه وجدت في وطننا العربي والإسلامي العديد من الدراسات والأبحاث والمؤتمرات التي اشتغلت على هذا الموضوع، أذكر على سبيل المثال المؤتمرات العربية الإسلامي والعربي القومي، وهذه كلها تدعو إلى بناء مشروع ينتظم كل المكونات، مشروع نهضوي عربي إسلامي تجديدي، وذلك عبر نظم عقلانية ومنهج متماسك وتوافقي لكل مقومات الأمة المادية والروحية. وهذا المشروع ينبغي أن نميزه عن أشكال الطروحات الكلاسيكية التي كانت تدعو إلى وحدة عربية شاملة بمعناه القديم، ولكن نقصد المفهوم الدينامي والمنفتح على كل التجارب والرؤى التي تحتفظ بالدولة القطرية

واستقلاليتها ومكانتها، لكنها في نفس الوقت، تجمع قواها وإمكاناتها ومشاركاتها الفكرية والسياسية لتجعل منها منظومة أو تكتلاً متكاملاً موحداً لمواجهة مختلف الصعوبات التي أصبحت تطرحها العولمة وما بعد العولمة، وبشكل خاص ما بدأت تطرحه مرحلة ما بعد الثورات بكل تطلعات شعوبها وطموحات نخبها في مستقبل واعد ومتجدد وكامل الاقتدار.

(٤)

الثورات والإعلام الجديد

حوار مع الخبير والمتخصص في مجال علوم الإعلام
الدكتور يحيى اليحياوي

بين يدي الحوار

يُشكل الحوار مع الدكتور يحيى اليحياوي (المتخصص في علوم الإعلام) فرصة نادرة، نظراً لانشغالاته العلمية والأكاديمية، لكن هوسه بالحوار والتواصل مع الجميع، خصوصاً في هذه الظرفية التي تجتازها مجتمعاتنا العربية، جعله يقبل الدخول في هذه «الدرشة» لتوضيح أهم القضايا التي تعتمل في ساحتنا العربية الساخنة هذه الأيام.

لا شك أن موضوع الشبكات الاجتماعية ودورها في تغذية الحراك الشعبي، أصبح يفرض ذاته على الجميع، فالكُل يريد أن يفهم خبايا هذه الشبكات والمدى الذي يمكن أن تصل إليه، وكيفية استثمارها من طرف الشباب العربي، وآثار ذلك على بنيات الفكر والسياسة والاقتصاد والقيم. في هذا الحوار المتميز ينقلنا

الدكتور الـيـحيـاوي إلى منهج في التفكير، يعتمد المنظور النسقي في التحليل، فلا يرجع التحولات التي وقعت في العالم العربي، إلى عامل واحد، بل إنه يرفض مثل هذه التحليلات الاختزالية، ويرى أن الواقع أعقد من ذلك، وأن التفسير الواحد غير مجد، وأن الأجدى أن يتم انتهاج منهج شمولي في الرؤية والتحليل والتفسير، حيث يرفض ربط اندلاع الثورات العربية بالتقنيات الحديثة، ويعتبر أن ذلك مرتبط بمسارات تتعدد فيها الأسباب والمسببات، ويدعو الأكاديمي والباحث في علوم الإعلام، إلى إعمال الحذر الإيستيمولوجي، في ربط علاقة ميكانيكية بين تحولات القيم التي يشهدها العالم والطفرة التكنولوجية، إذ أن ذلك بدوره يرتبط بعدة محددات. فرغم التدفق الإعلامي القوي والكثيف، فإن المجتمع العربي والمسلم لا زال يحافظ على قيمه الأصيلة، ويعمل على تكيف الواقع مع القيم المعيارية، والدليل هو أن الحراك الشعبي في العالم العربي، وخصوصاً في مصر وتونس واليمن، لم يشوش على أصالة القيم المترسخة في هذه الشعوب، حيث لم تسجل أية حالة سرقة أو اغتصاب، ولم يعنف أو يرهب أحداً من أتباع الديانات المتواجدة، بل وقع اندماج وانصهار عجيبين في ساحات التغيير.

ولئن الموضوع يتسم بطابع التعقيد والتركيب، فقد ارتأينا أن نحاور الدكتور يحيى الـيـحيـاوي، باعتباره خبيراً في مجال الإعلام في سياق تحولاته، فقد ألف في الموضوع عشرات الكتب، ونال جائزة المغرب الكبرى للكتاب بكتابه: «الاتصالات في محك التحولات» سنة ١٩٩٦م. ويعد الدكتور الـيـحيـاوي، واحداً من

المفكرين العرب الذين امتازوا بخصوصية التأليف، ولعل الإطالة السريعة على بعض من مؤلفاته، تعضد هذا الاستنتاج، كما يعد الدكتور الـيـحياوي، من بين القلائل الذين انشغلوا وبحثوا في مواضيع ذات راهنية وجدة في الساحة الفكرية العربية، حيث كان اشتغاله مبكراً بسوسيولوجيا الإعلام، وتأثير القنوات الفضائية على المشاهد العربي، وعلاقة العولمة بالإعلام والتأثيرات المحيطة لهذه الجدلية، وفي الفترة الأخيرة اقتحم مجال اقتصاد المعرفة والتكنولوجيات الحديثة ودورهما في تحديث الشعوب.

في سبيل التقديم

نماء: دكتور يحيى الـيـحياوي، هل يمكن أن تقدم لنا نبذة أولية عن حياتكم العلمية ودواعي تخصصكم في مجال علوم الإعلام؟
الدكتور الـيـحياوي: أنا خريج جامعة محمد الخامس بالرباط، وخريج المدرسة الوطنية العليا للبريد والاتصالات والفضاء بباريس. كان أول مقال لي بجريدة لوموند الفرنسية بأواخر ثمانينات القرن الماضي، ترجم للعربية ونشر بأكثر من منبر بالمغرب. وكان عن العالم الثالث والنظام الإعلامي العالمي. من حينه، وأنا مواظب على الكتابة، حتى أصبحت جزءاً من طقوسي اليومية تقريباً، إذا استثنينا ما أقضيه بالعمل لضمان قوت العائلة.
أعتقد أن ولوج عالم الكتابة في حالتي الخاصة تأتي من الصدفة المحضة، بل عن مقال بجريدة لوموند جاء بالـحاح من صديق فرنسي، على الرغم من تذرعي في حينه بأن الكتابة شأن خاصة، وليس العامة مثلي. ثم كانت أطروحتي عن الاتصالات

في العالم من خلال النموذج البريطاني، وقد فتحت لي الطريق للاهتمام بمجال التقنيات واقتصاد الشبكات وغيرها، وفسحت لي في المجال لمعرفة القيمة الكبرى للمعلومات في نمو الدول والشعوب.

وقد تسنى لي أن أصدر أكثر من كتاب في هذا المجال، لكن الثورة التكنولوجية وسعت من مجال اهتمامي، وأوضحت لي بأن الأهم فيما أقوم به يجب أن يطال مجالات فرعية قريبة من الاتصالات كالتلفزيون والإنترنت والمعلومات وما سواها. وهي كلها روافد تشتغل بهذا الشكل أو ذاك على المعلومة، وعلى رواجها وتداولها واستهلاكها على نطاق واسع.

الأصل إذن كان بالاتصالات كتقنيات اتصال وتواصل، ثم تفرع تدريجياً ليطال الإعلام كوسيلة لنقل المعلومة بين باعث لها ومتلق لها أو مقتن لها. المعالجة كانت بنظري ولا تزال مرتكزة ليس فقط على الإعلام والاتصال كأدوات، بل وأيضاً كمضامين؛ لأنه لا قيمة لوسيلة إعلامية، إذا لم تكن حاملة لمنظومة معلوماتية وقيمة ورمزية وما سواها. وإذا لاحظت معظم الأبحاث التي قمت بها، ستلاحظ أن هذا هو العنصر الناظم في الشكل والمضمون. بالمحصلة، فأنا لا أدعي التخصص الضيق، بل أبحث في المخفي في خطاب الإعلام، ودور القائمين عليه في توجيهه أو تأطير الرأي العام. أنا هاو لمجال اشتغالي، أو لنقل أنا عاشق له ومولع به.

موقع خبراء الإعلام في استشراف الثورات

نماء: صدرت لكم دراسات كثيرة في علوم الإعلام منها «المحطات الفضائية في العالم العربي/ الإسلامي: تحليل في المضامين الثقافية»، وكتاب «العولمة: الاتصال/ العالم، تطرف الليبرالية الكونية والفكر الواحد» وكتاب «الوطن العربي وتحديات تكنولوجيا الإعلام والاتصال» وكتاب «العولمة ورهانات الإعلام، هذا» بالإضافة إلى عشرات الكتب الأخرى باللغة العربية والفرنسية، قبل أن ينطلق الربيع العربي، هل سبق أن استشرفت من خلال أبحاثكم دوراً مفترضاً لتقنيات الإعلام والانترنت في إحداث هذا التحول الذي يعرفه العالم العربي؟

الدكتور البحايوي: معظم الدراسات المتوفرة اليوم حول العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع والسياسة تبين أن التقنيات كان لها دور أساس في تحريك البنى المؤسسية القائمة، وكان لها الفضل في ظهور أشكال جديدة من العلاقات بين الأفراد والجماعات. انظر مثلاً كيف كان تأثير اختراع المطبعة على المعرفة بأوروبا، وكيف دمرت احتكار الكنيسة للدين وتأويلها له بالطريقة التي تحمي مصالحها.

وانظر كيف كان للصحافة المكتوبة دور خطير على مستوى الحركات النقابية بفرنسا وألمانيا ثم بروسيا وأمريكا وغيرها؟ وانظر ما فعلته الإذاعة ثم التلفزة ثم الهاتف من تحولات كبرى على مستوى وعي الناس وسبل اتصال بعضهم ببعض وتواصلهم

دون صعوبات تذكر. هذه أمور مثبتة في علم الاجتماع الإعلامي وفي الدراسات السوسولوجية والاقتصادية والثقافية ويضيق المجال للتفصيل فيها هنا.

ويضيق المجال أيضاً لتبيان مدى ما حملته طفرة الأقمار الصناعية وانتشار الفضائيات والانفجار المعلوماتي الضخم الذي واكب ظهور ثم انتشار شبكة الإنترنت بكل بقاع العالم. دراسات التأثير هنا قائمة وثابتة ولا تحتاج إلى التأكيد. وقد كتبت في هذا المجال عندما نشرت كتاب «الإرهاب وأممية الاحتجاج على العولمة»، ثم كتاب «في الثقافة والعولمة والتكنولوجيا»، ثم كتاب «كونية الاتصال وعولمة الثقافة» وغيرها.

بالرد على السؤال مباشرة أقول التالي: من الادعاء الخالص القول بأنني أو غيري استشرف موجة الانتفاضات بالعالم العربي، أو تنبأ بالشكل الذي ستأخذه هنا أو هناك. كتبت كما كتب غيري بأن الشعوب العربية تعيش في ظل نظم قهر واستبداد، ترتهن خيراتها وتستبيح أراضيها وتضرب بالنعال والرصاص عندما تطالب بالحق في العيش والحياة الكريمة. وكتبت كما كتب العشرات مثلي أو ممن لهم نفس الرؤية، بأن الوضع لا يمكن أن يبقى على هذه الحال، وأن التغيير قادم لا محالة لأنه سنة من سنن الكون. وقلنا أيضاً بأنه كلما تأخر التغيير كلما كان الثمن مرتفعاً، وأنه من الأولى أن يتم ذلك بسرعة حتى لا تتعسر الأمور في القادم من أيام. كل الباحثين في علم المستقبلات ونظريات الاستشراف أكدوا ذلك، لكن الحكام لم يعتبروا، فتركوا الأمور تتعفن حتى

بلغ السيل الزبى، فكان ما لاحظناه بداية العام ٢٠١١، ولا يزال مده جارفاً بهذا البلد العربي أو ذاك.

أما عن دور تقنيات الإعلام وكذلك شبكة الإنترنت، فأنا أتصور أن دورها كان قوياً ومؤثراً للغاية، لكنه لم يكن دوراً حاسماً. الحسم كان للشعوب، للجماهير وللشباب بالساحات العامة الواقعية قبل الافتراضية، وسنعود لهذه النقطة فيما بعد.

الإعلام الجديد...

جدل الدور الحقيقي في الثورات

نماء: مع انطلاق الربيع العربي، وصف العديد من المراقبين الثورات بكونها ثورات فايسبوكية، في حين انتقد البعض الآخر هذا الوصف دون أن يقللوا من أهمية الشبكات الاجتماعية في تفسير الصحة الديمقراطية في العالم العربي، في نظركم ما الدور الذي قامت به هذه الشبكات الاجتماعية في إحداث الثورة؟

الدكتور الـحيـاوي: أتصور أن دور الفضائيات وشبكة الإنترنت كان مهماً للغاية؛ لأن هذه الوسائل جعلت من مجريات الأحداث وقائع عالمية، ومن الانتفاضات مادة متداولة على نطاق دولي، تجلب التعاطف والتضامن الدوليين، لا بل وتحول دون الحاكم ودون أن يستمر أخلاقياً في قتل الجماهير بالشوارع والساحات. وهذا أمر لا جدال فيه.

لكنني بالمقابل من الذين يعتقدون أن الإنترنت والشبكات

الاجتماعية إنما كانت عنصراً مساعداً، وليس بأي حال من الأحوال عنصر الحسم الذي ينسبه البعض لها. إنها ترجمت افتراضياً ما يجري بأرض الواقع، ولم تخلق هذا الواقع حتى ندعي بأنها حسمت الصراع لصالح الجماهير.

صحيح أن الشبكات الاجتماعية، والفيسبوك تحديداً، قد أسهم في الزيادة من منسوب تواصل الشباب المنتفض، وتدعيم التنسيق فيما بينهم فيما يخص أماكن وأوقات التواجد، وطبيعة المستجدات المطلوبة المفروض رفعها. كل هذا صحيح، لكن ذلك لا يعوض التواجد على الأرض يوم الاحتجاج، بدليل أن قطع الحكومة المصرية لشبكة الإنترنت، لم يقلل من حجم المتظاهرين، ولا من حدة شعاراتهم ومطالبهم.

وبالتالي، فأنا أزعّم أن الشبكات الاجتماعية، من فيسبوك وتويتر ودايلي موشين ويوتوب وغيرها، كانت عناصر ضرورية، لكنها لم تكن كافية لحسم مصير حركات الاحتجاج ضد الحاكم. بمعنى، أنه لولا التواجد والضغط بالواقع الحقيقي لما كان للواقع الافتراضي أن يبلغ مداه في التغيير. وهذه أمور كتبت عنها قبل أن تظهر هذه الشبكات.

نماء: هناك بعض التحاليل التي تؤكد على دور العامل الخارجي في هذه الثورات، وتستند في مؤشراتنا على الدعم الغربي والأمريكي على الوجه الخصوص لحرية الانترنت والضغط على العالم العربي في هذا الاتجاه، إلى أي حد يمكن أن يكون

هذا التحليل علمياً؟ وهل ظهور الشبكات الاجتماعية يندرج ضمن أجندة سياسية أو استراتيجية؟

الدكتور الـحيـاوي: هذه الحركات لا تزال حامية الوطيس، حتى وإن خفت نسبياً من بين ظهرائي الدولتين الرائدتين، تونس ومصر. بالتالي، فمن الصعب حقاً تقييم العوامل الكبرى التي كانت خلفها، أو استشراف المآلات التي قد تكون من نصيبها في المستقبل. الحراك قوي للغاية، ويستوجب ترك المسافة معه حتى تتبين الأمور وتتضح. هذا من الناحية المنهجية الصرفة. ما سوى هذا، فثمة اجتهادات لفهم ما جرى ويجري.

أعتقد أن الخارج، تماماً كالشبكات الاجتماعية والفضائيات، كان له دور على مستوى الضغط الضمني على الحكام، لكن ذلك لم يبلغ بنظري مستوى حسم المعركة لفائدة هذا الطرف أو ذاك. الخارج ضغط بناء على مصالحه، والشبكات الاجتماعية والفضائيات أسهمت في ترويج الرسالة على نطاق عالمي، لكن الحسم كان للشعوب والشارع.

لو سلمنا بأن الغرب وأمريكا تحديداً، لم يضغط مباشرة لإزاحة هذا الحاكم أو ذاك، فإنه ركب ناصية الشعوب، ولو نفاقاً، عندما تبين له أن الرهان على الحكام بات مضيعة للوقت وحساباً خاطئاً.

أما عن سؤالك حول اندراج الشبكات الاجتماعية في إطار حسابات سياسية واستراتيجية، فأنا أزعم، لو فهمت السؤال

جيداً، أن لكل وسيلة إعلامية وتواصلية حسابات سياسية، تضرر في ثناياها أجندات محددة يتم توظيفها لخدمة هذه المصلحة الآنية أو البعيدة المدى أو تلك. أما إذا كان المقصود بالسؤال هو النظر في خلفية نشر هذه الوسيلة الإعلامية والاتصالية من لدن الغرب، فأنا أتصور أن السؤال موضوعي ودقيق، لكن العبرة في الوسيلة أو التقنية هو بالاستخدام وبالاستعمال، والدليل على ذلك أن شبكة الإنترنت أنشئت لحماية المنشآت النووية الأمريكية من ضربة نووية محتملة من لدن السوفيات، لكنها غدت بمرور السنين وسيلة اتصال وتواصل ومعرفة، وأداة تصريف الاحتجاجات في الحالة العربية منذ يناير من هذا العام وإلى حينه.

نماء: بحسب المؤشرات التي ظهرت على الساحة السياسية والثقافية والقيمية، يلحظ وجود تأثير قوي للشبكات الاجتماعية في تفسير بعض هذه التحولات، في نظركم ما هو المدى الذي يمكن أن يصله تأثير هذه الشبكات على المستوى القيمي والسياسي في المنطقة العربية؟ وهل تتصور في ظل تداخل المحلي بالدولي، إمكانية لدور الدولة الوطنية في مواجهة هذه التحولات؟

الدكتور البحياوي: تأثير الشبكات الاجتماعية كما قدمنا لها من قبل، ليس من قبيل الفعل المباشر في السلوك والتمثل، إنه من قبيل التداعيات التي تترتب عن ذلك في الزمن والمكان، وعلى المدى المتوسط والطويل تحديداً، إذ من المتعذر حقاً ملامسة التأثير على المستوى الكمي أو النوعي، أو تحديد مدى تأثير هذا الرافد الإعلامي أو ذاك. هذه أمور معقدة للغاية، لا يمكن

صياغتها بنماذج أو بصيغ رياضية ثابتة. إنها من مجال العلوم التي لا تخضع للتنميط الرياضي أو الإحصائي.

ومع ذلك، فبالإمكان قول التالي: إن هذه الشبكات قد حملت جديداً على مستوى طرق وسبل تواصل الأفراد والجماعات، وتجاوزت بذلك على المباشر الحي؛ أي: على المنشور والمطبوع والمقروء الذي لطالما كان أداة الحركات الاحتجاجية قبل ظهور هذه التكنولوجيات الجديدة.

ويمكننا القول أيضاً بأن هذه الشبكات قد ساهمت بقوة في رفع منسوب الوعي لدى الشعوب، وتأكدها من أنها هي مصدر الشرعية، تمنحها لمن تشاء وتزيحها متى بدا لها ذلك وارداً أو قابلاً للتحقيق، وأن هذه الشبكات قد أفرزت قيما جديدة لعل أهمها بالمطلق القبول بالآخر في تنوعه واختلافه وتباينه ما دامت المطالب موحدة والمصير مشترك.

ويمكننا القول بالمحصلة، إن هذه الشبكات أبانت بأن ثمة شعوباً حية ويقظة حتى وإن خضعت لعقود من الظلم والاستبداد والإهانة والارتهان.

أما عن دور الدولة الوطنية في كل هذا، فأنا أتصور أن دورها لا يزال قائماً، لكنه ليس مركزياً كما كان الأمر من ذي قبل. بالتالي، فقد باتت، على الأقل في الوطن العربي، مطالبة بإعادة النظر في السلوك الأمني والابتزازي الذي أفرغها من محتواها، وجعلها أداة قمع ومصادرة للرأي. ولك أن تلاحظ

كيف بات حال الشرطة في مصر بعد سقوط نظام مبارك، وكيف طالب الناس هناك بحل جهاز أمن الدولة.

الشعوب لا تريد دولة أمنية أو استخباراتية. إنها تريد دولة رعاية وحفظ كرامة وتنمية. وهذا ما لم يدركه العديد من الحكام العرب بمشرق الوطن العربي وبمغربيه.

الإعلام الجديد... وإمكانية المحاصرة

نماء: في نظركم ما هي الخيارات التقنية والسياسية التي تملكها الدول للتعامل مع الثورة الرقمية ومع التأثير القوي للشبكات الاجتماعية؟

الدكتور اليحياوي: أنا أزعم، وقد كتبت في هذا أكثر من عشر سنوات، بأن الدولة الوطنية زمن العولمة، باتت محاصرة وبقوة من جهتين: من لدن الشركات المتعددة الجنسيات التي تفرض شروطها على هذه الدولة أو تلك، حتى داخل الدول المتقدمة. ومن لدن المستويات الدنيا بداخلها والتي رأت بأن الدولة لا تضمن لها الحماية بزمن التكتلات الاقتصادية الكبرى ومد الشركات العابرة للحدود. وهو ما بدا جلياً من خلال عودة الأفراد لجماعاتهم الأصلية، للغاتهم، لتقاليدهم الأصلية، لتراثهم، لهويتهم ولمرجعياتهم القيمة. القصد هنا هو الاحتماء بمستويات دنيا في غياب حماية من لدن المستويات العليا وفي مقدمتها الدولة الوطنية أو ما تبقى منها.

هذا جانب أساسي أفرزته ظاهرة العولمة وتزايد مد

الخصوصية، وتراجع دور الدولة في حماية الأفراد والجماعات بالزمن والمكان، فأدى ذلك إلى لجوء هؤلاء للاحتماء بالمستويات الدنيا الغير رسمية بالتأكيد، لكنها ناجعة وفعالة.

أما الجانب الثاني المرتبط بالسؤال فيتعلق بكيفية تعامل الدولة مع هذه الشبكات، ومع الثورة الرقمية بوجه عام. أتصور أنه إذا كان المقصود توظيف هذه الثورة الرقمية لبناء اقتصادات ومجتمعات معرفية، فهذا ممكن، إذ الثورة إياها هي بمثابة مدخل لتعميم التعليم والتعلم وترويج المعلومة التي هي كنه التنمية والتقدم.

أما إذا كان المقصود من السؤال هو كيفية درء مخاطر هذه الثورة والشبكات الاجتماعية المترتبة عنها، فإن الأمر يختلف لاعتبارين اثنين: الأول لأن الدولة كإطار مؤسساتي تقليدي لا تستطيع الفعل في شبكة عالمية غير ممرضة وافترضية. والثاني؛ لأن موجات الاحتجاج قد تسلك مسالك أخرى لا علم للدولة الوطنية بها، من قبيل التنسيق من خارج حدودها، من خلال أبناء الوطن المتواجدين بالخارج.

أنا أعتقد أنه قد آن الأوان لنوظف هذه الثورة الرقمية لخدمة شعوبنا، على مستوى التعليم ونشر المعلومة والمعرفة، وتعميق التبادل والحوار، لا أن نتخذ منها عدواً ونقيضاً يستوجب محاربته والتضييق عليه... أو استخدامه للتجسس على حميميات الأفراد والجماعات.

الإعلام الجديد... تحولات القيم والمفاهيم

نماء: حسب المعطيات التي توفرها حصيلة الربيع العربي، فإن الشبكات الاجتماعية لعبت دوراً أساسياً في دعم التحول الديمقراطي وتيسير التواصل السريع بين مكونات الحراك الشعبي، لكن هناك من يرى أنه قبل هذه العملية سبقت عملية أخرى تتعلق بدور هذه الشبكات في التحول القيمي الذي حدث في العالم العربي، في نظركم كيف تقيمون هذا الدور؟ وما علاقته بالدور الذي قامت به هذه الشبكات بخصوص دعم التحول الديمقراطي في العالم العربي؟

الدكتور اليحياوي: هذه الشبكات لم تكن، كما سبقت الإشارة، إلا عاملاً مساعداً وفاسحاً في المجال لهذه الحركات، على أن العنصر الحاسم كان للشعوب ولتجمعها بمئات الآلاف بالساحات العامة وبالطرق والأزقة ومن على الشرفات أيضاً.

صحيح أن هذه الشبكات قد دعمت التحول (ولا أقول التحول الديمقراطي؛ لأن الحراك الملاحظ بتونس ومصر لم يفرز ديموقراطية بعد). وصحيح أنها لعبت دوراً تجنيدياً لا يمكن الاستهانة به أو إنكار مفعوله. هي كانت العنصر الضروري بالتأكيد، لكنها لم تحسم المعركة. الذي حسم هذه المعركة هو الفعل والتواجد بأرض الواقع. هذا اعتقاد لدي راسخ، على الأقل بالقياس إلى ما لاحظته في سياق مستجدات إعلامية وتواصلية سابقة.

من جهة أخرى، فأنا ألاحظ أنه لم يكن لهذه الشبكات أن تؤثر وتدفع بجهة التحول، لولا توافر القابلية لذلك. بمعنى أن الشعوب بلغت من الغبن والظلم والضييم درجة لم تعد القابلية لديها متوفرة لتحمل المزيد. بالتالي فالاعتقاد بأنه كان ثمة وعي و«تحول قيمي» قبل الحراك الشعبي العربي ليس مجاناً للصواب كثيراً؛ لأن الشعوب، على جهلها وجوعها بلغت من الوعي «الطبيعي» ما يجعل منظومة قيمها ترفض الانصياع والاستمرار في تحمل الذل والإهانة إلى ما لا نهاية.

القصد هنا هو القول بأن القابلية كانت قائمة، سواء على مستوى وعي الشعوب، أو على مستوى تطلعها لتجاوز واقع حال مفاده التأويل الخاطئ والظالم لقوله تعالى... ﴿وأطيعوا أولي الأمر منكم﴾.

نماء: هناك من يرى أن العالم الغربي راهن على إحداث تحول قيمي عميق في العالم العربي مبني على تعزيز ثقافة الفردانية وقيم الاستهلاك، ودفعت في اتجاه بناء نموذج ديمقراطي عربي غير مؤسس على هويته الإسلامية ومعادلته الاجتماعية، وإنما مبني على ثقافة الفرد، في نظركم إلى أي حد نجحت الشبكات الاجتماعية في إحداث هذا التحول؟

الدكتور اليعياوي: أزعّم أن العديد من المستجدات التكنولوجية في ميدان الإعلام والاتصال قد أثرت في سلوك الأفراد والجماعات بهذا الشكل أو ذاك. وأزعّم أن التلفزيون

مثلاً والإنترنت والابث العابر للحدود قد أسهم في تعميم أشكال في الاستهلاك مرتكز على الذات وعلى الفرد وعلى الركض خلف الربح السريع بصرف النظر عن سبل وطرق تحصيله.

وأزعم بالتالي أن العديد من القيم تراجعت والعديد منها تقدم؛ كالنفور من القيم الاجتماعية التي تنشأ التضامن والتكافل والتواصل المباشر وهكذا. هذه أمور معروفة ولا مجال للتفصيل فيها.

بخصوص الشبكات الاجتماعية، أتصور أنها خلقت اتصالاً لكنها لم تخلق تواصلاً. أعني أنها سهلت من سبل الاتصال الأدوات، لكن على حساب قيم الحميمية والحرارة التي غالباً ما تصاحب عملية التواصل. سيكون لهذا تأثير لا محالة على مستوى القيم، لكن ذلك لن يكون من شأنه تهديد القيم المتجذرة في القلوب قبل العقول. والدليل على ذلك أن الجماهير التي نزلت بمئات الآلاف بميدان التحرير لم يترتب عنها عنف بين عناصرها، ولا تحرشاً من نوع ما بهذه المرأة المشاركة أو تلك الفتاة. وهذا لوحده يبين أن القيم الأصل هي القاعدة، في حين أن القيم الدخيلة غالباً ما لا تجد لها إمكانية في التموطن أو التمكن من الفرد.

(٥)

الثورات العربية في مفهوم علم الاجتماع الثقافي

حوار مع عالم الاجتماع التونسي الدكتور محمود الذواودي

بين يدي الحوار

لا تزال دراسة الحالة التونسية تحتاج لمزيد من القراءة والتدقيق فيما وقع، والمتابعة الفاحصة لتفاعلات ما بعد الثورة، خصوصاً وأنها صارت نموذجاً ملهماً في التغيير والإصلاح، وأنتجت معها تداعيات ثورية دالة برزت بحدة في النموذج المصري ومخاض آخر، مستمر في المنطقة برمتها.

إنّ الحالة التونسية تمثل حالة مخبرية لفهم تطوّرات الأحداث في الوطن العربي، وفهم أسباب قيام الثورات في الوطن العربي رغم مرور وقت قصير على إنجازاتها الثورية، لكن الأمر يقتضي نوعاً من الانخراط العلمي الواعي في دراسة هذا النموذج بهدف استيعاب التحول الكبير الحاصل في المنطقة، واستكشاف ما قدمه هذا النموذج التونسي من دروس وعبر، تؤكد

على أن القهر والاستبداد والسلخ من الهوية لا يؤدي بالضرورة إلى تفكيك الإنسان من هويته وثقافته، فالثورة التي قادها الشعب التونسي، والتي أبانت على مستوى عال من الانضباط والوعي والرشد، برهنت على فشل المشروع الاستئصالي في سلخ المجتمع التونسي من هويته رغم القمع والإبادة التي تعرضت لها الحركة الإسلامية، بل كثير من الشرائح المتدينة في تونس؛ وتحدث الاستبداد وانتصرت في الأخير للحريات والحقوق.

إن الحاجة ماسة إلى رؤية عالم الاجتماع، الفاحصة والمتأملة في الظواهر، والبعيدة عن التحليلات الانطباعية الجزئية والنماذج التفسيرية المنغلقة على اللحظة. وفي هذا السياق، نلتقي في هذا الحوار الفكري مع أحد علماء الاجتماع التونسيين المرموقين وهو الدكتور محمود الذوايدي، صاحب نظرية الرموز الثقافية ودورها في إطالة عمر الجنس البشري، والذي يكتب ويتكلم بثلاثة لغات العربية والفرنسية والانجليزية، وله العديد من البحوث بهذه اللغات، من بينها: «الوجه الآخر للمجتمع التونسي» و«التخلف الآخر: عولمة أزومات الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث» و«أضواء جديدة على محددات العقل العمراني الخلدوني» وغيرها من الدراسات والمقالات العلمية، إنه مبدع العديد من المقولات النظرية والنماذج التفسيرية في فهم التحولات المعاصرة برؤية عربية إسلامية، متحيزة للحضارة الإسلامية ومنفتحة على تطورات العالم، لتتطرح معه من زاوية العلوم الاجتماعية، طبيعة إدراكه للأبعاد الثقافية للثورة التونسية

وتفكيك التحولات الكامنة في وضع ما بعد الثورة وتحليل الآفاق والتحديات الخاصة بالثورة التونسية ومآلاتها.

في سبيل التقديم

نماء: الدكتور محمود الذوادي لو تعطينا في البداية نبذة عن مساركم العلمي وتكوينكم الأكاديمي وطبيعة اهتماماتكم الفكرية والمعرفية؟

الدكتور محمود الذوادي: لقد تخصصت في دراسة الآداب الإنجليزية وعلمي النفس والاجتماع في العراق والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ودرست كأستاذ جامعي في كندا والجزائر والسعودية وتونس وماليزيا وعمان.

أما عدد الكتب التي نشرتها باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية فهو ٢٢: تسعة منها من تألّفي، وساهمت بكتابة فصل في اثني عشر كتاباً، وقمت بترجمة كتاب واحد من الفرنسية إلى العربية. نشرت باللغات الثلاث أكثر من ١٥٠ دراسة وبحثاً ومقالات. يتمحور كل ذلك في ستة مواضيع رئيسية تركّزت عليها كتاباتي وأنشطتي الثقافية والفكرية وهي:

١ - المجتمع التونسي.

٢ - الفكر العربي الإسلامي.

٣ - الفكر الخلدوني.

٤ - عالم الرموز الثقافية.

٥ - التخلف الآخر.

٦ - الجريمة والانحراف.

ويضاف إلى هذه المحاور الستة جزء سابع يشمل دراسات ومقالات ومراجعات كتب عديدة عربية وأجنبية في مواضيع متنوعة. كما أنني شاركت في عدد كبير من الندوات والمؤتمرات التونسية والعربية والعالمية. كما قمت بالإشراف على رسائل شهادات التعمق في البحث/ الماجستير وأطروحات الدكتوراه وبيحوث ميدانية في إطار جامعي كجزء هام من تجربتي الجامعية والفكرية. يأتي في طليعة حصاد تلك الأعمال والجهود توصلي إلى ابتكار نظرية الرموز الثقافية ومجموعة من المفاهيم المستلة من واقع المجتمعات المغاربية على الخصوص: التخلف الآخر، الازدواجية اللغوية الأمانة واللوامة، الازدواجية اللغوية الأنثوية، الشخصية التونسية المستنفرة. وهي مساهمة في مسيرة علم الاجتماع العربي. إذ لا حضور له مع غياب نظريات ومفاهيم سوسيولوجية أصيلة من ابتكار علماء الاجتماع العرب أنفسهم. كما أنني أنتظر نشر ثلاث كتب عام ٢٠١١م.

الثورة... في مفهوم علم الاجتماع الثقافي

نماء: بصفتكم أحد علماء الاجتماع العرب المؤسسين لعلم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية، اعتبرتم الثورة التونسية، ثورة في منظومة خريطة الرموز الثقافية، ماذا تعني بالرموز الثقافية؟ وما صلة ذلك بتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتراكمة والتي ساهمت في إسقاط نظام بن علي التسلطي؟ بمعنى هل الأمر يتعلق بثورة سياسية ذات نفس ديمقراطي اجتماعي؟ أم

هي في العمق تطور في الوعي السياسي يعبر عن حصول طفرة ثقافية؟

الدكتور محمود الذواوي: يعني مصطلح الرموز الثقافية عندي تلك السمات التي يتميز بها الجنس البشري عن بقية الأجناس والدواب الأخرى. وهي بالتحديد: اللغة المنطوقة والمكتوبة والفكر والدين والمعرفة/العلم والأسطورة والقوانين والقيم والأعراف الثقافية.

أما الثورة التونسية فهي ترجع في المقام الأول إلى ثورة هادرة في منظومة الرموز الثقافية في الحقل السياسي ولكن ليس على منظومة الرموز الثقافية الاستعمارية مثل اللغة الفرنسية وتعويضها بتوطين اللغة العربية في كل قطاعات المجتمع التونسي.

نماء: إن الطرح الفكري المختصر لعلم الاجتماع الثقافي يسمح لمركزية اللغة في صميم هوية الإنسان وإنسانيته وسيادته في هذا العالم، هل إسقاط النظام السياسي في البلاد، يعني نهاية المشوار، أم أن الأمر يتطلب تغييراً لغوياً ثقافياً يستعيد السيادة اللغوية والثقافية للمجتمع التونسي؟

الدكتور محمود الذواوي: في تقديري، الثورة الحقيقية هي تلك الثورة التي تمكن الناس من استعادة السيادة اللغوية والثقافية في المجتمع التونسي. وهذا ما لم يحصل فعلاً، وهناك نخب تونسية تنادي بالقطيعة مع اللغة العربية والإسلام؛ أي: بعدم الثورة على رواسب الاستعمار الفرنسي.

نماء: لكن ما هي جذور ضعف المناداة بواجب الالتزام
باحترام السيادة اللغوية في المجتمع التونسي المعاصر؟

الدكتور محمود الذواوي: يعود ضعف المناداة لصالح
السيادة اللغوية بالمجتمع التونسي إلى حضور شامل لأجيال تونسية
من عهدي الاحتلال والاستقلال مزدوجة اللغة والثقافة تهيمن
عليها اللغة الفرنسية وثقافتها. فأغلبية هذه الأجيال صاحبة «عقول
سجينة للغرب» كما عبر عن ذلك عالم الاجتماع الماليزي الشهير
سيد حسين العطاس. ومما لا شك فيه أن هذا الوضع ينطبق إلى
حد كبير على الأجيال في المغرب والجزائر.

صراع الهوية واللغة في مجتمع ما بعد الثورة

نماء: ما هي تجليات الصراع حول الهوية والقيم في
تونس، في مجتمع ما بعد الثورة؟

الدكتور محمود الذواوي: يتمثل العامل الحاسم وراء طرح
قضية الهوية للمساءلة والنقاش، في النظام التعليمي التونسي
المزدوج اللغة والثقافة الذي تهيمن فيه لغة المستعمر وثقافته وفكره
قبل الاستقلال وبعد الثورة. حيث تفيد معظم المؤشرات أن
التونسيات والتونسيين الذين يقومون بمساءلة مشروع الانتماء
العربي الإسلامي للشعب التونسي وينادون بتغيير البند الأول من
الدستوري التونسي لعام ١٩٥٩م أو هم يدعون للقطيعة الكاملة مع
التراث العربي الإسلامي هم تونسيات وتونسيون ذوو تكوين تعليمي
في اللغة والثقافة والفكر يغلب عليه اللغة الأجنبية والثقافة والفكر:

أي الاغتراب عن اللغة الوطنية للشعب التونسي وعقيدته الإسلامية وثقافته وفكره الأصيلين. وهذا ما يفسر في المقابل أن التونسيات والتونسيين أصحاب التكوين التعليمي الزيتوني القديم والحديث لم يعرف عنهم مساءلة ومحاکمة انتساب الشعب التونسي إلى الهوية العربية الإسلامية. وتتجلى هذه المقارنة بأكثر وضوح في تأثير نظام التعليم على قضية الهوية بين مشاهير شيوخ جامع الزيتونة وأبنائهم وبناتهم. فمن ناحية، فبسبب تعليمهم العريق في الثقافة العربية الإسلامية، فإن شيوخ جامع الزيتونة وخريجي التعليم الزيتوني هم الأكثر دفاعاً عن هوية الشعب التونسي العربية الإسلامية.

ومن ناحية أخرى، فأبناء وبنات هؤلاء الشيوخ أصبح البعض منهم اليوم ينادون ويعملون لصالح تغيير الهوية العربية الإسلامية للشعب التونسي. ويعود تفسير هذه الظاهرة الغريبة إلى نظام التعليم المفرنس لغة وثقافة وفكراً الذي اختاره لأبنائهم وبناتهم مشاهير شيوخ جامع الزيتون في القرن العشرين. وبعبارة أخرى، قل لي ما هي طبيعة تعليمك أقل لك بأي لغة ستفضل الكلام والكتابة وبأي رؤية فكرية ستحلل الأمور والقضايا.

نماء: لا شك أن الصمت عن عدم التحرر من ما أسميته بـ: «التخلف الآخر» والفشل في كسب رهان الاستقلال الثاني، وفك الارتهان مع الإرث الاستعماري الثقافي، سيجعل الثورة التونسية ثورة منقوصة، ماذا يعني ذلك في نظركم؟ وما هي آثار هذا الفشل على ثقافة المجتمع ونسق قيمه؟

الدكتور محمود الذواوي: تأتي أهمية كسب رهان المعركة

ضد التخلف الآخر في المجتمع التونسي من النجاح في المقام الأول في استرجاع السيادة اللغوية الثقافية المفقودة. إذ يصعب بدون ذلك الحديث عن ثورة حقيقية في المجتمع التونسي تؤهله لصنع حاضره ومستقبله بنفسه، وبالتالي إلى الظفر بعربون النهضة والتقدم على أقدام راسخة تبشر بانبلاج فجر عهد جديد لمصير هذا المجتمع الذي قاد الثورات العربية في مطلع ٢٠١١م.

ومن جهة أخرى، هناك تحديات عديدة مطروحة ما بعد الثورة لا تبشر بقدرة التونسيين على تبني نظام تعليم جديد تكون فيه اللغة العربية وثقافتها وفكرها في المكانة الأولى في القلب والعقل والاستعمال عند التونسيات والتونسيين.

نماء: هذا يعني أن الثورة مطروح عليها كسب رهان ما تسميه بـ: «التعريب النفسي» من خلال تحدي إصلاح وضع الفصحى المختل؟

الدكتور محمود الذواوي: طبعاً؛ لأن غياب التعريب النفسي لدى التونسيين هو نتيجة لمجموعة من العوامل: نشر المستعمر للغته وتعليم التونسيين بأن الفرنسية أفضل من العربية. فعلاقة الغالب بالمغلوب سهلت استبطان التونسيين لما علمهم المستعمر. ومما زاد الطين بلة أن الذين حكموا تونس بعد الاستقلال وبعد الثورة يغلب عليهم هذا الموقف الاستعماري من اللغة العربية. ومن ثم، يصعب توقع حصول تعريب نفسي واسع بين التونسيات والتونسيين في القريب العاجل يصلح وضع العامية التونسية واللغة العربية الفصحى.

الثورة... الحاجة إلى ثورة الثقافية

نماء: ما هي حظوظ كسب تحديات ما بعد الثورة التونسية في ميزان علم الاجتماع الثقافي وعلم النفس الاجتماعي؟

الدكتور محمود الذواودي: إن حظوظ الثورة التونسية في النجاح تحتاج في منظوري علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي إلى ثورة ثقافية تكسب المجتمع التونسي السيادة اللغوية الثقافية المفقودة منذ عهد الاستقلال.

نماء: ما مدى قابلية تعميم النموذج التونسي، على باقي الحالات الأخرى، وهل يمكن من منظور علم الاجتماع امتلاك نموذج أكثر تفسيرية في فهم حالة الثورات العربية بكل تحدياتها ورهاناتها وآفاقها؟

الدكتور محمود الذواودي: لقد كتب الكثير عن الأسباب المباشرة وراء الانتفاضات والثورات العربية الحالية. وفي المقابل لم يكتب عن العوامل غير المباشرة. وهذا ما أود لفت الانتباه إليه باختصار. من خلال تحليل «ظاهرة التعاطف والتضامن بين الشعوب»، فتكاد تكون من المسلمات بالنسبة للباحث في شؤون المجتمعات والأمم أن يقول: إن ظاهرة التعاطف والتضامن القويين أو غيابهما بين المجتمعات والشعوب حقيقة بشرية يشهد عليها تاريخ الأمم والشعوب الطويل. تنصدر منظومة العوامل الثقافية [وفي طليعتها اللغة والدين] بقية العوامل الأخرى المؤثرة والمؤدية إلى سلوكيات فردية وجماعية لصالح أو ضد حصول

ظاهرة التعاطف والتضامن بين الأمم والشعوب والمجتمعات البشرية (الذواذي، ٢٠٠٦م).

تلاحظ عموماً ردود الفعل المتعاطفة والمتضامنة أو عكسها بينها في حالتي الفرح أو الترح الذي تتعرض له المجتمعات والشعوب والأمم. فعاملاً اللغة والدين يدفعان الناس، في حالتي اليسر والعسر، أفراداً ومجتمعات وشعوباً وأممًا للتعاطف والتضامن القويين مع من يتحدثون نفس اللغة وينتمون إلى نفس الدين بغض النظر عن المسافات الشاسعة التي قد تفصل بينها؛ أي: كأن العوامل الثقافية المشتركة بينها [اللغة والعقيدة] لا تقيم وزناً إلى عامل البعد الجغرافي بينها؛ أي: كأن للرموز الثقافية لمسات ميتافيزيقية لا تأبه بوجود الحواجز المادية الجغرافية الفاصلة بينها.

فمن الناحية الميدانية، تشهد الأحداث الصغيرة والكبيرة في الماضي والحاضر أن العرب المسلمين يظهرون تعاطفاً وتضامناً كبيرين مع بعضهم البعض في حالتي الفرح والترح. ويتجلى التضامن والتعاطف في شكلين مختلفين يحدد طبيعتهما عاملاً اللغة والدين:

١ - فالعرب المسلمون يعبرون عن تضامنهم المتكرر مع الشعوب المسلمة البعيدة عن العالم العربي ككشمير والفلبين والبوسنة والهرسك والشيخان. ويرجع ذلك التعاطف والتضامن إلى الاشتراك معهم في الدين الإسلامي. ومن جهة أخرى،

فالملاحظات المتكررة تفيد أن الأغلبية الساحقة من المواطنين العرب المسلمين [بما فيهم السكان المسلمون بالمغرب العربي البعيدون جغرافياً عن فلسطين] يعبرون بطريقة عفوية لاشعورية عن تعاطف وتضامن أكبر مع الشعب الفلسطيني المكافح مما نراه لديهم في تعاطفهم وتضامنهم مع الشعوب المسلمة المكافحة في البوسنة والهرسك والشيشان والفليبين. فقد تجاوز عدد التونسيين ١٢ ألفاً الذين هرعوا سنة ١٩٤٨م انتصاراً لأشقائهم الفلسطينيين في وجه المخطط الاستيطاني الصهيوني الذي هدف إلى استلاب أرض من أهلها الشرعيين وتشريدتهم وتسليمها إلى غيرهم زوراً وبهتاناً وغصباً. والأمثلة كثيرة من العالم العربي المعاصر التي تؤكد دور الرموز الثقافية [اللغة، الدين، الفكر، المعرفة/العلم، القيم والمعايير الثقافية، الأساطير...] في تضامن الشعوب العربية مع بعضها البعض في زمن الهزيمة والنصر. فهذه الشعوب عبرت على المستويين الشعبي والرسمي تضامناً كبيراً مع مصرفي هزيمة القوات المسلحة المصرية عام ١٩٦٧م وانتصارها في أكتوبر ١٩٧٣م على إسرائيل. واستمرت تجليات التضامن العربي القوي في السراء والضراء في مطلع القرن الحادي والعشرين سواء كان ذلك مع غزو العراق في ٢٠٠٣ أو مع مقاومة حزب الله وحماس لإسرائيل في ٢٠٠٦م و٢٠٠٩ - ٢٠١٠م على التوالي.

فالتحليل السوسيولوجي لظاهرة الفرق في درجة التضامن والتعاطف هذه يشير إلى مدى أهمية دور اشتراك الناس في لغة واحدة في ازدياد درجة التعاطف والتضامن بينهم. وبالتعبير

الخلدوني، فعاملاً اللغة والدين هما أقوى عناصر المنظومة الثقافية في تشكيل صلابة العصبية/التضامن بين بني البشر [ابن خلدون ١٩٩٣م: ١١٩]. تثير هذه العلاقة القوية بين العناصر الثقافية وظاهرة التضامن والتعاطف بين المجتمعات والشعوب والأمم سؤالاً معرفياً/إبستمولوجياً لا يقبل التهميش ناهيك عن النكران. فالبحث العلمي الأساسي وهاجس الفضول المعرفي والشغف في التعمق في المعرفة كلها عوامل تنادي بضرورة التوقف عند هذا الأمر للغوص في طبيعة تلك الظاهرة واستكشاف أسرارها.

وبناء على ما سبق ذكره، فإنه يمكن تأويل سرعة انتشار معالم الانتفاضات والثورات العربية في أقطار عربية عديدة على أنها نوع من التعبير التضامني بين الشعوب العربية بسبب اشتراك الأغلبية الساحقة في اللغة والدين. وينسجم هذا التفسير مع رؤية علم الاجتماع الثقافي الذي يعطي أولوية قصوى لدور المنظومة الثقافية/الرموزية الثقافية في التأثير على سلوكيات الأفراد والجماعات والمجتمعات والشعوب.

(٦)

الثورات العربية من منظور الحركة الإسلامية

حوار مع المفكر الدكتور حسن مكي
رئيس جامعة الخرطوم

بين يدي الحوار

الحوار مع الدكتور حسن مكي له طابع خاص، فالرجل يتميز باستقلالية في تفكيره وفي رؤاه وله جرأة كبيرة في طرح مواقفه. شكل الحديث عن ربيع الثورات العربية محور النقاش السياسي والفكري والديني والاجتماعي. لا يستسلم للتحليل السطحية والجاهزة، فمثلاً الكثير من المحللين لا ينتبهون للدور الحيوي الذي قامت به الحركات الإسلامية قبل الثورة بسنين من خلال المدافعة والتأطير والنضالي اليومي لبناء الإنسان. لكن د. حسن مكي بخلفيته التاريخية وانتسابه لهذه الحركة، يؤكد على هذا الدور، فهو مثقف عضوي بلغة «غرامشي» بمعنى مثقف من الداخل وليس من الخارج. قد تتفق معه في طرحه، خصوصاً عندما يقلل من أهمية

الخلدوني، فعاملاً اللغة والدين هما أقوى عناصر المنظومة الثقافية
في تشكيل صلابة العصبية/التضامن بين بني البشر [ابن خلدون
العتافة

التكنولوجيات الحديثة في إحداث الثورة معتبراً ذلك نوعاً من
الحتمية التكنولوجية التي لا تستقيم مع التحليل السوسيو تاريخي
والذي يسبر أغوار الحقائق ليستخرج منها الجواهر.
هذا الحوار يساعد في استجلاء صورة أوضح عن طبيعة
التحول في المنطقة العربية، والدور الذي تلعبه الحركة الإسلامية،
وطبيعة التفاعلات التي تجري بين المعامل الداخلي والمعامل
الخارجي، وهو على كل حال يقدم قراءة متفائلة لمستقبل الوضع
العربي، وهو ما ستقرر الوقائع التاريخية اللاحقة والدينامية
السياسية الجارية إمكان تحقيقها.

الدكتور حسن مكي مفكر وسياسي ومثير للجدل. فهو خبيراً في
شؤون القرن الأفريقي، وأنجز أطروحة دكتوراه في موضوع «السياسات
الثقافية في الصومال الكبير» ويشغل اليوم منصب رئيس جامعة
الخرطوم، كما يعمل أستاذاً للأديان وعلم السياسة والتاريخ والفلسفة.
تعرف على الإخوان المسلمين في سن مبكرة، احتضنه
الدكتور حسن الترابي وتأثر بكتابات سيد قطب ومحمد الغزالي،
ودخل السجن ثلاث مرات. له مؤلف حول «قصتي مع الحركة
الإسلامية»، والعديد من المساهمات العلمية والصحفية في العديد
من المنابر الإعلامية سواء المحلية (السودان) أو العربية.

الثورات العربية ودور الحركات الإسلامية

نماء: كيف يفسر الدكتور ما حدث من ثورات عربية؟ وهل
دخل العالم العربي دورة جديدة في حياته؟
الدكتور حسن مكي: مؤكد، ما كنت يوماً أتصور أن يقع

هذا الذي وقع، كيف يمكن تفسير سقوط نظامين استبداديين وعتيدين في المنطقة: تونس ومصر، وخصوصاً بامتداداتهما الداخلية والخارجية؟ ولم أكن أتصور أيضاً أن الشعب السوري يخرج في مظاهرات متكتلة ضد النظام، وما كنت أظن أن هذا الحراك سيمتد إلى ليبيا بهذه السرعة، ولكن تحضرني الآية الكريمة «وما زميت إذ رميت ولكن الله رمى».

والم تأمل في هذه الثورات، أنها خرجت من المسجد والجمعة وصلاة التراويح على غير مقاس الثورات العربية السابقة؛ كالثورة العربية التي قادها الشريف الحسين، حيث اعتمد فيها على تحالفات قبلية فوقية أدت إلى «سايس بيكو» التي قسمت المنطقة العربية.

أما في مصر ١٩ فقد كانت ثورة شعبية لكن قادتها نخب علمانية، ولم يكن فيها نفس ديني. فهذه أول مرة نسمع فيها شعارات «الله أكبر» وشعارات تطالب بعودة الإسلام. إن هذا التملل هنا وهناك يقوده إسلاميون.

بعض التحليلات التبسيطية التي عبر أصحابها عن قصر نظر، لم تلاحظ «الكيمياء الإسلامية» الفاعل الإسلامي، كان مخنوقاً، إما في السجن أو في المنفى أو كان مقموعاً، وقد كان يقاوم لوحده.

الشيء الجديد أنه عندما وقعت لحظة الانفجار مع التراكمات، لم يكن الذين أحدثوا الثورة وكانوا وقودها ممن وجدوا في أحزاب أو هيئات أو منظمات إسلامية، لكن الشارع

كان مهيناً، وقد وصل لحالة من النضج والوعي، ساهم فيه بشكل كبير العمل الدؤوب للحركة الإسلامية منذ أكثر من ٤٠ سنة، نذكر في مصر على الأقل، جهود مفكرين ودعاة من أمثال «آل قطب» و«الغزالي وحسن البنا» رحمهم الله أجمعين، وثلة من العلماء من الأزهر الشريف، وأيضاً على جهود الحركة الوطنية في عموم الشعوب العربية.

نماء: كيف نفسر حدوث الثورات العربية، وما هي العوامل المفسرة لذلك، ولماذا لم يستطع علماء الاجتماع والباحثون في العلوم السياسية وغيرها توقع ذلك؟

الدكتور حسن مكّي: لوضع هذا التساؤل الهام في سياقه، لا بد من التذكير بأننا نعيش في مرحلة العلو الصهيوني العالمي الأمريكي، وبالتالي فهم المتحكمون عملياً في التأثير في الأحداث.

من جهة أخرى، وجدت حالة من الضعف والتراجع للقوى الإسلامية بسبب التضييق عليها، سواء بالسجن أو النفي أو التهميش، والأحزاب الأخرى، أصبحت مدجّنة ومستأنسة وتعمل على الحفاظ على الوضع «statu quo».

وبالتالي لم يكن الرهان إلا على أخطاء الأنظمة المستبدّة، فمثلاً ما وقع في مصر يمكن إرجاعه إلى ثلاثة أسباب:

أ - تزوير الانتخابات، وإقصاء كل الأطراف المعارضة.

ب - خذلان القضية الفلسطينية، خصوصاً في الحرب الأخيرة

على غزوة، ولهذا تعرض الكيان الوطني المصري لنوع من الإذلال وخيبة الأمل، وقد ساهم ذلك في تأجيج الأوضاع لاحقاً.

ت - تلويح النظام بورقة التوريث، (وبالمناسبة فقد كانت الشعارات الأولى التي رفعت تطالب فقط بإلغاء التوريث).

هذه الأخطاء عجلت بسقوط النظام، مع التأكيد إلى وجود عوامل مغذية أخرى لعبت دورها في هذا الحراك.

نماء: هناك من يفسر سبب الثورات العربية بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي دخلتها مجموعة من الدول، ومنها مصر وتونس وسوريا وغيرها، ومن بينها: بطالة الشباب المتعلم، كيف يرى الدكتور هذا التحليل؟

الدكتور حسن مكّي: هذه عوامل لا شك ساهمت في إحداث الثورة، لكنها مساعدة فقط، حتى لا نسقط في حتمية اقتصادية محضة. وأنا أعتقد أن التغيير يحصل عندما يكون هناك مشروع أيديولوجي ما أو أفكار مجتمعية مجمع عليها، وتكون محورية وتخلق التيار القوي الذي ينطلق منها ويدافع عنها ويمضي لوجهته المحددة وغاياته الواضحة. وحتى لا نسقط في مقولة الغربيين «الفوضى الخلاقة» التي تقول بأن التغيير يحصل بدون فكرة مسبقة، وعندما تحدث تحولات ما لا ندرى أين تستقر وبالتالي فإن الفوضى الخلاقة هي المفتاح لفهم هذا الحراك.

من جهة أخرى، فإن مفهوم الفوضى الخلاقة الغربي، يقوم

كان مهيناً، وقد وصل لحالة من النضج والوعي، ساهم فيه بشكل كبير العمل الدؤوب للحركة الإسلامية منذ أكثر من ٤٠ سنة، نذكر : ... الأقاليم، حمود مفكر، ودعاة من أمثال «آل قطب»

على فاعلية الفرد، وليس على الجماعة، الشيء الذي لم يتحقق في الثورات العربية.

وبالرجوع إلى تفسير بعض العوامل المسببة للثورة، فأنا أعتقد أن العالم العربي لا ينطبق عليه هذا التحليل، فهناك عوامل معينة، غير العطالة؛ لأنها لازمت الدول العربية منذ قيامها في العصر الحديث، فالمجتمع اليوم أصبحت له تطلعات جديدة، فكل إنسان (وأبناء وبنات الحركات الإسلامية من هؤلاء الناس)، وبشكل خاص الشباب، أصبح يطمح للحصول على سيارة ومنزل وتعليم لائق ودخل محترم والزواج، بالموازاة مع ذلك، فإن سقف الدولة في تلبية هذه المطالب لا يتماشى مع هذه التطلعات، بل الأدهى والأمر هو أن المجتمع يرى بأم عينه فساد هذه الأنظمة وتدخل الأجنبي وتهاوي «المشاريع التنموية» لأنها لم تنجز لصالح الشعب، بل لصالح الطبقات المحظوظة. وبالتالي فهذه العوامل انضافت إلى أخرى، وتهيأت القابلية للثورة؛ كمن أشعل عود ثقاب في منطقة بها بنزين، كيف تتوقع الأمر؟

وإذا عدنا لبعض التفسيرات التي تعالت بعد الثورة، من كون الحركات الإسلامية لا تمتلك مشروعاً تغييرياً، ومن أنها عاجزة عن تأطير المجتمع، وأنها ضعيفة، فهذا في اعتقادي تحليل غير دقيق، وفيه من التجني الشيء الكثير، فالحركات الإسلامية على امتداد الوطن العربي، هي أقدر التنظيمات المدنية والشعبية على التنظيم والتأطير، وهي التي تمتلك مشروعاً اجتماعياً وفكرياً ورؤية تغييرية كالنهضة في تونس، وجماعة

الإخوان في مصر، وغيرهم كانوا من المناضلين ومن الذين أفنوا أعمارهم في عمارة الأوطان وبناء الإنسان وتثوير الفكر والوجهة والرأي. انظر في تونس أو مصر بعد الثورة خرج الإخوان من السجون، هؤلاء الذين بدأوا الثورة قبل سنوات بنضالاتهم ومجاهداتهم.

دور التقنيات الحديثة في صناعة الثورة

نماء: في تفسير حدوث الثورات العربية، بعض المحللين ذهبوا إلى تأثير التكنولوجيا الحديثة، الانترنت والفايسبوك والتويتر وغيرها، بالإضافة إلى ما كشفته الوثائق السرية «لويكيليكس» من أسرار لجهات متنفذة في السلطة أو للحكام بأنفسهم، إلى أي حد يتفق الدكتور مع هذا الطرح؟

الدكتور حسن مكي: إذا كان ما تقول هو العامل الحاسم، فلماذا لم تقع الثورة في «غانا» و«غينيا كونا كري» و«إثيوبيا» و«المملكة العربية السعودية» و«المملكة المغربية» مثلاً؟

الوضع مختلف بين الحراك والثورة، والأوضاع في مصر وتونس وسوريا وليبيا، ليست هي في السعودية والمغرب. وللإشارة، فإن النظام الحاكم في كل من السعودية والمغرب، يتمتع بشرعية تاريخية ودينية لا تقاوم، فالملك عبد العزيز قام بإنجاز تاريخي يحسب له، وهو أول من خرج منتصراً في ظروف «سايس بيكو» التي قسمت العالم العربي، والملك استطاع أن يوحد (نجد وعسير، تهامة مع الحجاز) هذا بالإضافة إلى العامل

الديني الذي ضمن للدولة السعودية ولأبناء الملك عبد العزيز الاستمرار. وما يقال على السعودية ينطبق بشكل أو بآخر على المملكة العربية المغربية، حيث الشرعية الدينية للملك راسخة وقوية ولا تناقش وهي محل إجماع.

ولهذا فمسألة التقنيات التكنولوجية والوثائق السرية، لا يجب اعتبارهما أداتين سحريتين وتحميل الأمر أكثر مما يحتمل، فبدون شك لهما تأثير على الشعوب العربية خصوصاً المتعلمة، لكن ذلك لا يعني أنهما العاملان الوحيدان، فبجانبهما توجد عوامل متراكبة ومتداخلة يصعب فك بعضها عن بعض. فمثلاً: إذا تأملنا البلدان التي وقعت فيها ثورات، مصر لم يحقق حكامها المتعاقبون أي نصر يذكر لا للمصريين ولا للعرب، فمنذ هزيمة ٦٧ والانتصار المحدود والمجهض لـ ٧٣ والانتكاسة في «كامب ديفيد» المشؤومة والهزائم تتوالى.

ليبيا أغنى دولة عربية، لكن النظام الحاكم^(١) بدد الدخل القومي، ولا توجد في ليبيا طبقة وسطى، فالشعب ملغى تماماً، ومعظم دول شمال إفريقيا، رغم أنها لا تتوفر على البترول، فإنها أحسن حالاً من ليبيا على المستوى التنموي. وقد انضاف إلى ذلك إفراط في سوء التدبير، مما ولد تراكمات وكما قلت آنفاً قابلية للثورة. أما عامل التقنية (الإنترنت وغيره) فهو مساعد لا أقل ولا أكثر.

(١) للإشارة أجري الحوار في شهر رمضان من سنة ١٤٣٢/٢٠١١؛ أي: قبيل سقوط نظام القذافي

سوريا والحراك العربي... سؤال الواقع والممكن

نماء: كيف يرى الدكتور الحراك السوري، خصوصاً في ظل وضعية مركبة وحرجة لسوريا، حيث القرب من منطقة الصراع مع العدو الصهيوني وكذا القرب من تركيا وإيران وحزب الله؟

الدكتور حسن مكّي: بالفعل فسوريا تمثل حالة مفارقة في الربيع العربي الحالي، فهي تشكل جانباً مضيئاً في مواجهة الغطرسة الصهيونية، لكن بالمقابل يمثل النظام رمز الاستبداد والطائفية والفساد، وأعتقد أن العدو الصهيوني ومعه الغرب (أمريكا) يحاولون ما في وسعهم من أجل تحييد سوريا عن الصراع، والدخول بها إلى التطبيع، وأن تبتعد عن إيران وحزب الله.

بالمقابل يمثل الحراك الداخلي للشعب السوري، خطوة في اتجاه تحرير سوريا من الطائفة العلوية ومن نظام حزب البعث العربي العلماني، وبناء سوريا على خلفيات إسلامية، وإعادة دورها الإسلامي والجيوستراتيجي في المنطقة كدولة مواجهة.

وهذا لا يخفي عنا الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع المواطنين البؤساء للثورة، فكما هو معروف فالنظام السوري من أشد الأنظمة استبداداً وفتكاً بالمعارضين، ولا توجد حياة سياسية ديمقراطية، بكلمة؛ فالشعب مخنوق.

من جهة أخرى تتلاقى أنظار كل من الغرب وعلى رأسه الكيان الصهيوني، وتركيا على الوضع في سوريا. ولفهم ذلك، فالنظام السوري مشكل من الطائفة العلوية والأرمن والأكراد العلمانيين وهي نفس التركيبة في الحكومة الباطنية لتركيا، وأي تغيير في نظام الحكم في سوريا سيؤثر على وضعها الداخلي، وبالتالي فهي تراقب الوضع بحذر شديد؛ لأن خطر التهديدات القادمة من رياح التغيير في سوريا من شأنها أن تخلق متاعب سياسية لتركيا. ولهذا فأردوغان مهدد من طرف الجيش، إذ أنه إذا ما حصل تحالف بين الأرمن والطائفة العلوية (وهي نفس مكونات النظام السوري) والجيش فإن حكومة حزب العدالة والتنمية التركي ستعيش التصدعات والتهديدات.

الثورات العربية وهاجس التدخل الأجنبي

نماء: ما موقع الضغوطات الدولية على المنطقة العربية، وهل هناك سيناريوهات محتملة؟

الدكتور حسن مكّي: ليس هناك سيناريوهات، فهذه كلها سقطت مع ربيع الثورات العربية، لكن ذلك لا يمنع من تقديم بعض الملاحظات، فمثلاً في ليبيا المنتظم الدولي، ممثلاً في حلف الناتو تدخل لحماية مصالحه في هذا البلد الغني بالنفط والغاز الطبيعي. وأيضاً ما حدث في مصر من تنحي الرئيس «حسني مبارك» لم يكن بدون توجيه من الغرب وذلك في إطار توازنات سياسية معينة.

الحاصل هو أن الربيع العربي قد أحدث خلخلة حقيقية في المنطقة، دون أن يلغي دور الأطراف المتحكمة والمتنفذة وعلى رأسها «إسرائيل» التي لا زال بريقها السياسي طافياً ومهيماً.

نماء: هناك من يتحدث عن أقطاب جدد، في الساحة السياسية، خصوصاً مع تزايد القوة الاقتصادية لدولتين مثل: الهند والصين؟

الدكتور حسن مكّي: بدون شك فهذه القوى لا زالت مستمرة في تحقيق تقدمها الاقتصادي لكن على المستوى السياسي لا زالت أمريكا ومن يدور في فلكها هي المهيمنة، وبالتالي هي التي تتحكم أو لنقل توجه السياسات الداخلية للدول عن طريق الضغط أحياناً والتدخل أحياناً أخرى. وعلى أي حال، قد أسلم معك في وجود تيار يقول بصعود تحالف كونفوشيوسي إسلامي في المستقبل، لكن الحراك الحالي لا يشير إلى هذا التحليل.

نماء: كيف يقرأ دكتور حسن مآل المستقبل العربي في ظل التدخل الأجنبي؟

الدكتور حسن مكّي: بقي أن أشير إلى مسألة هامة في رصد تصرفات الفاعلين الدوليين، فأمريكا لا زالت تدعم الكنيسة العالمية وتمدها بآلاف الدولارات من أجل نشر الديانة المسيحية في العالم العربي والإفريقي بشكل خاص، إذ قدرت ميزانية الدعم

في السنوات الأخيرة بـ: ٢٠ مليون دولار، وقد كتب «جورج بوش الابن» الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية، في كتاب له تحت عنوان «حيثيات صنع القرار» أنه من بين أهدافه التي عمل على تحقيقها في فترة توليه، دعم المنظمات ذات الحس الديني، من أجل السيطرة على العالم.

نماء: هل يمكن أن نفهم من تحليلكم أن السودان وقع في مأزق التقسيم بسبب هذه السياسة الأمريكية الخارجية؟

الدكتور حسن مكّي: بالتأكيد فالسودان لم يكن ليعيش التقسيم لولا التحركات العالمية وخصوصاً من طرف الكنيسة الانكليكانية التي تحالفت مع المجتمع الأهلي ومع أطراف متطرفة وتحارب الإسلام، وبالتالي التمكن من تحقيق هدفهم الخبيث.

نماء: نعود للسؤال الذي طرحته، كيف يرى الدكتور مستقبل المنطقة العربية ما بعد الثورات العربية، خصوصاً في ظل توافر النخب عن القيادة وصعود الشباب كفاعل جديد؟

الدكتور حسن مكّي: أنا متفائل كثيراً بشأن مستقبل الثورات العربية والمنطقة ككل، ستدخل عهداً جديداً، وبالنسبة للشباب والشيوخ، أعتقد أن الأمر فيه مبالغة وعدم تقدير جيد للحيثيات التي ساهمت في هذا البروز الشبابي، فأغلب قيادات الحركة الإسلامية الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٦٠ و ٧٠ كانوا في السجون أو المنفى أو مضيق عليهم، وبالتالي لم

يستطيعوا نقل التجربة للشباب، وبحكم الحثيات التي شرحت
آنفأ وجد هؤلاء الشباب أنفسهم بدون قيادات وفي وضعيات
جد صعبة ويتنامى فيها الفساد، فكانت الثورة إيدانأ بحدوث
انقلاب في بيئة العلاقات الاجتماعية، لكنني أؤكد أن عملية
بناء الدول الديمقراطية يحتاج لكل الجهود سواء للشيوخ أو
الشباب.

القسم الثاني

حوارات قصيرة

الثورات: ما الأسباب؟ ما المُشير؟ ما المُقلق؟ ما المستقبل؟

حوارات قصيرة: أبوزيد المقرئ الأدريسي (المغرب)، أحمد الصويان (السعودية)، أوميرو ماركوني بيير (إيطاليا)، باتريك هاني (سويسرا)، جاسم سلطان (قطر)، جعفر شيخ إدريس (السودان)، راشد الغنوشي (تونس)، ساري حنفي (فلسطين)، سعد الدين العثماني (المغرب)، سمير بودينار (المغرب)، عبد السلام العبادي (الأردن)، عمار الطالبي (الجزائر)، محسن صالح (فلسطين).

(١)

أبو زيد المقرئ الإدريسي
مفكر إسلامي، عضو البرلمان المغربي

«الثورات العربية نموذج خارق للسلمية والتكافل
والفداء والانضباط والوعي والرقى»

نماء: ما السبب الأهم في نظركم في اندلاع الثورات
العربية؟

الأستاذ أبو زيد المقرئ الإدريسي: أهم سبب في اندلاع
الثورات العربية جاء على لسان المتظاهرين، ولا يجوز لأحد أن
يكون وصياً عليهم، فيفترض غير ما نطقوا به وانشقت به حلوقهم
في المظاهرات والمسيرات إنها: «المظالم المتراكمة من سوء
التدبير والفساد وخيانة الأمانة من الحكام في حق شعوبهم مادياً
ومعنوياً». وقد كان واضحاً أن سنوات طويلة تزيد في متوسطها
على ثلاثة عقود مع فشل ذريع في تحقيق الشعارات المزعومة
والوعود الكاذبة مع السعي إلى التوريث في أنظمة تزعم أنها

جمهورية مع ارتفاع نسب الفقر والبطالة والامية والمرض والمديونية، كلها عوامل أدت إلى انفجار الشعوب في وجه الحكام.

نماء: ما الذي أثاركم في هذه الثورات؟

الأستاذ أبو زيد المقرئ الإدريسي: أشد ما أثارني في هذه الثورات أنها تتحدى بقدر عال من الأخلاقية والانضباط والوعي، والقدرة على مواجهة كل أنواع المكر والالتفاف والغدر الذي مورس ضدها. وعهدنا بالثورات الغربية على الخصوص؛ كالفرنسية والروسية، أن تكون لا أخلاقية ودموية إلى أبعد الحدود ورغم ذلك حققت للبشرية إنجازات لا تنكر وما زالت إلى اليوم موضع فخر في أوطانها كما خارج تلك الأوطان. أما الثورات العربية فتموزج خارق للسلمية والتكافل والفداء والانضباط والوعي والرقى يعجب المرء كيف اجتمعت هذه الصفات في شعوب تعاني من الفقر والامية والقبلية والانغلاق المذهبي والإيديولوجي، وتحكمها أنظمة مارست عليها كل أشكال الوصاية والاستغلال، وأطفئت بالاغتيال أو الاحتياط؛ أي: مصباح اشتعل في السماء المظلمة لهذه الشعوب.

نماء: ما الذي أزعجكم في هذه الثورات؟

الأستاذ أبو زيد المقرئ الإدريسي: أكثر ما يزعج في هذه الثورات هو الاختلافات المبالغ فيها بين أطراف تقود هذه الثورات في الميدان، وظهور نزعات عند بعض هذه الأطراف

تؤشر مبكراً على الهيمنة والإقصاء ورفض الآخر، ويزيد الأمر إزعاجاً أن هذه الممارسات توجه ضد التيار الإسلامي الذي يمتلك الشعبية والمشروعية والمصداقية والذي كان دوماً أكبر ضحية للأنظمة الفاسدة. ثم يراد له اليوم أن يستمر ضحية لبعض الزعماء الجدد. لكن الخطر الأكبر لا يأتي من هؤلاء، وإنما يأتي من محاولات الالتفاف على هذه الثورات ونسفها من الداخل وإفراغها من محتواها، وهو ما تقوم به الولايات المتحدة والغرب وتحاول إسرائيل نفسها أن تقتحمه من أجل إجهاض هذه الثورات التي لن تكون حتماً متوافقة مع مشاريعه في المنطقة.

نماء: ما التوجيه التي تقدمه لترشيد مستقبل هذه الثورات؟

الأستاذ أبو زيد المقرئ الإدريسي: لا حل لكل مشاكل الأمة اليوم إلا بالديمقراطية، شريطة أن تصبح خلقاً متأسلاً ومنهجاً راسخاً وطريقاً قوياً مضبوطاً ومدققاً للاحتكام إليه عند الخلاف وللنزول عن نتائجه مهما خيبت آمال البعض، وفي كل جولة قد يكون لطرف ما صولة فما على الطرف الآخر إلا الانخراط في تعبئة الناس وتطوير إمكاناته وقدراته والتربص بأخطاء خصمه إلى حين جولة قادمة. وأعتقد أن أحد الشروط الضرورية لذلك هو أن تلتزم الجيوش العربية حدود ثكناتها وتلتزم بأداء وظيفتها الوحيدة وهي حماية الوطن من أي غزو خارجي. بهذه الطريقة نحل مشكلتي الفساد والاستبداد. ويستعيد الرأي العام مكانته في سياسات الحكام خصوصاً تجاه القضايا الحساسة والمصيرية كقضية فلسطين. ومن خلاله وحده نصل إلى ما نصبو إليه من حماية الهوية وتحقيق التنمية.

(٢)

الشيخ أحمد الصويان

رئيس رابطة الصحافة العالمية

«الثورات نتيجة لتخلي الأنظمة العربية عن شعوبها

وعن هوية الشعب وعقيدته وفكره»

نماء: ما هي في نظرك الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه
الثورات في الوطن العربي؟

الشيخ أحمد الصويان: هناك مجموعة من الأسباب التي
تفسر الثورات العربية، ومن الخطأ اختزالها في سبب واحد،
أعتقد أن السبب الأهم هو أن الأنظمة العربية ابتعدت عن شعوبها
وتخلت عن هوية الشعب وعقيدته وفكره ويممت وجهها نحو
الغرب في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وأصبحت هناك
قطيعة بين الشعوب والأنظمة، وزاد في الطين بلة، أن الأنظمة
تعاملت مع الشعوب بالاستبداد وهضم الحقوق، حيث تناولت
على حقوق الناس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما أوجب
ثورة الشعب عليها.

نماء: ما أهم ما أثارك خلال هذه الثورات؟

الشيخ أحمد الصويان: ما أثارني هو أن الشعوب تجاوزت الأنظمة وتجاوزت المفكرين والمثقفين وتجاوزت الحركات الإسلامية، وتجاوزت كل الفعاليات النخبوية التي تشتغل في المجتمع، واستطاعت أن تجعل هؤلاء وراءها وهذا دليل حياة الشعوب.

نماء: ما الذي أزعجكم خلال هذه الثورات؟

الشيخ أحمد الصويان: ما يزعج في هذه الثورات هو أن هناك جماعة من المتسلقين أصحاب المصالح الشخصية الذين يريدون أن يقطفوا ثمار الثورة ويوجهونها لصالحهم ويجالون بذلك حرف الثورة عن مسارها الصحيح.

نماء: ما توجيهك للشعوب الثائرة؟

الشيخ أحمد الصويان: نصيحتي إلى الشعوب التي عرفت هويتها واعتزت بعقيدها أن تستمر في الاعتزاز بهذه الهوية لأنها مصدر قوته وأن ترفض الرضوخ للظلم وأن ترفع رأسها عزيزة للمطالبة بحقوقها.

(٣)

أوميرو ماركوني بييرا

باحث إيطالي، متخصص في العلوم السياسية

«لسنا أمام منطق ثوري، لكننا أمام حركات
احتجاجية بخصائص سوسيواقتصادية»

نماء: ما هي في نظركم الأسباب الكامنة وراء انطلاق
الثورات العربية؟

أوميرو ماركوني بييرا: هذا هو السؤال الذي في الحقيقة من
الصعب الإجابة عنه في الوقت الحالي، لكن الحجج المتوفرة
تسمح بالقول بأن الوعي العربي الإسلامي لم يكن جاهزاً لهذا
التغيير. لسنا أمام منطق ثوري، ولكننا أمام حركات احتجاجية
بخصائص سوسيواقتصادية والتي تعبر عن نفسها في مختلف
البلدان المعنية منذ عشرات السنين. الحكومات العربية لم تستطع
أن تقيس حجم هذه الحركات. لكن الجديد هو الدور الذي قام
به الانترنت لدى الشباب في التعبئة.

نماء: ما هي أبرز الأمور التي أثارت انبهاكم خلال هذه الثورات؟

أوميرو ماركوني ببيرا: ما أثارني أولاً: هو سن القيادات لهذه الثورة: إنهم شباب، لهم تكوين إيديولوجي ضعيف، ولم يمروا عبر التنظيمات الإسلامية، ويتقنون بشكل جيد التكنولوجيا. الأمر الثاني: تجمعات المناضلين الإسلاميين كانت لها تطلعات يمكن أن نقول عنها بأنها لائكية. هذه في الحقيقة أول مرة نشهد مثل هذه الحالة. وهذا يتطلب توضيح الخطاب من قبل كل فاعل من الفاعلين الذين شاركوا في الثورة. الأمر الثالث: وهو قدرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وفرنسا في المقدمة، على التكيف مع التطورات، والتفاعل مع المستقبل السياسي الذي ينتظر هذه البلدان العربية الإسلامية.

نماء: ما الأمر الذي أزعجكم خلال هذه الثورات؟

أوميرو ماركوني ببيرا: ما أزعجني هو قدرة الأنظمة السياسية على الحفاظ على مواقعها من خلال التخويف والقمع. ثم ثانياً، الفجوة في الوعي السياسي بين الشباب الذين يقودون الثورة وبين كثير من الناس الذين لا يزالون محكومين بمنطق الولاء للأنظمة الحاكمة. ثم ثالثاً، رغم التناقضات الداخلية داخل الحركات والتي يمكن أن تتفجر بسرعة إذا لم تستطع هذه الحركات من مختلف التوجهات أن توحد خطاباتها. ثم المزيج أيضاً هو الانقسامات الإثنية والدينية والمذهبية في مصر والبحرين

واليمن، إذ يمكن أن تتفجر وتؤدي إلى حروب أهلية.
نماء: كيف ترون مستقبل هذه الثورات؟ وما الأمور التي
يمكنها أن ترشد الفعل الثوري في الوطن العربي؟
أوميرو ماركوني بيبيرا: لا أعتقد أننا بإزاء مرحلة تغيير
جذري في الحكامة. هناك مصالح عديدة للعائلات الحاكمة
وللدول الغربية، وهذه الدول سوق تسقط في تحدي الامتحان
الديمقراطي العربي. في مقابل ذلك، فإن العنصر الأهم يبقى في
الوعي السياسي للفاعلين الشباب الذين يجب عليهم تعميق ونشر
مقاربتهم لمفاهيم المرتبطة بالوطن والمواطنة والمدنية. ومن وجهة
النظر هذه، نعتقد أن حقبة جديدة قد بدأت في العالم العربي
والإسلامي.

(٤)

باتريك هاني

باحث سويسري، متخصص في علم الاجتماع

«الثورات هي قبل كل شيء مؤشر على بروز ثقافة
سياسية جديدة»

نماء: ما السبب الأهم في نظركم في اندلاع الثورات
العربية؟

باتريك هاني: الانتفاضة التي شهدتها العالم العربي هي ثمرة
تفاعل ثلاث مسارات، أولاً: على المدى البعيد، ديناميات تركيز
السلطة والثورة: الأحزاب الوحيدة التي تستفرد بالسلطة مثل
التجمع الدستوري في تونس والتجمع الجمهوري في مصر أصبحوا
غير قادرين على تعبئة مظاهرات مضادة. الأمر مختلف في
سوريا، بحكم وجود استراتيجية خلط يقوم بها النظام السياسي
الذي عرف كيف يعبئ بشكل أو بآخر بعض الأقليات الدينية.
القيادات العسكرية المهمشة أو غير المعترف بها في ليبيا، وأيضاً

بعض العناصر المهمشة في الأجهزة الأمنية والتي توجد بعيداً عن النواة الصلبة للأمن سواء في تونس أو ليبيا، وأيضاً تهمة البرجوازية وتضييق مساحة رجال الأعمال في دوائر جد ضيقة (عائلة الطرابلسي في تونس، ودائرة أحمد عز في مصر) تم جعلها في خدمة المصالح العليا للسلطة السياسية كل ذلك كان السبب في اندلاع الثورات العربية في هذه البلدان.

أما على المدى المتوسط، لاحظنا قطيعة أساسية في الحقل السياسي: الاحتجاجات لم تحمل أي عنوان إيديولوجي، وإنما تركزت على رفض ما هو سلبي في الحقل السياسي: نبذ الاستبداد، رفض العنف السياسي، إدانة خوصصة الثروات، وهذا حصل نتيجة بروز جيل جديد، يجمع بين الشباب والمكونات السياسية وليس فقط الإخوان المسلمون. وأخيراً المركب للثورات، وهو على المدى القصير، كان عبارة عن رد فعل اتجاه صيغ مختلفة لتأمين ما تبقى من الديمقراطية: تزوير الانتخابات في تونس ومصر والأردن، الهيمنة وخلق حزب سياسي إداري تابع للسلطة في المغرب.

نماء: ما الذي أثاركم في هذه الثورات؟

باترك هاني: هذه الثورات هي قبل كل شيء مؤشر على بروز ثقافة سياسية جديدة. هذه الثقافة تبدو لي ضد سلطوية. وهذه الثقافة ضد السلطوية يمكن أن تشكل رافعة أساسية للتحويل والتغيير على مستوى المجتمع: (حقوق المرأة، الأقليات الثقافية

والدينية، مبادرات الشباب في سوريا، القوة الإبداعية للثورات) أو على مستوى الدولة (إرادة التحصين ضد مرض الاستبداد) أو على مستوى الأحزاب السياسية (رفض الأجهزة الكبرى غير المنضبطة، رفض ثقافة الخضوع، ورفض ثقافة الذكورية...)، وأيضاً على المنطقة وذلك على مستويين: أولاً، السياسية الإسرائيلية للإبادة العرقية ستبقى في حالة فجوة. فإسرائيل هي دائماً في وضعية استثناء، لكن هذه المرة ستكون في الجانب السيء، وصورة المعقل الديمقراطي ستكون دائماً أقل مصداقية. ثانياً الرعب الناشئ عن الدعم الإيراني للنظام السوري، والتواطؤ النشط على الأقل في المجال الإعلامي الذي يقوم به حزب الله لفائدة النظام السوري يبرهن عملياً أن المقاومة ليست بشكل مؤكد في صف الشعب السوري. الربيع السوري هو نداء أخلاقي للمقاومة: المقاومة ليست فقط سؤالاً عسكرياً أو لوجستياً ولكنها أيضاً سؤال أخلاقي.

نماء: ما الذي أزعجكم في هذه الثورات؟

باتريك هاني: في البلدان التي اندلعت فيها الثورة في تونس ومصر وليبيا، يبدو أن النظم السلطوية أصبحت بعيدة عن التفكيك السريع، فقد اكتشفنا أن تفكيكها أخذ وقتاً أطول وأن هذه العملية ليست سهلة، بل أحياناً تصبح جد معقدة وغير مؤكدة، حيث تمتلك هذه النظم تمتلك أدوات ووسائل للالتفاف على الثورة وحرف مسارها. فتمظهرات القوى التي تعمل ضد الثورة تبدو فعالة ومعقدة وغير مفهومة بشكل واسع.

نماء: ما الوصفة التي تقدمها لترشيد مستقبل هذه الثورات؟

باتريك هاني: لا أومن كثيراً بحكاية الوصفات. لكن أظن بأن هناك حالة تفكير يمكن بشكل أو بآخر أن تساعد في نجاح الثورات. في هذا الإطار، لا أثق في كثير من الأمور: أولاً ينبغي رفض المقاربات الغربية في تجربة الانتقال الديمقراطي فيما يتعلق بالبيداغوجية الديمقراطية (فهي الخلفية العميقة لمختلف التشكيلات المقترحة من طرف المؤسسات الأمريكية الرئيسة) وما يتعلق أيضاً بالهندسة المؤسساتية والدستورية، وينبغي التوجه بدل ذلك إلى مقارنة سياسية بالأساس: الثورة، هي علاقة قوة، حيث تتطلع قوى سياسية جديدة إلى قصم ظهر القوى السياسية القديمة، والتي تقاوم هي أيضاً ولها بشكل عام أدوات المقاومة ووسائلها. هناك أيضاً رؤية نقدية جوفاء، وهي قريبة من مقارنة الإخوان: التي تركز على الجدولة الزمنية للانتخابات والتركيز على مرحلة ما بعد الفترة الانتقالية، فهذه الرؤية لا تركز على صراع القوى داخل المرحلة الانتقالية، ولا تستثمر بما يكفي ميزان القوى في الفترة الانتقالية. في حين نرى في تونس وأيضاً في مصر، أنه تحت ضغط الشعب في الشارع، تضطر النخب التي تقود الحراك إلى فرض إصلاحات جذرية على النظام مع أن الوقت ليس في صالح الشعب. الشارع أصبح أداة للضغط في مرحلة زمنية قصيرة. الرهان على الشارع سيتراجع، والرغبة في الاستقرار ستتزايد، وستأخذ مكانها محل الرغبة في احتلال الشارع. وهذا ما يجعل الوقت ليس في صالح الشعب، وما يجعل السلطة تناور، مما

يعني أن تطلعات الثورة ستكون محكومة بالدوائر التي تؤثر في صناعة القرار، مما يجعل قيم الثورة تسير بعيداً عن تلك التي رفعها الثوار في ميادين التحرير. ثم هناك فخ التحسيس بقضايا الهوية. التعبئة على أساس الهوية؛ أي: الإسلام، سيكون معناه بشكل أو بآخر القيام بشكل منهجي بلعبة ضد الثورة: فهذه التعبئة تقسم قبل أن يتم تأسيس الحقل السياسي وتسمح لنخب التحول (جيش، قيادات النظام السابق) لاستفيد من القيام بمهمة التحكيم. في مصر، الهوية تشكل لعبة الجيش، إذ يستثمرها بعض مكونات الجيش لخلق التوازن والاستقرار في علاقته بالإسلاميين سواء كانوا إخواناً أو سلفيين، كما يستثمرها مكونات أخرى داخل الجيش تعتبر نفسها حامية للدولة العلمانية وذلك لخلق عنصر تقارب مع القوى الليبرالية واليسارية خوفاً من انتصار خصومهم من التيارات الدينية. ولذلك، فإثارة قضية الهوية في هذه المرحلة يخدم مصالح أعداء الثورة.

(٥)

د. جاسم سلطان

المشرف العام على مشروع النهضة

«الثورات العربية نتيجة الفشل المزمن للمنظم في
تلبية احتياجات المواطنين في لقمة العيش الكريمة
وحكم القانون العادل»

نماء: ما السبب الأهم في نظركم في اندلاع الثورات
العربية؟

الدكتور جاسم سلطان: الثورات العربية جاءت نتيجة الفشل
المزمن للمنظم في تلبية احتياجات المواطنين في لقمة العيش
الكريمة وحكم القانون العادل من جانب، وجاءت من جانب آخر
تنامي الوعي بهذه الاحتياجات بسبب ارتفاع التعليم والتواصل
العالمي مع البشرية وثورة الاتصالات. باختصار صودر الإنسان
عقلاً وروحاً وجسداً وحاضراً ومستقبلاً فتولدت خميرة الثورة
ونمت حتى وصلت مرحلة الغليان.

نماء: ما الذي أثاركم في هذه الثورات؟

الدكتور جاسم سلطان: تنامي الوعي بالنضال السلمي، ورفعها لشعار الدولة المدنية، وإصرارها على رفع المشترك العام من المطالب وترك ما يفرق، والحضور اللافت للمرأة في قلب المشهد السياسي في مجتمعات لم يكن يتصور منها ذلك.

نماء: ما الذي أزعجكم في هذه الثورات؟

الدكتور جاسم سلطان: الأمر المزعج مثلاً الاستدعاءات الطائفية في احتجاجات البحرين - مثلاً -، والعودة السريعة لمربع الاختلاف حول الدولة المدنية في مصر، والانشغال بالماضي عن المستقبل بعد إنجاز الجزء الأهم من التحول، والعودة السريعة لبعض الأفكار العاطفية الشعبية دون الأخذ في الاعتبار مصائر الدول ومستقبلها، واستمرار الاعتماد على السن كمحدد لكفاءة والقدرة وعدم إفساح المجال للشباب لإدارة الحياة في حكومات ما بعد الثورة.

نماء: ما النصيحة التي تقدمها لترشيد الثورات؟

الدكتور جاسم سلطان:

أولاً: الإصرار على مبدأ الدولة المدنية كمخرج أساس لاستقرار الأوطان.

ثانياً: التصالح مع المكون الإسلامي والعروبي والحدائي باعتبارهم وجود طبيعي في المجتمعات ووقف الحملات الإعلامية المتوترة.

ثالثاً: الاهتمام بعالم الفكر بعد الثورة في غاية الأهمية فهو مصدر الاختلالات التي قادت للانزلاقات التاريخية وأسست للوضع السابق وقد يدمر الفكر المعوج الفرصة الحاضرة.

رابعاً: تركة الماضي ثقيلة ويجب الاشتغال عن فرص الحاضر والمستقبل ويجب أن تعطى ٨٠٪ من الجهود لصناعة المستقبل و ٢٠٪ لمعالجة احتقانات الماضي.

نماء: وماذا عن من لم ينجزوا التحول بعد؟

الدكتور جاسم سلطان: ربما كل تأخير وفيها خيرة، فليستثمروا الوقت لعلاج الأفكار القاتلة والتي ستظهر سريعاً بعد استتباب الأمور وستجد في مناخ الحرية فرصتها لبناء ذاتها وبالتالي تدمر الحاضر وتصادر المستقبل، فأفكار التطرف والاستحواذ والإقصاء هي التركة الثقيلة التي تركها عصور العبودية على الشعوب وهي ندوب غائرة تختفي في أوقات التحرير ولكن سرعان ما تظهر بعده لتشكل ندوباً جديدة في جسد الأمة.

(٦)

د. جعفر شيخ إدريس

مدير الهيئة التأسيسية في الجامعة الأمريكية المفتوحة

«أتمنى أن تكون هبة الشعوب العربية سبباً في
تحسين صورة المسلمين لدى الغرب»

نماء: في نظركم كيف تقيمون محددات الثورات وأسبابها؟

الدكتور جعفر شيخ إدريس: الظلم الذي كان يعانيه الناس .
ثم محاولات قطع الناس عن أصولهم . والإنسان لا يستطيع أن
يعيش طويلاً بانفصال عن أصوله وهويته، ثم الإهانة التي تعرضت
لها الشعوب من قبل الأنظمة، فالإنسان حتى ولو كان غير متدين
لا يستطيع أن يصبر على الإهانة.

نماء: ما الذي أثارك في هذه الثورات؟

الدكتور جعفر شيخ إدريس: لقد يسر الله لي أن أعيش مدة
طويلة في الغرب، وكانوا يتأملون بعض صور التخلف في العالم
العربي، ويرجعون ذلك إلى خاصية ذاتية في الشعوب العربية وأنها

ترضى بالذل، وكانوا أحياناً يرجعون سبب ذلك إلى الإسلام، لكن هذه الثورات أثبتت أن هذا الكلام غير صحيح، وأن هذه الشعوب حية لا تقبل الظلم، وأتمنى أن تكون هبة الشعوب العربية سبباً في تحسين صورة المسلمين لدى الغرب.

نماء: ما الذي أزعجكم في هذه الثورات؟

الدكتور جعفر شيخ إدريس: أتحدث من خلال التجربة التي عشتها في السودان، واعتبر أن ما يزعجني هو أن تحول وتحرف الثورة عن مسارها خاصة وأن هناك محاولات من قوى شتى تحاول ألا تمضي الثورات إلى تحقيق كل أهدافها، وهذا ما أكده باحثون ومراقبون غربيون مثل المفكر البريطاني روبرت ستيفن الذي قال بأنه ليس متفائلاً لأن الغرب لن يسمح بقيام ديمقراطيات حقيقية في العالم العربي. أنا لست متشائماً، ولا أقول مثل هذا الكلام، لكن ما يزعجني حقاً أن تنجح بعض القوى في حرف الثورة عن مسارها. إنهم، وحتى ولو فعلوا، لن ينجحوا في إعادة الأمور إلى ما كانت عليه من قبل، فالثورة لا بد أن تحقق بعض أهدافها، فتونس لا يمكن أن تعود إلى عهد بن علي، لكن مع ذلك هناك خوف من أن تحرف الثورات عن مسارها وتمنع من أن تحقق أهدافها الكلية.

نماء: ما التوجيه الذي تقدمه لترشيد مستقبل هذه الثورات؟

الدكتور جعفر شيخ إدريس: نصيحتي للشعوب العربية أن تستمسك بأصالتها. أنا لست مع من يرون أنه لا ينبغي أن نستفيد

من الغرب فيما عنده من حق ومن خير، لكن لا ينبغي لأمتنا حتى وهي تستفيد من الغرب أن تكون تابعة للغرب في فكرها وفي تقاليدها. إن الذي أعطى للثورات مضمونها الحقيقي هو اجتماعها على كلمة التوحيد، فقد كانت الثورات تخرج بعد الصلاة، وكانت قوتها في يوم الجمعة، وهذه الأشياء لا تحدث في الغرب، فلا تخرج الثورة اليوم من الكنيسة. إن أكبر درس ينبغي أن نستفيده من هذه الثورات هو ضرورة الاستمسك بالدين والرجوع إليه وفهمه من أصوله ومصادره.

(٧)

راشد الغنوشي

زعيم حركة النهضة التونسية

«إذا فشل التحول الديمقراطي فيمكن أن تتحول المنطقة إلى فوضى عارمة»

نماء: ما السبب الأهم في نظركم في اندلاع الثورات العربية؟

الشيخ راشد: هناك علل وأمراض في المجتمعات يمكن أن تعالج بالإصلاح التدريجي، لكن هناك علل كبرى لا ينفع معها إلا الجراحات الكبرى، والثورة الشعبية في تونس كانت جراحة كبرى ابتغاءاً للتغيير؛ لأن العطب فيها كان كبيراً، إذ وصل الأمر في تونس إلى درجة القطيعة والانفصال بين النخبة الممسكة بمفاصل الثروة والسلطة والإعلام وبين المجتمع الذي كان يعاني جميع صنوف الظلم والاستبداد، في هذه الحالة لا يصلح سوى الثورة لتغيير الوضع.

وأعتقد أن من أهم الأسباب التي عجلت بالثورة في تونس تراكم المظالم وأدوات القمع، فمنذ خمسين عاماً والدولة في تونس في وادٍ والمجتمع في وادٍ آخر، وكانت للأسف تعالج هذه الفجوة باستخدام أجهزة القمع والإعلام الخشبي الذي يخاطب الناس من بعيد، ويتحدث عن الجنة في حين كان الناس يعيشون في الجحيم.

نماء: ما الذي أثاركم في هذه الثورة؟

الشيخ راشد: ما أثارني في هذه الثورة هي أنها استطاعت أن تضيء طريق الحرية أمام العالم العربي وأصبح اسم تونس مقترناً بالحرية والعدل، وأطاحت بنظام ديكتاتوري بالوسائل المتاحة لهذا الشعب البسيط، وهذا إنجاز لأن العالم العربي الذي يكتوي بالديكتاتورية سيفكر في الوصفة المغربية التي قدمها الشعب التونسي خاصة وأنها ليست ثورة حزب أو زعيم أو أيديولوجيا وإنما هي ثورة شعب وقف ضد الظلم والفساد والاستبداد.

نماء: ما الذي أزعجكم في هذه الثورات؟

الشيخ راشد: ما يزعجني هو الاستقرار في تونس ودول المنطقة. فإذا فشل هذا التحول الديمقراطي، بعد سقوط نظام بن علي، يمكن أن تدخل هذه المنطقة إلى فوضى عارمة، وحينها يمكن أن يتوجه من تونس إلى الغرب نصف مليون تونسي، ولذلك مصلحة الغرب في المنطقة أن يتحقق الاستقرار في الضفة الجنوبية من المتوسط؛ لأن غياب هذا الاستقرار يهدد الاستقرار في الضفة الشمالية من المتوسط.

نماء: كيف يرى الغنوشي مستقبل الثورات؟ وما الأمور التي
يمكنها أن ترشد الفعل الثوري في الوطن العربي، وتعبد الطريق
للنظام ديمقراطي؟

الشيخ راشد: نحن واثقون إن شاء الله من ذلك وأن
التونسيين كما نجحوا في هذا الإبداع الثوري الذي ألهم شعوباً في
المنطقة وخارج المنطقة، وعادوا إلى التاريخ بعدما خرجوا منه،
وأعادوا للشعوب العربية والإسلامية الثقة في نفوسهم وأزاح
الخوف من قلوب الناس، أن هذا الشعب أن ينجح في إبداع
نموذجه المجتمعي الذي يترجم دماء الشهداء وتضحيات الأجيال
ويترجموها في نظام ديمقراطي حديث. فالتريق إلى الديمقراطية
مثلها مثل الطريق إلى الجنة، محفوفة بالأشواك والمخاطر، ولكن
الشعب الذي صنع هذه الثورة العظيمة سينجح في تجاوز هذه
العقبات وسيمضي إلى إجراء انتخابات نزيهة تفرز برلمان يعيد
الأمل الذي ضاع من التونسيين لأزيد من نصف قرن.

(٨)

د. ساري حنفي

عضو اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لعلم الاجتماع

«التقاء الاجتماعي بالديمقراطي هو ما جعل الشباب
التونسيين والمصريين يشعرون بأنهم تحولوا إلى
كائن مستباح»

نماء: ما هو السبب الأهم في نظركم في اندلاع الثورات
العربية؟

الدكتور ساري حنفي: لا يمكن حصر الأسباب في سبب
ولحد، بل هناك تداخل بين العوامل التي فجرت الثورة. فحساسية
المتظاهرين للبطالة وعداؤهم للنظام الاقتصادي النيوليبرالي
والنيوترومونيال (Neopatrimonialism) مرتبطة بحساسيتهم بأهمية
بالعدالة (في تونس هناك هوة اقتصادية بين أقاليم الداخل
والجنوب، من جهة، والعاصمة والأقاليم الساحلية الشرقية، من
جهة أخرى) والكرامة والحرية: حرية الانتماء إلى الأحزاب

والجماعات السياسية، حرية التعبير، حرية ممارسة الشعائر الدينية، حرية الكتابة ضد الفاسدين من أعضاء الحكومة، أو عائليتي مبارك وبن علي وعائلة زوجته الطرابلسي.

ولذلك، أنا أرى أن التقاء الاجتماعي بالديمقراطي، هو الذي جعل الشباب التونسيين والمصريين يشعرون بأنهم تحولوا إلى كائن مستباح (Homo Sacer)، بالمعنى الذي يعطيه له الفيلسوف الإيطالي جورجيو آغامبن، أي: أجساد عزّل جائعة جرّدها النظام من ذاتيتها السياسية ومن حقها في الانتماء إلى تيارات وأحزاب، أدخلها النظامان في دائرة الممنوع (كما هي الحال في حركة النهضة الإسلامية وحزب العمال الشيوعي التونسي وحركة الإخوان المسلمين وحزب الكرامة).

فعندما تحوّل الرئيسان إلى حاكمين صاحبي القرار الوحيد في تطبيق القانون أو تعليقه، وفي منح أو حرمان الإنسان التونسي والمصري من الحياة الكريمة والعادلة، استباحتا أجهزتهما هذا الإنسان عبر النهب الاقتصادي والتسلط البوليسي والاعتقال والتعذيب والتصفية بدون محاسبة عادلة.

نماء: ما الشيء الذي أثاره فيكم اندلاع هذه الثورات؟

الدكتور ساري حنفي: ما أثارني هو البعد الرمزي لهذه الثورات؛ ففي مصر ظهر الشباب حاملو مطالب الثورة بأفراد

متعلمين، سلاحهم الموبايل لأخذ الصور والكمبيوتر المحمول للتواصل الاجتماعي، هم شباب وشابات، مسلمون ومسيحيون، يحملون يافطات صُنِعَتْ باليد. فهذه الثورة ليس وراءها الـ USAID والمانحون الذين اعتادوا تنظيم ورش حول حقوق الإنسان الديمقراطية في فنادق الخمسة نجوم. في المقابل، عبّأت الدولة المتكلسة البلطجيين ومعهم خيولهم وجمالهم، فاقتحموا الميدان وبيدهم الطوب والسكاكين والعصي.

نماء: ما الشيء الذي تقدرّون أنه يشوش على مسار هذه الثورات؟

الدكتور ساري حنفي: أعتقد أن الأمر الذي يمكنه التشويش على هذه الانتفاضات هو مسألة النضج والحكمة والتنظيم، فعلى عكس الحركات الاجتماعية التي شهدتها أوروبا الشرقية، حيث كان هناك قيادة معارضة موحدة، ففي الحالتين التونسية والمصرية هناك شرذمة وانفصام وضعف التبصر الذاتي (Reflectivity) لدى ناشطي الثورتين، وهناك منطق شباب الثورة العفويين (على طريقة الثورة الفرنسية)، الذين هم في طور التنظيم والأحزاب السياسية الذين قبلوا بالتفاوض مع السلطة السياسية والبقاء في الشارع في آن واحد.

الأمر الثاني الذي يمكنه التشويش على الثورات، هو التدخل الأجنبي الذي يعتبر أن هذه الثورات تشكل خطراً عليه

وعلى مصالحه الإستراتيجية، ولهذا فإن مجموعة من القوى الأجنبية كانت تعمل على دعم المجتمع المدني في الدول العربية، بهدف نشر قيم الديمقراطية، حيث اختزل كثير من المانحين والمنظمات الدولية مفهوم المجتمع المدني في هذه الجمعيات، وظنوا أنهم هم الذين سيحملون ريار التغيير، لكن هذه الخطط والتوقعات والسيناريوهات التي كانت توضع، تبين فشلها وتهافتها.

نماء: كيف يرى الدكتور مستقبل هذه الثورات؟ وما الأمور التي يمكنها أن ترشد الفعل الثوري في الوطن العربي، وذلك بالتركيز على التجارب التالية (اليمن، سوريا)؟

الدكتور ساري حنفي: لعل هذه الانتفاضة الرائعة ليست إلا نقطة البدء لعملية ديمقراطية مليئة بالألغام. لم يعد الشعب مقتنعاً بمعادلة الاستقرار والأمن من الديكتاتورية أو الفوضى/ «خطر الإسلام المتطرف». وعلى أية حال، فكما قال ماوتسي تونغ: «هناك فوضى عظيمة، لا يمكن أن يكون الوضع أحسن من ذلك». علينا أن نتوقع ظرفاً صعباً يفتح المنطقة واستلام الجيش لمقدرات الحكم في كلا البلدين، ولكن التغيير بعد ٣٠ عاماً من الاستبداد يستحق ذلك. وبهذا الصدد هناك رهانان اثنان في المرحلة المقبلة:

الرهان الأول: يتجلى في قدرة المعارضة على توحيد صفوفها باتجاه الدولة البوليسية السلطوية.

والرّهان الثاني: هو في قدرة الحركات الإسلامية؛ كحركة النهضة والإخوان المسلمين، على تقديم نموذج رائد بالمشاركة في الحكم على الطريقة التركية.

(٩)

د. سعد الدين العثماني

**وزير الخارجية المغربي ورئيس المجلس الوطني
لحزب العدالة والتنمية**

«الانغلاق السياسي والظلم الأمني والاجتماعي
والشعور بالإذلال وراء تفجير الثورات العربية»

**نماء: ما السبب الأهم في نظركم في اندلاع الثورات
العربية؟**

الدكتور سعد الدين العثماني: ليس هناك سبب واحد
لاندلاع الثورات العربية، بل عوامل عدة تشترك فيها الدول العربية
التي شهدتها. وهي عوامل قد يؤدي بعضها إلى قلق اجتماعي أو
احتجاجات، لكن الثورة إنما اندلعت لأسباب مختلفة ومتظافرة.
ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

أولاً: الانغلاق السياسي، من قمع للحريات وسيطرة شبه
تامة لحزب الدولة على المشهد السياسي، إضافة إلى التزوير

المستمر للانتخابات، التضييق على الأحزاب السياسية الجادة وفبركة الخرائط الانتخابية. وعلى المستوى المدني نجد التضييق على حرية التجمع وحرية تشكيل الهيئات والمؤسسات، وتدخل الدولة في مؤسسات المجتمع المدني وفرض مسؤولين عليها.

ثانياً: الظلم الأمني، من الاعتقالات التعسفية والاختطاف خارج القانون والتعذيب في مخافر الشرطة وفي المعتقلات العلنية والسرية، وكبت الأنفاس. وفي كثير من الأحيان يستعمل القضاء وسيلة للانتقام ويتلاعب به وبأحكامه لتدمير الخصوم السياسيين. وفي أقصى الحالات، أضحت هذه الدول أسيرة الأجهزة الأمنية، فهي تتدخل في كل شيء، ومنها تصدر القرارات السياسية والأمنية، وأيضاً الاقتصادية.

ثالثاً: الظلم الاجتماعي، من انتشار الفقر والتفاوت بين الفئات الاجتماعية وغلاء الأسعار واحتكار الثروات. وأضحت بعض الأسر والجهات المحظوظة تتوسع ثرواتها بشكل كبير على حساب الأغلبية الساحقة من الشعب المغلوب على أمره.

رابعاً: الإحساس بالإذلال، فكثير من تصرفات الأنظمة المذكورة تنم عن احتقار للمواطن ومس بكرامته فرداً، واحتقار للمجتمع في ثقافته وعقيدته. ويدخل في ذلك منع الناس من القيام في حرية بشعائهم الدينية مثل اعتبار صلاة الفجر في المسجد تهمة يحق فيها مع الإنسان ومنع المرأة من ارتداء اللباس الشرعي. كما يدخل فيه مساهمة السلطة المصرية في الحرب على

غزة والإصرار على حصارها ومنع المساعدات عنها. وهذه المكونات اجتمعت وتفاعلت كلها وأدت إلى الانفجار.

نماء: ما الشيء الذي أثاره فيكم اندلاع هذه الثورات؟

الدكتور سعد الدين العثماني: أول شيء أثارني في هذه الثورات هو الشعور بصدقية قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. فلم يكن أحد يتصور أن الظلم في بعض تلك الدول سيزول بهذه السرعة وبهذه الصورة. لكن أقدار الله فوق تقديرات البشر.

ثم ثانياً الشعور بقدرة الشعوب - حين تتسلح بالإيمان بقضيتها وإرادة التغيير والإصلاح - على تغيير ما بها وبواقعها من ظلم وإذلال. وهذا أيضاً مصداق لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾. فالشعوب العربية تختزن شعلة قوية قادرة على إحداث التغيير.

نماء: ما الشيء الذي يقدر فضيلتكم أنه يشوش على مسار هذه الثورات؟

الدكتور سعد الدين العثماني: ليس هناك من مشوش أكبر من التدخل الخارجي الذي يحاول أن يصرف الثورات عن أهدافها، ويزرع الفتنة بين أبنائها. لذلك، فإن التسليح بالوعي بمكر بعض الجهات الخارجية المستفيدة من الأنظمة الاستبدادية أمر ضروري، لتفويت الفرصة عليها وعلى مخططاتها.

نماء: كيف يرى الدكتور مستقبل هذه الثورات؟ وما الأمور التي يمكنها أن ترشد الفعل الثوري في الوطن العربي؟

الدكتور سعد الدين العثماني: أظن أن الدول المذكورة بعد الثورات أفضل منها قبل تلك الثورات. فالتغيير والحمد لله لن يكون إلا نحو الأحسن. لأن الظلم والذل الواقعان على الشعوب وصل حداً جعلتهم بالثورات لن يخسروا شيئاً إلا الأغلال التي كانت عليهم.

لكن يمكن ترشيد التطورات أكثر عن طريق الحوار الجاد بين مكونات الوطن الواحد. وعدم الخروج عن سكة الحوار المتبادل والبحث عن التوافقات ونقاط الالتقاء لتوسيعها وتعميقها، وجعل نقاط الاختلاف مجال نقاش وتنافس صحي «ديمقراطي».

وتتحمل الجماعات والقوى ذات التوجه الإسلامي المسؤولية الكبيرة في ذلك بالعمل على عدم السقوط في أفخاخ يحاول البعض استدراجهم إليها، باصطناع معارك وصراعات تبرر رجوع بعض اللوبيات (أو جماعات الضغط) للسيطرة على القرار السياسي والأمني والاقتصادي.

(١٠)

د. سمير بودينار

رئيس مركز الدراسات والبحوث الإنسانية
والاجتماعية بوجدة

«الثورات العربية هي إعلان وفاة دولة الاستقلالات
الوطنية التجزئية»

نماء: ما السبب الأهم في نظركم في اندلاع الثورات
العربية؟

الدكتور سمير بودينار: في تقديري أن الثورات العربية هي
إعلان وفاة دولة الاستقلالات الوطنية بالشكل المشوه الذي سیرت
به لمدة نصف قرن، فهذه الدولة هي طارئة باعتبارها دولة تجزئة؛
أي: كياناً فاقداً لأسباب النهضة والتنمية الحقيقية والشاملة
ولشرعية حقيقية كذلك، وبالتالي محكوم عليها بأن تقاد بمنطق لا
علاقة له بالاستجابة لحاجات الناس وتطلعاتهم المشروعة إلى
أبسط مقومات الحياة الكريمة، بله العدالة ورعاية حرمة الإنسان

وكرامة المواطن. كان ذلك وضعاً غير قابل للاستمرار أكثر من ذلك، وهذا هو السبب الأهم - في تقديري - الكامن خلف الأسباب الأخرى الظاهرية لتلك «الثورات».

نماء: ما الذي أثاركم في هذه الثورات؟

الدكتور سمير بودينار: أهم معلم من معالم مشهد «الثورات» العربي الراهن هو الحيوية العالية التي لا زال يتمتع بها المجتمع في هذه المنطقة، رغم قساوة تجربته مع سلطوية الدولة القطرية الحديثة، وهو أمر يرجع إلى مقوماته الأصيلة التي تضمن له مستوى عالياً من التماسك والقدرة على التوحد حول القضايا وفي اللحظات المهمة، فظواهر الشباب، والإمكانات العالية في التأطير، وخزان الكفاءات، والقدرة على الإنتاج السريع لقيادات وسيطة، ودور العائلة والجوار والنخب المجتمعية التقليدية، وثقافة المجتمع الواحد.. كلها عناوين لهذا الرصيد من الحيوية في المجتمع العربي.

نماء: ما الذي أزعجكم في هذه الثورات؟

الدكتور سمير بودينار: أمران أساسيان أبانت عنهما هذه التجربة في صيغها المتنوعة، وهما أمران مترابطان على كل حال، أولهما أزمة فادحة في النخب الحقيقية القادرة على قيادة هذه المجتمعات بوعي لطبيعة دورها وواقعها، وثانيهما ضعف في قراءة الواقع بمستوياته المختلفة وتركيبته ووجوهه المتعددة، لضمان السير نحو الغايات وفق بوصلة مَصْلَحة الأوطان، وعدم

السماح باستغلال حيوية هذا الحراك من قبل جهات (خارجية خصوصاً) لا تكن له خيراً.

نماء: ما الوصفة التي تقترحونها لترشيد مستقبل هذه الثورات؟

الدكتور سمير بودينار: من الصعب الحديث عن «وصفة جاهزة للترشيد»، لكن الحراك العربي الراهن أبان عن الحاجة الملحة في المستقبل لعدد من المطالب، تأتي في طليعتها أولوية تقوية مساحة التوافق في مجتمعاتنا والمزيد من التأكيد والاتفاق على المشترك بين مختلف مكونات وقوى وتيارات الأمة، وهذا مطلب يرتبط بضرورة الاجتهاد الجماعي في صياغة مشروع حقيقي وجامع للتغيير، يستوعب الإمكانيات والطاقات ويكون ثمرة لقراءة شاملة ومستوعبة للواقع المحلي والعالمي؛ مسألة أخيرة تتعلق بضرورة العمل على «عودة السياسة» للمجال العام، فرغم أن المبادرات الراهنة كانت مطلبية واحتجاجية بالأساس، فإن ذلك لا يغني عن عودة السياسة بمعناها الشامل الذي يعني تكريس ثقافة العمل العام كمكمل ضروري إلى جانب الخطاب الاحتجاجي.

(١١)

د. عبد السلام العبادي

وزير الأوقاف الأردني الأسبق

«الشرعية الإسلامية زاخرة بالحلول للعديد من الإشكالات التي كانت السبب في وقوع هذه الثورات»

نماء: كيف يشرح فضيلة الدكتور العبادي قيام الثورات العربية، وما الشيء الذي أثار انتباهكم في هذا الحراك؟ وما هي تداعياته على خريطة الوطن العربي؟

الدكتور عبد السلام العبادي: أعتقد أن القراءة المتوازنة لما حدث لا بد لها من استحضار البعد التاريخي في الموضوع، فبعد المرحلة الاستعمارية، دخلت الدول العربية في عملية بناء الدولة وتوطين العملية التنموية، لكن هذا الطموح لم يستمر بالشكل المطلوب، وبقيت العديد من الدول متخلفة عن ركب التنمية، ومن ثم الاهتمام بالإنسان. وقد توفرت لبعض البلدان العربية إمكانيات مناسبة لتحقيق هذه الأهداف التنموية لكن دون جدوى.

والآن، إذا أردنا أن نرسم صورة عن المجتمعات العربية قبل الثورة، ماذا نجد؟ الحاصل أننا نجد أنفسنا أمام أزمة حقيقية متعددة الجوانب والتمظهرات، لعل من أبرزها، هو ارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً لدى الفئات الشابة، والتي تتوفر على مؤهلات علمية معتبرة. وبجانب ذلك، وقع تفاحش في الإفساد ووجود حالات من الترف الفاحش وبجانبه الفقر المدقع، مما جعل المجتمعات العربية تسير بسرعتين. وفي الحالات التي يتم التعبير عن هذه المعاناة من طرف بعض فئات المجتمع، كانت تواجه العنف والقمع والتعذيب والتنكيل، وهذه الأمور وغيرها، وصلت إلى الباب المسدود. وكان لهذه الضغط أن ينفجر إما آجلاً أو عاجلاً.

وقد وقعت العديد من الحكومات العربية في نوع من الغيبوبة عن هذه المفاعيل التي تتحرك على الأرض، وكذا التحولات العميقة التي هزت كيان المجتمع العربي. ولهذا تحركت هذه الفئات الشابة وقامت بثورة غير مسبقة في العالم العربي، وقد تجاوزت حتى الأحزاب المعارضة، والنخب المثقفة، ولأول مرة في تاريخ المجتمع العربي، نجد أن هناك ثورة بهذا الشكل، حيث «هؤلاء الشباب، يعرفون ما لا يريدون، لكنهم لا يعرفون كثيراً مما يجب فعله» ويمكن التعبير عن هذا النوع من الثورات بالثورات الشبابية غير المؤطرة أو المؤدلجة برؤية فكرية أو سياسية معينة، فهي عفوية في مطالبها وتلقائية في فعلها، لكنها تخفي وراءها سلسلة من الإخفاقات والخيبات.

لكن في قراءتنا للوضع العربي، نسجل أن هناك دولا تفاعلت مع هذه الموجات بنوع من القدرة الاستباقية، واقرحت بعض الحلول للمشكلات المطروحة، وهنا نذكر ما قامت به المملكة المغربية من مبادرات رائدة، أو ما قامت به الملكية في الأردن، أو في المملكة العربية السعودية، وهذه الحلول كانت تحاول أن تحفظ كرامة المواطن، وتعيد مفهوم السلطة بما يستقيم ما نقرؤه في تراثنا الفقهي، أن الحكم يكون دائماً في مصلحة الناس، وأن «تصرف الحاكم على الرعية، منوط بالمصلحة، وحيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله».

ونحن في منتدى الفكر العربي، المنعقد مؤخراً في الأردن تباحثنا تداعيات هذا الربيع العربي، وقد شكلت هذه الثورة مجمل أشغالنا، وقد انتهى المشاركون، إلى أن الشريعة الإسلامية زاخرة بالحلول للعديد من الإشكالات التي كانت السبب في وقوع هذه الثورات، ومنها إشكالية توزيع الثروة، وأيضاً تلك التي تمس مباشرة حاجات الناس الأساسية.

وقد كلفت في هذا المنتدى بإعداد دراسة شاملة حول هذه القضايا المستعجلة التي باتت ترهن واقع الأمة، وأصبح الإبداع في التفكير في صيغ متميزة وفاعلة وناجعة أولوية ملحة، ولهذا فالدراسة التي ستنشر عما قريب، تتضمن دور الزكاة في ردم التمايزات الاجتماعية، التي تهمين على حال الأمة، وأيضاً التفكير في مؤسسة عالمية للزكاة، كما طرح ذلك قبل سنوات، سمو الأمين الحسن بن طلال، وموضوع الوقف، وتطوير آليات

جديدة ومعاصرة، لثنية أموال اليتامى، وكذا التركيز على الحقوق الأساسية للإنسان، من كرامة وحرية وعيش كريم. وهذا الأمر وجب التعاطي معه وفق منظور شمولي ومنفتح على الفكر الإنساني، والقيم الكونية العالمية. وفي هذا السياق تقترح الدراسة إرفاقها بتأصيل فكري ومنهجي لعوامل نهضة الأمة، وكذا إمكانية توطين التكنولوجيا، باعتبارها من المداخل الطبيعية لإحداث التغيير المنشود.

نماء: وقع تحول في العالم العربي، لكن واقع الحال في كل من تونس ومصر وإلى حد ما ليبيا، ينبئ عن وجود حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وعدم توصل الفاعلين السياسيين ومختلف الأطراف لحد الساعة إلى معالم للحل؟ في رأيكم كيف تقيمون هذا الوضع، لما بعد الثورات؟ وهل أنتم متفائلون؟ أم متشائمون من هذا الوضع الانتقالي؟

الدكتور عبد السلام العبادي: أولاً وجب أن نكون متفائلين، ونثق بقدرات شعوبنا وطاقاتها، خاصة وأن الفئات العريضة من الشباب القائد للثورة، من المتعلمين والمثقفين، والذين يتوفرون على قدرات ومؤهلات هائلة، وكما ألمحت سابقاً، فهذه الفئات تعرف ما لا تريد، ولكنها لا تعرف كثيراً مما يجب أن يكون، بمعنى أن هذه الفئات عانت من الظلم والقهر والقمع والحرمان والتهميش والتفكير وما إلى ذلك من ألوان العيش المهين، والحاط من الكرامة الإنسانية، لكنها لا تملك المشروع المجتمعي والرؤية الشمولية لتنزيله على أرض الواقع،

ولهذا نحتاج إلى العلماء والمصلحين والزعماء والقادة، الذين سيبلورون خططاً ومشاريع وبرامج لتقديمها للمجتمع، وفق آليات الانتخاب والترشح والديمقراطية، وبالتالي يختار منها المجتمع بما فيه قواه العريضة، فئات الشباب، عبر التمثيل النيابي وغيره، المشاريع الأنسب والأصلح لحاجاتها وطموحاتها وتطلعاتها.

وفي هذا المستوى، أنا أعتقد أنه إذا قصر المفكرون والنخب والقادة في بلورة مشاريع مطابقة، فإنني أخشى من الفوضى والرجوع إلى حالة من الفساد خيبة الأمل. ونحن نتابع مثلاً ما يحدث في مصر، حيث بدأت تتعالى أصوات من هنا وهناك، هل الدولة دينية أم مدنية أم وطنية؟ وهذا في نظري يعكس تناقضاً بين الأهواء والمصالح، ولهذا نحتاج أكثر من أي وقت مضى، في هذه المرحلة الحاسمة والتاريخية من حياة الأمة، إلى قادة حكماء وعقلاء يجنبون البلاد الفتنة ودوامة العنف، ويقدمون البدائل المعقولة والمتوازنة.

نماء: كيف تتصورون رد فعل الدول الغربية اتجاه ما يقع في المنطقة العربية، وهل ستسعى لعرقلة سير العملية الديمقراطية؟ أم أنها ستجنىح إلى مراهنات من نوع خاص؟

الدكتور عبد السلام العبادي: أن تكون للدول الغربية وأمريكا وإسرائيل أجندتها الخاصة، ومصالحها التي تدافع عنها، فهذا أمر طبيعي، ولا يمكن مصادرته من أي أحد أو جهة ما، لكن الذي وجب الانتباه إليه هو تماسك الصف الداخلي، وتدبير

مرحلة ما بعد الثورة، بنوع من الحكمة والتبصر والأناة، ولهذا فدور المفكرين والقادة، دور محوري وحيوي في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الأمة. وهذا لن يتأتى إلا برؤية شمولية واستيعابية وحس حضاري عال، ينهل من الفكر الإنساني ومن أدواته المتاحة، كما تتيحه آلية الديمقراطية، لتداول سلمي على السلطة وتوزيع عادل للثروة وضمان التنمية للجميع.

(١٢)

د. عمار الطالبي

نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين

«هذا الجيل الشبابي لا يتقن كثرة النظريات إنه
يتقن الأمور العملية»

نماء: كيف يفسر الدكتور الثورات العربية وأسباب
اندلاعها؟

الدكتور عمار الطالبي: إذا أردنا أن ننطلق من القرآن
الكريم، فإننا سنجد قانوناً اجتماعياً وتاريخياً مسطراً، وهو عبارة
عن سنة كونية، فمثلاً سقوط الحضارات وأفولها، يجري حسب
السنة الكونية التي تنص أنه كلما كثر الفساد وقويت المظالم
وتراكمت المعضلات الاجتماعية، فإنه يقع الخراب، وتسقط
الأمم. يقول الحق ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي
أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ ءَايَتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا
ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩]، وقوله أيضاً: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ

قَرْنُهُ أَمْرًا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ [الإسراء: ١٦]. والمظالم إذا تراكمت في أي مجتمع تنفجر، ولهذا وقعت هذه الثورات في بعض الدول العربية التي وصلت إلى حالة من الفساد والتردي والانحطاط لا مثيل له، فليبيا مثلاً حدث فيها إفساد حقيقي من طرف رئيس دولة معتوه، لا يصلح أن يكون رئيساً لدولة، حيث يتصرف في أمور المجتمع بطريقة عشوائية وفيها احتقار للمواطنين، ونفس الشيء بالنسبة لبقية الدول العربية التي تعاني من انسداد الآفاق السياسية والاقتصادية، مما يؤزم الأوضاع، وينذر بالهلاك الذي تحدثت عنه الآيات الكريمة التي سقناها سابقاً.

ولفهم هذه الأوضاع، يمكن الرجوع قليلاً إلى الماضي، حيث أنه بعد إحراز أغلب الشعوب لاستقلالها، تقلدت زمام الأمور نخبة من الحكام اللاديمقراطيين الذين عاثوا في الأرض فساداً طيلة ٥٠ سنة، وللتدليل على هذا الأمر يمكن الإشارة فقط إلى أن أغلب الحكام العرب يهربون أموالهم إلى الخارج، بمعنى أنهم لا يثقون في مستقبلهم وسط شعوبهم، وقد كشفت الثورات الأخيرة، خصوصاً في تونس وليبيا أن رؤساء كلا البلدين كانوا يهربون أموال الشعب إلى البنوك الأجنبية، وليس هذا إلا غيض من فيض مما عجل بنهاية هؤلاء المستبدين وأحدث انعطافة جديدة في حياة المجتمع العربي.

نماء: ما هو أهم شيء أثارك في الثورات العربية؟

الدكتور عمار الطالبي: يمكن القول أن ما شد انتباهي في

هذا الربيع العربي، هو ثورة الشباب الذي حمل التغيير إلى البلاد العربية وإلى بعض البلدان الأوروبية كما يحصل الآن في إسبانيا، فالعالم العربي، أصبح أنموذجاً في تصدير الثورات. لكن الأمر الهام الذي يمكن الوقوف عنده في هذا السياق، هو تغير قنوات الشباب وتمكنه من مختلف التقنيات التكنولوجية والمعرفية، وبالتالي قلب الأوضاع التي كنا نعتقد - كمثقفين أنها بطيئة التحول - فإذا بها تسير كالنار في الهشيم، وتحدث انقلاباً في الأوضاع الثقافية والاجتماعية والفكرية، حيث أصبح الشباب يمثلون قيما جديدة ثورية، عجلت بزوال بعض الأنظمة، وقد حدث هذا في غفلة من الأحزاب والهيئات والمنظمات والمؤسسات، إن هذا الجيل الشبابي لا يتقن كثرة النظريات، إنه يتقن الأمور العملية، وقد جاءت ثورته عملية، بطبيعة الحال، فهؤلاء الشباب، تعوزهم الرؤية الإستراتيجية، لكن في اعتقادي أن أول خطوة حقيقية أنجزت هي تكسير حاجز الخوف والتردد والعجز، وهذا أهم ما أثارني كملاحظ لهذه الثورة العربية غير المسبوقة في العالم.

(١٣)

د. محسن صالح

مفكر فلسطيني ورئيس مركز الزيتونة

«نخشى أن يتم حرف الثورات عن أهدافها
وعناوينها»

نماء: في نظركم ما السبب الأهم في اندلاع الثورات العربية؟

الدكتور محسن صالح: في اعتقادي السبب الأهم لاندلاع الثورات العربية هو وصول حالة الإحباط الجماهيري تجاه الأنظمة إلى حدّها الأقصى، مع التعطش الشديد للحرية والكرامة، والمشاركة في صناعة القرار، خصوصاً بعد الانفتاح على جوانب الحياة المختلفة في العالم، في ضوء أجواء العولمة، وتحديث وسائل الاتصال والمعرفة. والله سبحانه قبل ذلك وبعده حكّمته وتقديره للأمور.

نماء: في نظركم ما المثير في هذه الثورات؟

الدكتور محسن صالح: المثير في هذه الثورات هو طبيعتها

المفاجئة غير المتوقعة، وشموليتها وسلميتها وسرعة إنجازها إذ تم إنجاز بعض الثورات إنجاز بعض الثورات في أسابيع ما لم تستطع قوى المعارضة عمله خلال ستين عاماً، ثم مشاركة كافة فئات الشعب واتجاهاته فيها، وقدرتها الواسعة على التعبئة والتشديد، وبيروز دور الشباب. ولا ننسى أيضاً الاستخدام الذكي لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة كأدوات للتعبئة والتنظيم والتشديد وقدرة الإسلاميين على عمل تحالفات واسعة، تخدم أولويات العمل المشترك.

نماء: ما الذي أزعجك كمفكر في هذه الثورات؟

الدكتور محسن صالح: ما يزعجني هو بقاء الكثير من رموز الفساد وأدواته من الأنظمة السابقة وعدم وجود رموز واضحة وقوية تكون محل إجماع الجماهير واستعجال البعض تحقيق نتائج غير ممكنة عملياً، واستعجال قطف الثمار قبل أوانها. كما يزعجني احتمالات الوقوع في مشاكل طائفية أو عرقية، بل احتمال حرف الثورات عن مسارها بالاكْتفاء بالقضايا المطالبية الاقتصادية والاجتماعية هذا فضلاً عن احتمالات التدخل الخارجي، أو توظيف التمويل الخارجي، لتحقيق مسارات ومآلات تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية والغربية، واحتمالات الانتقال إلى حالات الفوضى والانقسام، التي قد تؤدي للحرب الأهلية، والتدخلات الخارجية، وتفتيت الوطن الواحد.

نماء: ما الذي تقترحونه من أفكار - من موقعكم كمفكر -
لترشيد مستقبل هذه الثورات؟

الدكتور محسن صالح: ينبغي أن يستمر الإصرار على سلمية
الثورات ما وسع الأمر، وأن تقدم الثورات نفسها كجزء من حالة
نهضوية عربية وإسلامية، وليس مجرد حركات مطلبية، وأن يتم
الابتعاد عن الطروحات الطائفية والنعرات العرقية، ومحاربة أية
انقسامات من هذا النوع، كما يتطلب الأمر توسيع دائرة
التحالفات ما أمكن بين قوى الثورة للتمكن من اجتياز المرحلة
الانتقالية واحترام الإرادة الشعبية ونتائج صناديق الاقتراع، وتوقف
بعض القوى «الثورية» عن التحدث «باسم الجميع وغضباً عن
الجميع»، أو محاولة سرقة الثورة والتصرف بانتهازية، وأيضاً
التخفيف ما أمكن من استعداد القوى الخارجية، خصوصاً في
المرحلة الانتقالية، حتى يتم الانتهاء من ترتيب البيت الداخلي.

لماذا هذا الكتاب ؟

لأن الحوارات المتخصصة تُشكل طريقاً معرفياً يختصر مسافات طويلة لتقريب الحقيقة والوصول إليها بعيداً عن تعقيدات المقدمات والتهيه في التفاصيل، وهي تُعتبر - كذلك - طريقاً يُساعد في كثير من الأحيان على فض مواطن الاشتباك والاشتباه في عدد من الموضوعات المعقدة لأنها تعتمد على المباشرة والوضوح.

في مركز نماء نقوم بمحاولة تتناول عدداً من الموضوعات المركزية، من خلال إخضاعها لحوارات نحرص فيها على كل ما يُساعد على الاحتفاظ بقيمتها العلمية، من خلال طبيعة اختيار الضيوف، أو الموضوعات، أو نوعية الأسئلة المطروحة.

تبدأ خطوطنا الأولى من هذه السلسلة (حوارات نماء) من حوارات متخصصة عن الحدث الأبرز في عالمنا العربي (الربيع العربي)، نرجو أن تُساهم في تطوير نظرة القارئ العربي أثناء تفكيره في هذا الربيع، ومعها حوارات قصيرة - في ذات الموضوع - متفقة الأسئلة متغايرة الأجوبة، تاركين للقارئ فرصة المقارنة والموازنة بينها مما قد يكشف له مساحات في تلك الحوارات لا زالت بحاجة لنظر وتأمل وتفكير.

هذه هي الحلقة الأولى من (حوارات نماء) يتلوها بإذن الله حلقات قادمة تستهدف موضوعات محورية (فكرية وشرعية) أخرى.

مدير المركز

ياسر بن ماطر المطرفي



حوارات نماء (١)

25

مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies Center



info@namaa-center.com